جامعـــــة الأزهـــــــر- غـــــزة
عمـــــــادة الدراســـات العليـــا
كلية الاقتصــــاد والعلـــوم الإداريـــة
برنامج ماجستير العلـــوم السياسيـــة

أحزاب الوســط في إسرائيل

(أسباب الصعود وعوامل الاختفاء)

Centrist parties in Israel

(Reasons for the ups and disappearances factors)

إعداد:

عاهد عوني فروانة

إشراف:

الدكتور خالد رجب شعبان

أستاذ العلوم السياسية المساعد بمركز التخطيط الفلسطيني

قدمت هذه الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر- غزة

1436هـ-2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

صدق الله العظيم

سوره المجادلة- آيه 11

إهداء

إلى والدايّ الغاليين.. اللذين دعماني دوما من أجل مواصلة مسيرة العلم..

وإلى زوجتي العزيزة وأبنائي الأحبة (إنعام، عوني، محمد، حلا).. الذين ساندوني وتحملوا انشغالي عنهم لفترات طويلة ..

وإلى جميع أشقائي وشقيقاتي وأقاربي وأصدقائي .. لهم مني كل الحب والتقدير..

وإلى الشهداء والجرحى والأسرى على طريق تحرير فلسطين ..

شكر وتقدير

لله الحمد والشكر بداية على توفيقه لي في إنجاز هذه الدراسة، فلولا فضله ونعمته وتوفيقه سبحانه وتعالى لما رأت هذه الدراسة النور..

وانطلاقا من قول رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور خالد شعبان والذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه الرسالة وكان لتوجيهاته ونصائحه وإرشاداته دورا كبيرا في الخروج بدراسة علمية منهجية جادة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة والحكم، الدكتور فاروق دواس مناقشا خارجيا والدكتور مخيمر أبو سعدة مناقشا داخليا، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها.

ولا يسعني إلا أن أشكر جميع أساتذتي في قسم العلوم السياسية بجامعة الأزهر الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم ونصحهم وإرشادهم، وإلى زملائي في القسم الذين سعدت بالتعرف إليهم والدراسة معهم.

كما وأشكر والديّ الغاليين وزوجتي وأولادي وأشقائي وشقيقاتي وأقاربي وأصدقائي الذين كانوا خير المعينين والناصحين لي، والشكر للأستاذ يوسف فروانة على قيامه بتدقيق الرسالة لغويا، وكذلك للزميلين محمد صيدم وأنور صالح لترجمتهما المصادر الإنجليزية والعبرية، وللزملاء سهيل ماضي وخالد القطراوي وباسل خضر، والشكر كذلك لإدارة مكتبات مركز التخطيط الفلسطيني وجامعة الأزهر والجامعة الإسلامية.

وأشكر كل من دعمني وشجعني لمواصلة مسيرة العلم.. وبارك الله فيكم،،

ملخص الدراسة

بحثت هذه الدراسة في ظاهرة أحزاب الوسط في إسرائيل والتي بدأت عمليا مع انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م بظهور حركة (داش) حتى وصلت إلى حزبي "يش عتيد" و"هتنوعاه" في انتخابات الكنيست 19 بداية عام 2013م، من خلال البحث عن أسباب نشأتها واختفائها وعدد المقاعد التي حصلت عليها في الكنيست ومشاركتها في الائتلافات الحكومية.

وتناولت الدراسة بالتفصيل الأسباب التي أدت إلى استمرار ظاهرة أحزاب الوسط وخاصة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تناول العوامل التي تؤدي إلى اختفاء أحزاب الوسط وأبرزها غياب الأيديولوجيا وعدم الانضباط الحزبي والانشقاقات والصراعات الشخصية وغيرها من الأسباب، إضافة إلى تسليط الضوء على مستقبل ظاهرة الوسط في إسرائيل ومدى استمراريتها.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الحياة السياسية في إسرائيل وكيفية تشكيل الأحزاب وآلية عمل النظام الانتخابي، والكشف عن طبيعة أحزاب الوسط والأسباب التي تؤدي إلى بروزها في الحياة السياسية الإسرائيلية، ودراسة العوامل التي تؤدي إلى اختفاء هذه الأحزاب من السياسة الإسرائيلية، والعمل على تتبع إلى أي مدى ستصل ظاهرة أحزاب الوسط في إسرائيل.

وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على عدة مناهج بحثية وهي المنهج المؤسسي والذي تم من خلاله التعرف على كيفية إقامة أحزاب الوسط في إسرائيل والمشاكل المؤسساتية التي واجهتها من حيث التكيف والتعقيد والاستقلالية والتماسك، والمنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام هذا المنهج من أجل وصف ظاهرة بروز واختفاء أحزاب الوسط في الحياة السياسية الإسرائيلية، والمنهج التاريخي وتم تطبيق هذا المنهج من أجل تتبع نشوء ظاهرة أحزاب الوسط في إسرائيل والتعرف على هذه الأحزاب والشخصيات التي شاركت في تأسيسها ونتائجها في الانتخابات السابقة ومشاركتها في الحكومات الإسرائيلية.

وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها أن عوامل استمرار حزب وسطي في إسرائيل وبقائه في الساحة السياسية الإسرائيلية لفترة أطول مرهونة ببناء هياكل للحزب توضح أيدولوجيته ورؤيته لمستقبل إسرائيل وآلية محددة للانتخابات الداخلية فيه، والحفاظ على التوازن الدقيق بين تلبية متطلبات المشاركة في

الائتلاف وبين التأكيد على مصداقية الحزب وعدم تضارب ممارساته مع برنامجه الانتخابي، وأن ظاهرة أحزاب الوسط ستظل مستمرة في إسرائيل بأسماء مختلفة لأن الخزان الانتخابي الوسطي يتواجد في كافة الأوقات، وتحتاج الائتلافات الحكومية إلى حزب وسط قادر على الاستمرارية من أجل استثمار هذه الأصوات التي تساند غالبا الأحزاب الوسطية.

Abstract

The thesis discusses the phenomenon of the centrist parties in Israel, which have emerged during the 9th Knesset's elections in 1977 with the emergence of Dash Movement, to the appearance of There is a Future party, "Yesh Atid in Hebrew", and the Movement Party "Htnoaah in Hebrew" in 2013, through examining the causes of their (the centrist parties) formation and their platforms as well as the number of seats that they had got in the Knesset and their participation in the governmental coalitions.

The thesis studies, in details, the reasons that lead to the continuous of the centrist parties phenomenon in the political map in Israel, particularly the political, economical and social reasons, on the other hand, it focuses on the factors which lead to the disintegration of these parties, such as the absence of ideology, the lack of internal discipline, the member defections and the personal conflict etc. The study also highlights the future of the centrist party phenomenon in Israel and the extent if their continuous.

The study seeks to identify the nature of the political life in Israel, and how the parties are formed as well as to realize the work mechanism of the Israeli electoral system. It also aims to study the nature of the Israeli parties and their emergence causes in the Israeli political map, in addition to study the factors that lead to a decline of the centrist parties. Moreover it tries to realize the future of these parties in Israel.

The thesis depends on several research approaches in order to achieve the study objective, including the institutional approach to know how the centrist

parties have been established in Israeli and the institutional obstacles that encounters them, such as the adaptation, complexity, the independence and the coherence. It also uses the descriptive and analytical approach in a bid to describe the phenomenon of emergence and disappearance of the centrist parties in the Israeli political arena.

The study also depends in the historical approach to track the emergence of this phenomenon in Israel and to identify the leaders that have participated in founding the centrist parties and to realize the previous results of the Knesset elections and the parties' participation within the Israeli governments.

The thesis concludes that the continuous factors of the centrist parties in Israel and its survival in the Israeli political arena are subjected to clarify the ideology, its vision to the future of Israel, a specific mechanism for the internal elections within the parties and to keep the balance between the meeting the requirements of the coalitions and the asserting on the credibility of the party and to make its practices meet with its platform. The study also deduces that the centrist parties phenomenon will remain in Israel by different names due to the existence of supporters in the Israeli society at all times, so the Israeli governmental coalition are in need to a centrist party to invest the voters that support the centrist parties.

المحتويات

إهداء..ب

شكر وتقدير...ت

ملخص الدراسة..ث

Abstract...ح

الفصل التمهيدي: خطة الدراسة.....................................1

مقدمة:..2

مشكلة الدراسة:...3

فرضيات الدراسة:...4

أهداف الدراسة:...4

أهمية الدراسة:..4

منهجية الدراسة:..5

حدود الدراسة:..6

الدراسات السابقة:...6

مصطلحات الدراسة:..9

الفصل الأول: الأحزاب في النظام السياسي الإسرائيلي.................10

المبحث الأول: النظام السياسي في إسرائيل.............................11

المطلب الأول: السلطة التنفيذية.......................................14

المطلب الثاني: السلطة التشريعية 17

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية الإسرائيلية 22

المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي.. 22

المطلب الثاني: النظام الحزبي في إسرائيل...................................... 29

المطلب الثالث: سمات وخصائص الأحزاب الإسرائيلية.......................... 34

المطلب الرابع: تصنيف الأحزاب.. 40

الفصل الثاني: مشاركة أحزاب الوسط في الائتلافات الحكومية الإسرائيلية (1977-2013م) 48

المبحث الأول: أحزاب الوسط خلال الفترة 1977-1992م 49

المطلب الأول: الحركة الديمقراطية للتغيير (داش): 50

المطلب الثاني: حركة شينوي.. 54

المطلب الثالث: حركة ياحد 57

المبحث الثاني: أحزاب الوسط في الفترة ما بين 1992-2005م.........................59

المطلب الأول: حزب الطريق الثالث:.. 59

المطلب الثاني: حزب المركز (الوسط): 61

المطلب الثالث: عودة شينوي.. 64

المبحث الثالث: أحزاب الوسط في الفترة ما بين 2005-2013م 68

المطلب الأول: حزب كاديما 69

المطلب الثاني: حزب يش عتيد (يوجد مستقبل).................................. 75

المطلب الثالث: حزب هتنوعاه (الحركة).. 78

الفصل الثالث: أسباب استمرار ظاهرة صعود أحزاب الوسط.........................81

المبحث الأول: أسباب سياسية 82

المطلب الأول: تراجع قوة حزبي العمل والليكود 82

المطلب الثاني: الأزمات السياسية والعسكرية..88

المطلب الثالث: القيادة السياسية..95

المبحث الثاني: أسباب اقتصادية 101

المطلب الأول: الاحتجاجات الشعبية 102

المطلب الثاني: استفادة الأحزاب من الاحتجاجات...103

المبحث الثالث: أسباب اجتماعية 105

المطلب الأول: الطبقة الوسطى في إسرائيل..105

المطلب الثاني: تبني أحزاب الوسط للطبقة الوسطى..107

المبحث الرابع: أسباب دينية 111

المطلب الاول: الحريديم والاكراه الديني...111

المطلب الثاني: استفادة احزاب الوسط من معاداة الحريديم.......................................113

الفصل الرابع: عوامل اختفاء أحزاب الوسط...117

المبحث الأول: عوامل اختفاء أحزاب الوسط 118

المطلب الأول: غياب الأيديولوجيا...118

المطلب الثاني: الضبابية السياسية 123

المطلب الثالث: عدم وجود الهيكلية الحزبية...125

المطلب الرابع: الصراعات الشخصية...127

المطلب الخامس: الانقسامات................................... 130

المطلب السادس: عدم الايفاء بالوعود الانتخابية.............................. 133

المبحث الثاني: مستقبل أحزاب الوسط في إسرائيل 136

المطلب الأول: استمرار الظاهرة................................... 137

المطلب الثاني: ضمان الاستمرارية................................... 141

الخاتمة: 145

النتائج والتوصيات.. 146

المراجع 151

فهرس الجداول والرسوم التوضيحية

م	اسم الجدول	الصفحة
1	مشاركة شينوي في انتخابات الكنيست (1981-1988)	56
2	مشاركة شينوي في انتخابات الكنيست (1999-2003)	67
3	مشاركة كاديما في انتخابات الكنيست (2006-2013)	74
4	مشاركة أحزاب الوسط في انتخابات الكنيست (1977-2013)	140
5	رسم توضيحي لمشاركة أحزاب الوسط في انتخابات الكنيست	141

الفصل التمهيدي

خطة الدراسة

مقدمة:

يعتمد النظام السياسي في إسرائيل على الأحزاب بصورة أساسية، حتى أن هناك من اعتبر أن النظام السياسي الإسرائيلي ما هو إلا نظام حزبي، وهذا ما يظهر واضحا من خلال سيطرة الأحزاب على المشهد السياسي الإسرائيلي، فمن خلالها يتم تشكيل الحكومة وإفراز القيادات السياسية إلى غير ذلك مما تتمتع به إلى جانب الوظائف السياسية من وظائف اقتصادية واجتماعية وغيرها.

وتتميز الساحة السياسية الإسرائيلية بالعديد من المتغيرات المتلاحقة خاصة على مستوى الأحزاب التي تتسابق للمشاركة في الانتخابات التي يتم عقدها بصورة شبه دورية، ومع كل جولة انتخابية تشهدها إسرائيل يصل عدد الأحزاب التي تشارك في الانتخابات إلى ما يقارب الثلاثين حزبا أو أكثر، ينجح منها اقل من نصفها، في دلالة على حيوية النظام الانتخابي وسهولة تشكيل الأحزاب والائتلافات الحزبية.

ونظرا لسهولة تشكيل الأحزاب في إسرائيل برزت ظاهرة الأحزاب العابرة والائتلافات الحزبية التي يتم عادة تشكيلها قبيل الانتخابات بفترة قصيرة وينجح عدد قليل منها في الوصول إلى الكنيست، ومنها الأحزاب التي تتمركز في وسط الخارطة السياسية الإسرائيلية، وأصبح يتناوب على هذا الوسط عدة أحزاب منذ انتخابات العام 1977م وظهور حركة داش، وحققت هذه الأحزاب الوسطية نجاحات لافتة في انتخابات الكنيست اللاحقة، إلا أنها سرعان ما تراجعت واختفت عن الساحة بعد دورة انتخابية أو دورتين على الاكثر.

ويتم عادة تقسيم التيارات السياسية إلى يمين ويسار ووسط، حيث يشير مصطلح (اليمين) إلى القوى المحافظة التي ترفض تغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتعمل على المحافظة على الأوضاع السائدة، بينما يشير مصطلح (اليسار) إلى القوى التي تنادي بتغيير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبين قوى اليمين واليسار تقع قوى الوسط التي تنادي بالإصلاحات التدريجية للنظام السياسي والاجتماعي.

وأضافت أحزاب الوسط (مثل داش، شينوي، المركز، كاديما، يوجد مستقبل) المزيد من الحيوية إلى النظام السياسي الإسرائيلي بظهورها الكبير في الانتخابات مما جعلها مثار اهتمام الباحثين من خلال

طرحها لقضايا تهتم بالشأن الداخلي أكثر من الأمور الخارجية، واللافت أنها تظهر بصورة أكبر بعد حدوث أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية في المجتمع الإسرائيلي.

لذا فإن هذه الرسالة تهدف إلى دراسة الحياة السياسية الإسرائيلية للتعرف على مكوناتها وكيفية إنشاء الأحزاب، ومن ثم تناقش الدراسة أحزاب الوسط وبحثت في ظروف نشأتها وبرامجها ومشاركتها في انتخابات الكنيست والائتلافات الحكومية، وتحليل أسباب ظهورها في الحياة السياسية وانتخابات الكنيست وأسباب تراجعها واختفائها عن الساحة السياسية الإسرائيلية.

مشكلة الدراسة:

أدى التزايد السكاني في إسرائيل من خلال الهجرة المستمرة إلى تعدد وتنوع الأحزاب في إسرائيل، واختلاف أشكالها من أحزاب مركزية كالعمل والليكود ، وأحزاب مهاجرين مثل اليهود الروس، وأحزاب عربية يهودية مثل حداش وأحزاب عربية مثل القائمة العربية الموحدة، وأحزاب أخرى تظهر وتختفي في الحياة السياسية، وشكلت أحزاب الوسط في إسرائيل ظاهرة لافتة من خلال حصولها على عدد كبير من المقاعد في الانتخابات التي تشارك فيها للمرة الأولى، ثم اختفائها بعد ذلك عن الساحة السياسية، ولذلك فإن هذه الدراسة ستعمل على الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

– ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور واختفاء أحزاب الوسط في إسرائيل؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

– ما هو دور الأحزاب في النظام السياسي في إسرائيل؟

– ما المقصود بأحزاب الوسط في إسرائيل؟

– كيف شاركت أحزاب الوسط في الائتلافات الحكومية الإسرائيلية؟

– ما هي الأسباب التي تؤدي إلى بروز أحزاب الوسط؟

– لماذا تختفي أحزاب الوسط في إسرائيل ؟

-ما هو مستقبل أحزاب الوسط في الحياة السياسية الإسرائيلية ؟

فرضيات الدراسة:

تعتبر أحزاب الوسط في إسرائيل بمثابة أحزاب (عابرة) في النظام السياسي الإسرائيلي نظرا لسرعة تشكلها ونجاحها ومن ثم اختفائها عن الساحة، لذا فإن الدراسة تفترض التالي:

- تراجع أحزاب اليسار داخل إسرائيل أدى إلى بروز أحزاب الوسط.
- غياب الأيديولوجيا السياسية أدى إلى اختفاء أحزاب الوسط في إسرائيل.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الحياة السياسية في إسرائيل وكيفية تشكيل الأحزاب داخل النظام الحزبي.
- الكشف عن طبيعة أحزاب الوسط والأسباب التي تؤدي إلى بروزها في الحياة السياسية الإسرائيلية.
- دراسة العوامل التي تؤدي إلى اختفاء هذه الأحزاب من السياسة الإسرائيلية.
- العمل على تتبع إلى أي مدى ستصل ظاهرة أحزاب الوسط في إسرائيل.
- وضع صانع القرار الفلسطيني في صورة أبرز التطورات على الساحة الإسرائيلية من أجل اتخاذ القرار المناسب.

أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها دراسة جديدة تتناول أحزاب الوسط في إسرائيل حيث إن معظم الدراسات السابقة ركزت على أحد هذه الأحزاب ولم تتناولها بصورة كاملة، لذا فإن هذه الدراسة تقوم بدراسة أحزاب الوسط في إسرائيل دراسة تحليلية من أجل الوصول إلى الأسباب التي تؤدي إلى بروزها بصورة كبيرة في الانتخابات وتحليل العوامل التي تؤدي إلى اختفائها عن الساحة السياسة الإسرائيلية بعد فترة ليست بالطويلة.

- علاوة على ذلك فإن هذا البحث يعد إضافة إلى المكتبة العربية التي تحتاج إلى مثل هذه الدراسات لفهم الحياة السياسية الإسرائيلية والأسباب التي تؤدي إلى بروز أحزاب الوسط خاصة وأن أحد هذه الأحزاب (كاديما) تولى قيادة الحكومة الائتلافية في إسرائيل.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في صياغة فصولها ومباحثها ومطالبها على المناهج العلمية التالية:

المنهج المؤسسي: يقصد بالمنهج المؤسسي إقامة مؤسسات فاعلة وقادرة على اكتساب قدر يعتد به من القيمة والاستقرار وبالتالي اكتساب شرعية ذاتية، وتم تطبيق هذا المنهج في البحث للتعرف على كيفية تأسيس أحزاب الوسط في إسرائيل والمشاكل المؤسساتية التي واجهتها من حيث القدرة على التكيف بمعنى قدرة الحزب على مواجهة التغيرات سواء الداخلية أو الخارجية، إضافة إلى التعقيد بمعنى أن يكون للحزب أكثر من وظيفة بما يكفل له الاستمرار، إلى جانب الاستقلالية والتي تشير إلى مدى ذاتية أو حرية الحزب في العمل، وأخيرا التماسك بمعنى درجة الرضا أو الاتفاق بين الاعضاء داخل الحزب ومدى انتمائهم ووجود أجنحة ومدى وجود خلافات داخل المؤسسة بوجه عام، وهي قضايا ساعدت بشكل كبير في التعرف على أسباب اختفاء أحزاب الوسط.

المنهج الوصفي التحليلي: هو أسلوب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

وتم استخدام هذا المنهج من أجل وصف ظاهرة بروز واختفاء أحزاب الوسط في الحياة السياسية الإسرائيلية، ومن ثم تحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور ومن ثم اختفاء أحزاب الوسط، وتفكيك هذه الأسباب ودراستها بعمق من أجل الوصول إلى نتائج حول هذه الظاهرة.

المنهج التاريخي: يستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض العمليات الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه.

وتم تطبيق هذا المنهج من أجل تتبع نشوء ظاهرة أحزاب الوسط في إسرائيل والتعرف على هذه الأحزاب والشخصيات التي شاركت في تأسيسها ونتائجها في الانتخابات السابقة ومشاركتها في الحكومات الإسرائيلية.

حدود الدراسة:

الحد المكاني: دولة "إسرائيل".

الحد الزماني: سيتم التركيز في هذه الدراسة على الفترة الممتدة منذ انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977 والتي برز فيها دور حزب داش كحزب وسطي في تركيبة الحكومة الإسرائيلية واستمرار ظاهرة أحزاب الوسط، وحتى انتخابات الكنيست التاسعة عشرة عام 2013.

الحد الموضوعي: دراسة أحزاب الوسط في إسرائيل من حيث أسباب صعودها ومن ثم العوامل التي تؤدي إلى اختفائها.

الدراسات السابقة:

- دراسة سعيد عكاشة (2013): ظاهرة أحزاب الوسط، موقع مجلة السياسة الدولية:

تناولت هذه الدراسة أحزاب الوسط والتي أسماها أحزاب الغاضبين خاصة مع الصعود الكبير لحزب يش عتيد بزعامة يائير لبيد، وبداية نشأتها الفعلية مع حركة داش والأسباب التي أدت لظهور هذه الأحزاب ومن ثم تراجعها واختفائها، ويتحدث عن التجربة الجديدة لحزب يائير لبيد وهل استوعب تجارب أحزاب الوسط السابقة.

- دراسة كيفن ليم (2009): لا اليسار ولا اليمين، فشل أحزاب الوسط في إسرائيل، مجلة شؤون إسرائيلية، المجلد 15، العدد 1، يناير 2009 (باللغة الإنجليزية):

بحثت هذه الدراسة في أسباب فشل أحزاب الوسط في إسرائيل، مستعرضة تجربة هذه الأحزاب بشكل عام والمشاكل التي واجهتها من انشقاقات وانقسامات وغياب الأيديولوجيا وعدم وجود هيكلية واضحة

واعتمادها على كاريزما قادتها، وأبرزت الدراسة أن هناك تيار وسط في إسرائيل قادر على إيصال أحزاب وسطية الى الكنيست في كل دورة انتخابية.

- دراسة مركز الزيتونة (2009) : حزب كاديما:

استعرضت هذه الدراسة ظروف نشأة حزب كاديما برئاسة شارون وبرنامج الحزب، ومن ثم الانتقال للحديث حول تولي إيهود أولمرت رئاسة حزب كاديما بعد غياب شارون عن الساحة وخوض الحزب انتخابات العام 2006 وتحقيقه نتيجة كبيرة إلا أنها أقل مما توقعته استطلاعات الرأي، وبعد ذلك تناولت الدراسة فترة رئاسة تسيبي ليفني للحزب إثر استقالة أولمرت، وخوضها انتخابات العام 2009 وحصولها على أكثرية المقاعد إلا أنها لم تشكل الحكومة بسبب إجماع الأحزاب اليمينية على ترشيح نتنياهو لرئاسة الحكومة.

- رسالة ماجستير حسين بني جابر (2009): أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009م على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، جامعة النجاح الوطنية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة 2009 ، وتأثيراتها على عملية التسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني، وذلك من خلال الوقوف على أهم المواقف والتصريحات المتعلقة بالتسوية، وخصوصًا مواقف وتصريحات الأحزاب السياسية المشاركة في هذه الانتخابات، والتي أصبحت فيما بعد جزءاً من التكوين الإئتلافي للحكومة الإسرائيلية الحالية، مما يعني أن عملية التسوية ستتأثر بشكل مباشر بمواقف وبرامح هذه الأحزاب.

- رسالة ماجستير سحر محمد أنور (2008م): دور الأحزاب السياسية في الخطاب السياسي لإسرائيل، جامعة الزقازيق، مصر:

تقوم هذه الدراسة علي توضيح دور الأحزاب السياسية في إسرائيل وأثرها في تشكيل الائتلافات الحكومية المتتالية والتي أوضحت أنها مهما تعددت الأحزاب السياسية من يمين ويسار وديني، فإنها تشترك جميعها في هدف وأيديولوجية واحدة وهي الأيديولوجيا الصهيونية’ حيث تمثل الأحزاب انعكاساً للحركة الصهيونية كما تشارك هذه الأحزاب الدولة في رسم السياسة العامة لإسرائيل.

- دراسة جونثان رينهولد وشموئيل ساندلر (2007): من الوسطية إلى الوسطية الجديدة، مجلة شؤون إسرائيلية، المجلد 13، العدد 2، إبريل 2007 (باللغة الإنجليزية):

وبحثت هذه الدراسة في أن ظهور أحزاب الوسط في إسرائيل ووصولها إلى السلطة نتج عن ظهور ما يعرف بحالة الوعي الجديد لدى الرأي العام الإسرائيلي الناتج عن تراجع فكرتي السيطرة الكاملة على الفلسطينيين والسلام الشامل معهم، وهو الذي ساعد أحزاب الوسط في استغلال هذه الظاهرة لصالحها.

- دراسة مهند مصطفى (2006): انتخابات 2006: انهيار حركة شينوي، مجلة قضايا إسرائيلية العدد 22 :

وتتناول هذه الدراسة أبرز ظاهرة في انتخابات 2003 من خلال الفوز الكبير الذي حققته حركة شينوي بحصولها على 15 مقعدا ومن ثم تفككها وتلاشيها في انتخابات عام 2006م، حيث يرصد الباحث هذه الحركة منذ نشأتها في العام 1977 ضمن الحركة الوطنية للتغيير (داش)، حتى حصولها على 15 مقعدا ومن ثم اختفائها عن الساحة الإسرائيلية.

-دراسة غال ليفي (2004): حول شينوي والاستمرارية.. هل يمثل الحزب حقا ثورة علمانية؟، مجلة قضايا إسرائيلية العدد 15:

وتتناول هذه الدراسة حزب شينوي الذي كان مفاجأة انتخابات العام 2003 إذ فاز بخمسة عشر مقعدا في البرلمان الإسرائيلي وأثار اهتمام الباحثين بعد أن قدم نفسه أنه حزب الطبقة الوسطى الإسرائيلية وحزب العلمانية الإسرائيلية وحزب التيار الليبرالي في إسرائيل، فيقوم الباحث بتحليل ظاهرة حزب شينوي ويحاول الإجابة عن سؤال: هل فعلا مثل حزب شينوي حزبا للعلمانية الإسرائيلية؟.

تعقيب على الدراسات:

تناولت الدراسات السابقة أحزاب الوسط في إسرائيل إلا أنها لم تقم بالتركيز الكامل على هذه الأحزاب من أجل فهم أسباب صعودها الكبير في الانتخابات ومن ثم اختفائها بعد دورة أو دورتين انتخابيتين على الأكثر، وحتى عندما تحدثت بعض الدراسات عن هذه الأسباب فإنها تناولت حزبا واحدا من بين أحزاب الوسط وسلطت الضوء عليه دون الحديث عن باقي الأحزاب التي تشكل هذه الظاهرة التي

تحتاج إلى قراءة شمولية لكافة الأحزاب التي تنتمي لتيار الوسط في الساحة السياسية الإسرائيلية من أجل تحليل هذه الأسباب والوصول إلى نتائج تعميمية حول هذه الظاهرة المثيرة للجدل، وهو ما قامت به هذه الدراسة من خلال استعراض كافة أحزاب الوسط منذ العام 1977 وحتى انتخابات العام 2013، والعمل على الكشف عن أسباب بروزها ومن ثم اختفائها.

مصطلحات الدراسة:

الحزب في إسرائيل: ينص قانون الأحزاب الإسرائيلي لعام ١٩٩٢ على أن الحزب هو "مجموعة أشخاص انتظموا في رابطة من أجل تعزيز أهداف سياسية أو اجتماعية بصورة قانونية والعمل على تمثيلهم في الكنيست من قبل ممثلين " (لجنة الانتخابات المركزية للكنيست ال19، 2013).

حزب الوسط في إسرائيل: هو الحزب الذي يقع في منتصف الخارطة السياسية ما بين اليمين واليسار ويتبنى الأفكار الليبرالية المعاصرة، وغالبا ما يكون حزبا علمانيا معاديا للأحزاب الدينية ويسعى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

الكنيست: الكنيست – البرلمان الإسرائيلي – هي السلطة التشريعية, ذات الصلاحية المطلقة في الدولة لسن القوانين. كذلك, للكنيست وظيفة تشريعية دستورية – وضع دستور لدولة إسرائيل. وهي الجهة التي تتولى الرقابة على الحكومة ولها عدد من الوظائف شبه القضائية, كما أنها تتولى انتخاب رئيس الدولة ومراقب الدولة . ويضم الكنيست 120 عضوا ويقع مبناه في القدس (موقع الكنيست باللغة العبرية، 2013).

الفصل الأول

الأحزاب في النظام السياسي الإسرائيلي

المبحث الأول: النظام السياسي في إسرائيل

المبحث الثاني: تشكيل الأحزاب الإسرائيلية وتصنيفها

مقدمة:

يعتمد النظام السياسي الإسرائيلي على الأحزاب بصورة رئيسة، لأنها تشكل الجزء الأهم في هذا النظام، لذا ومن خلال هذا الفصل سنستعرض مكونات النظام السياسي في إسرائيل بسلطتيه التنفيذية والتشريعية، وكيفية تشكيل الأحزاب السياسية وخصائصها وسماتها ووظائفها ومن ثم الحديث عن تصنيفها ما بين يمين ويسار ووسط.

المبحث الأول: النظام السياسي في إسرائيل

يعتبر النظام السياسي الإسرائيلي، من الناحية الإجرائية نظاما ديمقراطيا برلمانيا، ويدّعي التيار الأكاديمي المركزي الإسرائيلي أن إسرائيل تنتمي إلى قائمة الدول الديمقراطية الغربية في العالم، وأنها دولة ديمقراطية ليبرالية بحسب المقاييس المتبعة لتعريف النظام الديمقراطي (جبارين، مصطفى، 2011، ص61).

وتعرّف وزارة الخارجية الإسرائيلية النظام السياسي الإسرائيلي بأنه " نظامٌ ديمقراطيٌ برلمانيٌ يتكوّن من ثلاث سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية، ومن مؤسّساتها السلطوية الرئاسة والكنيست (البرلمان) والحكومة (المجلس الوزاري) والجهاز القضائي. ويعتمد النظام على مبدأ فصل السلطات يتوجّب بالاستناد إليه على السلطة التنفيذية (الحكومة) الحصول على ثقة السلطة التشريعية (الكنيست) ويضمن فيه القانون استقلالية الجهاز القضائي (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2010).

ويُبنى النظام السياسي الإسرائيلي من الناحية النظرية على مبدأ فصل السلطات وهو بشكل عام ينتهج النموذج البريطاني في فصل السلطات، حيث يجب أن تحصل السلطة التنفيذية (الحكومة) على ثقة السلطة التشريعية (الجندي، 2011، ص215).

ويمكن القول بأن النظام السياسي الإسرائيلي ديمقراطي من الناحية الشكلية من خلال الانتخابات التي تُجرى بصورة دورية ومن خلالها يتمكن غالبا الحزب الفائز بأكثرية المقاعد من تشكيل الحكومة بالائتلاف مع أحزاب أخرى إضافة إلى حرية تشكيل الأحزاب، إلا أن العنصرية التي تكتنف هذا النظام وخاصة تجاه العرب تجعله بعيدا عن الديمقراطية بصورتها الشاملة، ويسري مفعول هذه الديمقراطية في إسرائيل إلى حد كبير على اليهود كجماعات إثنية وعرقية ودينية، وفي المقابل فإن

الأقلية القومية العربية الفلسطينية التي شكلت اغلبية قبل عام 1948م تعاني من الاغتراب السيساي والاقتصادي والاجتماعي في وطنها الأم.

وخلافا لمبادئ الديمقراطية الكلاسيكية يبدو أن العرب داخل إسرائيل بدون مواطنة جوهرية وحقيقية، فالأقلية العربية– الفلسطينية تواجه في معظم مجالات الحياة في إسرائيل عمليات إقصاء وتنكر واغتراب ونزع شرعية، وتحظى هذه "الأقلية" في أغلب الاستطلاعات والممارسات اليومية بنظرة معادية حافلة بالآراء المسبقة والكراهية، نظرة مناوئة للديمقراطية والليبرالية (ياهف، 2006، ص7).

ويقول عبد الوهاب المسيري أنه "بدلا من الحديث عن النظام السياسي الإسرائيلي باعتباره نظاما ديمقراطيا، من الأجدى البحث عن أساس تصنيفي له مقدرة تفسيرية أعلى، ولذا سنشير لهذا النظام باعتباره نظاما سياسيا استيطانيا تشكلت خصائصه تحت ضغط متطلبات الاستيطان في بيئة معادية، أي أن الطبيعة الاستيطانية للتجمع الصهيوني هي المحدد الأساسي لكل التكوينات الاجتماعية والسياسية والداخلية ولاتجاه التفاعلات والعلاقات الخارجية والداخلية، ولعل أكثر ما يميز النظام السياسي الإسرائيلي هو المركزية القومية رغم الشكل الديمقراطي البرلماني، فالنظام السياسي وضع قيودا على الديمقراطية وحدد قواعد اللعبة الديمقراطية التي لا يمكن تجاوزها، وذلك من حيث التنافس السياسي وموضوعات النقاش والفئات التي يُسمح لها بأن تشارك فيه" (المسيري، 2005، ص463).

وأيضا هناك من يرفض القول بديمقراطية النظام الإسرائيلي ويقول بأن هذا التعريف لا ينطبق تماما على الحالة الإسرائيلية بسبب المكانة الخاصة التي يحتلها الدين في الدولة وبسبب الاحتلال الإسرائيلي وأساليبه والتمييز المنهجي ضد المواطنين العرب (Zureik,1979,p 17-19)، ويمكن إطلاق اسم "الديمقراطية الإثنية" من خلال هيمنة مجموعة إثنية على كافة الأمور (جبارين، مصطفى، 2011، ص61).

ويعتبر النظام السياسي الإسرائيلي امتدادا للنظام السياسي الذي كان سائدا في مجتمع ما قبل الدولة "اليشوف"*، ولهذا فهو يعتبر نظاما عميق الجذور في مفاهيم (الشعب اليهودي) وهو موجود قبل أن توجد الدولة بمؤسساتها السياسية، ولكن بعد قيام إسرائيل حدثت عدة تغييرات على هذا النظام أهمها

* مصطلح اليشوف يشير إلى التجمع الاستيطاني اليهودي الصهيوني قبل قيام دولة إسرائيل، ما بين عامي 1882-1948. وأعضاء اليشوف بهذا المعنى هم جماعة قومية استيطانية صهيونية ذات برنامج سياسي محدد تستهدف إقامة "الوطن اليهودي"، لتحقيق هذه الغاية، وقد ركزوا جهدهم على تأسيس بنية اقتصادية وسياسية وحضارية في إطار مفاهيم انعزالية تفصلهم عن العرب. ومع تحقق هدف اليشوف بإقامة دولة إسرائيل عام 1948، أصبحت فترة النشاط الصهيوني الاستيطاني قبل هذا التاريخ، هي فترة اليشوف. (موقع المعرفة، 1/5/2007)

استقرار الهيكل الأساسي للدولة واستقرار وشرعية نشاط المؤسسات السياسية خاصة الأحزاب، وكذلك حصل تركيز للسلطة في أيدي أعضاء النخبة الحاكمة لمواجهة الظروف الخارجية كما هو الحال في معظم الدول الجديدة حيث يقوم أعضاء النخبة الحاكمة والقيادات السياسية بدور كبير في الحياة السياسية بعكس الدول العريقة ديمقراطيا التي تلعب المؤسسات السياسية الدور الأساسي في ممارسة السلطة والحياة السياسية في المجتمع (بركات، 1982، ص75).

ومن الجدير بالذكر أن مؤسسات هذا النظام لم تكن سوى مؤسسات استيطانية تابعة للوكالة اليهودية قبل عام 1948 ثم تم تغيير أسمائها عام 1948، فالجمعية المنتخبة تحولت إلى "مجلس الدولة المؤقت"* ثم الكنيست عام 1949، واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية تحولت إلى "الحكومة المؤقتة" عام 1948 ثم إلى "مجلس الوزراء"، وتحولت "الهاجاناه"* إلى "جيش الدفاع الإسرائيلي" (المسيري، 2005، ص463).

ومن أهم خصائص النظام السياسي في إسرائيل أنه دولة بدون دستور وذلك يعود إلى عام 1948 والخلاف الذي نشب بين المعارضين والمؤيدين لوضع دستور للدولة، رغم أن وثيقة قيام إسرائيل حددت مطلع أكتوبر 1948 كموعد أقصى لوضع الدستور فإن ذلك لم يحدث، حيث رأى مؤيدو وضع الدستور أنه يعطي الكيان صفة الدولة العادية ويدعم استقرارها، أما معارضو الدستور فقد تراوحوا بين من يعتبر الشريعة اليهودية هي الدستور مثل حزب "اجودات إسرائيل"، وبين من كانوا يرون الدستور قيدا على حركتهم السياسية وتطلعاتهم مثل بن جوريون الذي صرح بأن الدستور لا يجب أن يوضع إلا بهجرة ما تبقى من يهود العالم (المسيري، 2005، ص 464).

وينقسم النظام السياسي في إسرائيل إلى ثلاثة أقسام هي السلطة التنفيذية وتضم رئيس الدولة ومجلس الوزراء، والسلطة التشريعية والتي تضم مجلس نيابي واحد هو الكنيست، والسلطة القضائية والتي تتشكل من مجموعة المحاكم المدنية والدينية وترأسها محكمة العدل العليا.

---

* أقيم مجلس الدولة المؤقت عشية الإعلان عن قيام اسرائيل في 14 أيار 1948, وشغل مهام منصبه حتى 3 شباط 1949. كان الهدف من إقامته هو أن يكون بمثابة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية للدولة الجديدة حتى موعد إجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي وإنجاز تأليف الحكومة من بين أعضائه. شارك في مجلس الدولة المؤقت 38 عضوا,

* "الهاجاناه" كلمة عبرية تعني "الدفاع" وهي منظمة عسكرية صهيونية استيطانية، أسست في القدس عام 1920 لتحل محل منظمة الحارس.

المطلب الأول: السلطة التنفيذية

تعتبر السلطة التنفيذية هي المحرك الأساسي للحياة السياسية في إسرائيل، وتمارس الحكم بناء على موافقة السلطة التشريعية، ويرأس السلطة التنفيذية في إسرائيل رئيس الدولة من الناحية الشكلية، أما من الناحية الفعلية فإن رئيس الوزراء ومعه مجلس الوزراء هم أصحاب السلطة الحقيقية في الدولة، فرئيس الدولة في إسرائيل لا يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال ممارسة السلطة، إذ تتركز السلطة في يد الحكومة التي تمارسها بشكل حقيقي وفعلي (الوحيدي، 1997، ص43).

أولا: رئيس الدولة

يعتبر الرئيس رئيسًا للدولة وتعبّر مؤسسة الرئاسة عن وحدة (الأمة) بعيدًا عن الأحزاب والسياسة. ويتم انتخاب الرئيس بعد الحصول على أغلبية عادية من أعضاء الكنيست من بين عدد من المرشحين تم ترشيحهم بناء على مكانتهم الشخصية ومساهمتهم طيلة حياتهم في حياة الدولة (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 30-12-2012).

ويصنف منصب رئيس الدولة في إسرائيل على أنه أعلى منصب ويمثل مختلف طوائف (الشعب اليهودي)، ويعبر عن وحدته، ويتميز هذا المنصب بأنه منصب شرفي أو تمثيلي فقط شأنه في ذلك شأن منصب رئيس الدولة في الدول ذات الحكم الديمقراطي البرلماني، حيث يشكل في إسرائيل رمزا للبعث القومي لليهود في وطنهم (الوحيدي، 1997، ص44).

ورغم ذلك يحتل رئيس الدولة في إسرائيل مركزا ضعيفا وهو أضعف بكثير من منصب رئيس الدولة في الدول البرلمانية بصورة عامة، ويعود ذلك للخلاف الحاد الذي نشأ بين المرشح للرئاسة حاييم وايزمان ورئيس الحكومة المؤقتة آنذاك دافيد بن غوريون عام 1949 خلال محاولات وضع الدستور، حيث نادى وايزمان بضرورة إعطاء سلطات واسعة لرئيس الدولة شبيهة بما في أمريكا بينما أصر بن غوريون على الأخذ بالنظام الديمقراطي البرلماني، وبفعل قوة شخصية بن غوريون وسيطرة حزبه الماباي على الجمعية التأسيسية تم تقليص صلاحيات رئيس الدولة إلى أقصى حد ممكن، وحتى تم حرمانه من بعض الاختصاصات التي يتمتع بها رئيس الدولة في النظام البرلماني مثل حل الكنيست أو حق الاعتراض على القوانين ولا يترأس جلسات مجلس الوزراء (السعدي، 1989، ص176: 177).

"وينتخب رئيس الدولة بموجب القانون المعدل (1998) لفترة ولاية واحدة تدوم سبع سنوات. يحدد القانون المهام التي يكلف بها الرئيس والتي تحمل عادة طابعًا طقسيًا وشكليًا. وتشمل هذه المهام: افتتاح الجلسة الأولى لدورة الكنيست، تسلم أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب، توقيع معاهدات وقوانين صادقت عليها الكنيست، تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في الخارج، تعيين قضاة ومحافظ بنك إسرائيل بناء على توصيات الهيئات المعنية ومنح العفو لسجناء بناء على توصيات وزارة العدل. بالإضافة إلى ذلك تشمل مهام الرئيس الاستماع إلى طلبات من مواطنين وإضفاء نوع من الهيبة لمنظمات مجتمعية وتعزيز الحملات الهادفة إلى تحسين جودة الحياة في المجتمع بشكل عام" (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 30-12-2012).

وينتخب رئيس الدولة من الكنيست باقتراع سري بأكثرية الأعضاء وذلك قبل انتهاء مدة الرئيس ما بين 30 و 90 يوما. أما في حالة استقالة الرئيس أو إقالته أو وفاته فيتم انتخاب الخلف في فترة لا تتعدى 45 يوما، ويحق للكنيست عزل الرئيس عن منصبه بعد أن يقدم 20 عضو كنيست على الأقل شكوى من قيام الرئيس بتصرف غير لائق مرفقة بطلب عزله عن منصبه، ويعزل الرئيس عن منصبه بعد تصويت 90 عضو كنيست على الأقل من أصل 120 هم العدد الكلي لأعضاء الكنيست (جبارين، مصطفى، 2011، ص99: 100).

ويتبين لنا الدور الرمزي الذي يلعبه رئيس الدولة في النظام السياسي الإسرائيلي حتى أنه لا يستطيع السفر خارج الدولة إلا بموافقة الحكومة كما نصت على ذلك المادة 18 من قانون رئيس الدولة، والتي تنص: "لن يغادر رئيس الدولة حدود الدولة إلا بموافقة الحكومة" (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 30-12-2012) ، ولعل أبرز مهمة يقوم بها هي تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة ويعتمد في ذلك على مشاورة رؤساء الأحزاب الفائزة في انتخابات الكنيست ويكلف غالبا رئيس الحزب الحائز على أكبر عدد مقاعد من الانتخابات.

ثانيا: الحكومة

تنص المادة 1 من القانون الأساسي الإسرائيلي على أن الحكومة هي السلطة التنفيذية في الدولة ويتبع الحكومة جهاز إداري وشركات حكومية.

وتعتبر الحكومة الركيزة الأساسية في النظام السياسي الإسرائيلي، والكنيست هو انعكاس للتركيبة الحزبية التي تنشأ عنها بالمحصلة الحكومة التي تتولى السلطة (تيم، 1989، ص105)، "والحكومة هي الجهة المخولة لتسيير شئون الدولة واتخاذ القرارات المباشرة فيما يخص الشئون الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية، فالحكومة هي التي تصدر قرار الحرب، ورغم خضوع الحكومة نظريا للكنيست فإنها واقعيا هي التي تسيطر أو تملك قوة القرار لأن الحكومة هي التي تملك أغلبية برلمانية تمتلك اتخاذ قراراتها، ورئيس الوزراء يتمتع بمكانة تفوق ما يتمتع به رؤساء الحكومات في الدول الأخرى" (المسيري، 2005، ص 464).

وتشكّل الحكومة (المجلس الوزاري) السلطةَ التنفيذية للدولة وهي مكلَّفة بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية بما في ذلك الشؤون الآنيّة، فسلطاتها صانعة السياسة كثيرة ولها صلاحية اتّخاذ الخطوات في أي مجال لا يخضع قانونيًا لصلاحية سلطة أخرى (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 30-12-2010).

وجرت العادة على أن يكلف رئيس الدولة زعيم الحزب الذي يحتل أكبر عدد من المقاعد في الكنيست بتشكيل الحكومة، ويجب أن يكون رئيس الحكومة المكلف عضو كنيست بعكس الوزراء الذين يمكن أن يكونوا من غير الأعضاء في البرلمان، ويتم تشكيل الحكومة بعد مشاورات يجريها رئيس الوزراء المكلف مع زعماء الأحزاب الأخرى الممثلة في البرلمان (الوحيدي، 1997، ص53).

وبعد أن ينتهي عضو الكنيست المكلف من تشكيل حكومته يعرضها على الكنيست كي تنال الثقة، وتصبح الحكومة شرعية وقانونية إذا نالت ثقة الكنيست بأغلبية 61 عضوا، ويسري نظام المسؤولية الجماعية للحكومة أمام الكنيست بمعنى أن كل وزارة تنفذ قرارات الحكومة المختصة في مجال عمل الوزارة وسياسة وقرارات الحكومة تلزم جميع أعضائها، والحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة وجماعية عن أعمال كل عضو من أعضائها أمام الكنيست (سالم، 2002، ص66).

ويستطيع الكنيست حجب الثقة عن الحكومة بقرار يتخذه أغلبية أعضائه، ويطلب فيه من رئيس الدولة تكليف عضو معين تأليف حكومة جديدة، وفي المقابل يمنح القانون رئيس الحكومة صلاحية مشابهة لحل الكنيست وذلك طبقا للمادة 29 من القانون أنه إذا تبين لرئيس الحكومة وجود أكثرية في الكنيست معارضة للحكومة مما يتعذر معه على الحكومة أداء مهماتها بصورة منتظمة جاز له بموافقة رئيس الدولة حل الكنيست بمرسوم ينشره في الوقائع الإسرائيلية، غير أن المادة ذاتها أعطت الكنيست

صلاحية بأكثرية أعضائه الطلب من رئيس الدولة تكليف عضو كنيست معين تأليف حكومة جديدة على ألا يكون هذا العضو هو رئيس الحكومة الذي أصدر المرسوم (جبارين، مصطفى، 2011، ص 90).

وتحدّد الحكومة الإجراءات الخاصة بعملها وآلية اتّخاذ القرار حيث تلتئم عادةً مرّةً في كل أسبوع مع العلم أنّ اجتماعات إضافية يمكن الدعوة إليها إذا اقتضت الضرورة ذلك. كما وتستطيع الحكومة التصرُّف عبر لجانها الوزارية أيضًا، واعتمدت جميع حكومات إسرائيل حتّى الآن على تحالف عدد من الأحزاب نظرًا لعدم تمكُّن أي حزب من الحصول على العدد الكافي من مقاعد الكنيست لتشكيل الحكومة وحده (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 30-12-2010).

وترجع سلطة رئيس الوزراء إلى زعامته لحزب الأغلبية النسبية في الكنيست وأن استقالته تعني استقالة الوزارة جميعها، والوزراء بشكل عام مقيدون بسياسة حزبهم وعليهم أن يعملوا بالتنسيق مع مؤسسات الحزب وينفذوا سياساته (بركات، 1982، ص76).

ويتضح من هذا الدور الكبير الذي تلعبه الأحزاب في الحياة السياسية الإسرائيلية فمن خلالها يتم اختيار الأعضاء للكنيست وزعيم حزب الأغلبية هو الذي يكلف بتشكيل الحكومة إضافة إلى أن برنامج الحكومة يعكس بصورة كبيرة برنامج الحزب المسيطر على تشكيلة الحكومة.

ورغم الدور الكبير الذي يلعبه الحزب في الحياة السياسية إلا أن ذلك لا يمنع القول بأن رئيس الحكومة هو أهم رجل في السلطة التنفيذية، فهو الذي يرأس السلطة التنفيذية ويحدد جدول الأعمال الجماهيري والسياسي في الدولة وهو أهم لاعب سياسي في النظام الإسرائيلي، إذ تنبع قوته من عدة عوامل هي صلاحيات منصبه كرئيس السلطة التنفيذية ولأنه رئيس أكبر حزب في الكنيست إضافة إلى كونه يترأس الائتلاف الحكومي (جبارين، مصطفى، 2011، ص90).

المطلب الثاني: السلطة التشريعية

أخذت إسرائيل بنظام المجلس الواحد ولهذا تتكون السلطة التشريعية فيها من مجلس واحد أطلق عليه منذ تاريخ 8-3-1949م إسم الكنيست، وبما أن الكنيست هو بمثابة البرلمان في الدول البرلمانية، فانه يتمتع بأهمية كبيرة ويلعب دورا مهما في الحياة السياسية في إسرائيل (السعدي، 1989، ص69).

ويعود أخذ إسرائيل العمل بنظام المجلس الواحد إلى صغر مساحتها وقلة عدد السكان، حيث أن الدول كبيرة المساحة وتنوع السكان هي التي تلجأ عادة إلى الأخذ بنظام المجلسين حتى يمثلا كافة مكونات الشعب كما في أمريكا وبريطانيا.

وينتخب الكنيست بواسطة نظام القائمة الحزبية (النظام النسبي) والذي تشكل فيه البلاد دائرة واحدة، ويعود نظام الانتخابات النسبية إلى عام 1918م أي قبل ثلاثة عقود من تأسيس إسرائيل، عندما تم تبنيه في يافا في انتخابات الجمعية العمومية ليهود فلسطين (Sager, 1985, p 45).

ويعتبر الكنيست برلمان إسرائيل، وهو وفق القانون الأساسي: الكنيست لسنة 1958م مجلس نواب الدولة، ومصدر سلطة الحكومة المسؤولة أمامه. وأُخذ اسم كنيست من لفظ "هكنيست هجدولا" أي المجلس الأكبر الذي كان يعقد جلساته في القدس بعد عودة اليهود إليها من سبي بابل في القرن الخامس قبل الميلاد بحسب التأريخ والادعاء اليهودي. كما تم تحديد عدد أعضاء الكنيست بمقتضى عدد أعضاء المجلس الأكبر، وهو 120 عضوا يتم انتخابهم كل أربعة أعوام إلا إذا حلّ الكنيست نفسه قبل ذلك وفق القانون (جبارين، مصطفى، 2011، ص64).

ويحاول الإسرائيليون من خلال هذا الربط التاريخي بين الكنيست الحالي والكنيست القديم إيجاد ذريعة بأن لهم تاريخ ودولة على هذه الأرض وأنهم يتمتعون بالتقاليد الديمقراطية منذ الأزل في محاولة لإيهام العالم بأنهم يستحقون قيام دولة خاصة بهم لأن هذه الدولة كانت موجودة منذ القدم وتعمل وفق الأنظمة الديمقراطية كما يدعون.

وتولى مجلس الدولة المؤقت، عند قيام إسرائيل السلطات التشريعية، وقد أصدر في 18-11-1948م قانون انتخابات الجمعية التأسيسية، وحينما اجتمعت الجمعية التأسيسية لأول مرة في 14-2-1949م، قدّم بن غوريون مشروع القانون الانتقالي، وقد تم التصديق على هذا المشروع من قبل الجمعية التأسيسية والذي نصت أول مواده على أن تسمى الهيئة التشريعية في دولة إسرائيل بالكنيست، وقررت الجمعية التأسيسية في اجتماعها السابع في تل أبيب في 8-3-1949م التحول إلى هيئة تشريعية وهي البرلمان (تيم، 1989، ص231).

وينظم شئون ونشاط الكنيست (البرلمان) تشريعان هما: قانون الكنيست الصادر في يناير 1955، والقانون الأساسي الصادر في 12 فبراير عام 1958، والذي يعتبر تجميعا لعدد من القوانين المتعلقة بالكنيست والتي صدرت خلال العشر سنوات التي انقضت منذ إنشاء إسرائيل وبخاصة قانون الانتقال لسنة 1949 وأخرى في أعوام 1977 و 1980م (الوحيدي، 1997، ص67: 68).

وتُجرى الانتخابات للكنيست مرة كل أربع سنوات، وهي المدة العادية لعمل الكنيست، إلا أن الكنيست احتفظ لنفسه بحق سن قانون خاص تقرر بموجبه حل نفسه وإجراء الانتخابات قبل إنهاء المدة المقررة، وتتم الانتخابات بطريقة عامة، قطرية، مباشرة، متساوية، سرية ونسبية (سالم، 2002، ص62).

وفي النظام النسبي للتمثيل البرلماني الإسرائيلي لا ينتخب أعضاء الكنيست بشكل فردي، ولكن ضمن إطار الأحزاب السياسية التي تتنافس على أصوات الناخبين، ويختار كل حزب مرشحيه من ضمن الحزب الذي يقوم بتنظيمهم بالطريقة التي يراها مناسبة لتشكيل لائحة انتخابية، وبعد إجراء الانتخابات يتم تعيين النواب الـ 120 وفق النسبة التي حصل عليها كل حزب من مجمل العملية الانتخابية (الجندي،2011،ص16: 17)، وذلك بشرط أن يتجاوز الحزب نسبة الحسم التي تقررها الكنيست.

وهذا يوضح مدى أهمية الأحزاب في النظام السياسي الإسرائيلي لأنه من خلالها يتم الترشح للكنيست، ومن هنا يمكن وصف النظام السياسي في إسرائيل بأنه قائم على الأحزاب والتي لها الدور الأكبر في الحياة السياسية.

وما يميز النظام الانتخابي الإسرائيلي هو اعتماده على الطريقة النسبية الخالصة واستبعاده أي اعتبارات محلية أو مناطقية، وهذا يعود إلى اعتماد آليات التمثيل في المؤسسات الرسمية الصهيونية قبل إقامة الدولة، إضافة إلى غياب الالتصاق بمنطقة جغرافية محددة من قبل مهاجرين لا يرتبطون بالأرض، كما أن اعتماد النظام النسبي الكامل يتيح فرصة صهر المهاجرين في بوتقة واحدة (جبارين، مصطفى، 2011، ص75: 76).

إلا أن هناك من ينتقد هذا النظام النسبي لأنه يشجع التعددية الحزبية وحكم الائتلافات، الأمر الذي يعرقل وجود حكومة مستقرة، ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير ديمقراطية من قبل المرشحين، اضافة إلى أن هذا النظام الانتخابي يفصل ما بين الناخبين والممثلين عنهم (Sager, 1985, p.48).

ويضم الكنيست تسع لجان دائمة لكل منها اختصاص معين، ويتوزع عليها معظم أعضاء الكنيست، ويتم اختيار أعضائها من قبل لجنة تنظيمية تتكون من ممثلي الأحزاب الممثلة في الكنيست على نحو يضمن تمثيل كل الأحزاب بنسبة قوتها البرلمانية، ولعل من أهم لجان الكنيست لجنة الشؤون الخارجية والأمن والتي لها اختصاصات واسعة في مجالي السياسة الخارجية والدفاع والأمن (ماضي، 1999، ص114).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم وضع شرط ينص على أنه لا يجوز لأي حزب يقل عدد أعضائه عن خمسة أعضاء العضوية في لجنتي الشؤون الخارجية والأمن والمالية، وذلك لحرمان الأحزاب العربية والشيوعية من العضوية في هاتين اللجنتين المهمتين.

أولا: وظائف الكنيست (موقع الكنيست باللغة العربية، 2008)

يتمتع الكنيست بعدد من الوظائف المهمة والتي أبرزها موقعه على الانترنت، وهي على النحو التالي:

1- سن القوانين: يتم تقديم مشاريع القوانين من قبل الحكومة, لجان الكنيست أو أعضاء الكنيست. وتشارك في عملية التشريع هيئة الكنيست ولجانها بالاستشارة مع المستشارين القضائيين للكنيست.
2- إعداد الدستور: بموجب ما ورد في وثيقة الاستقلال, كان من المقرر أن يقوم المجلس التأسيسي (والذي حوَّل نفسه إلى الكنيست) بوضع دستور الدولة. ولكن, لعدم تحقق الأمر على أرض الواقع, تحدد أن الكنيست تقوم بسن قوانين أساس.
3- الرقابة على نشاطات الحكومة: بموجب قانون أساس الحكومة, تؤدي الحكومة مهام منصبها انطلاقا من ثقة الكنيست بها كما هي ذات المسؤولية المشتركة تجاه الكنيست. تتم رقابة الكنيست على عمل الحكومة بواسطة النقاشات, الجلسات والمداولات الجارية في قاعة الكنيست, الاقتراحات لجدول الأعمال والاستجوابات, كما بواسطة الجلسات الجارية في لجان الكنيست.
4- انتخاب رئيس الدولة, مراقب الدولة وأصحاب الوظائف الآخرين: تقوم الكنيست بانتخاب رئيس الدولة ومراقب الدولة بالانتخابات السرية لفترة عمل وحيدة مدتها سبع سنوات.

5- الوظائف شبه القضائية وغيرها: للكنيست عدة وظائف شبه قضائية, ومنها نزع حصانة أعضائها, ولها الصلاحية بعزل رئيس الدولة ومراقب الدولة عن منصبهما كما يحق لها في حالات معينة عزل رئيس الحكومة عن منصبه.

ثانيا: الكنيست والأحزاب:

تطورت فكرة الأحزاب بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، حيث تحولت كثير من القوى العسكرية إلى أحزاب سياسية تبحث عن الوصول إلى السلطة والمشاركة في الائتلافات الحكومية، وعندما جرت الانتخابات للكنيست الأول في 15-1-1949م فازت في الجولة اثنتا عشرة كتلة سياسية تمثل كل واحد منها حزبا سياسيا معينا، وقد سيطر حزبا الماباي والمابام على أغلبية المقاعد في هذه الكنيست (الوحيدي، 1997، ص78).

إن عملية توزيع الأحزاب داخل الكنيست تنعكس ولا شك على كيفية تشكيل الحكومة وبالتالي ينعكس على السياسة الداخلية والخارجية للسلطة الحاكمة، فمن المعلوم أن رئيس الدولة يقوم بتكليف الحزب الذي فاز بأغلبية المقاعد في البرلمان بتشكيل الحكومة (تيم، 1989، ص 237).

ونظرا لتعدد الأحزاب السياسية في إسرائيل الأمر الذي يعني عدم قدرة أي حزب في الحصول على الأغلبية المطلقة في الكنيست بحيث يسمح له بتشكيل الحكومة بشكل منفرد، فإنه سيضطر إلى اللجوء إلى بقية الأحزاب الممثلة في الكنيست لتشكيل حكومة ائتلافية (الوحيدي، 1997، ص81).

ويتميز الكنيست بتعدد الأحزاب الممثلة بداخله مما جعل أعضاء الكنيست يمثلون أحزابا مختلفة ومتباينة مما يعجز معه أي حزب عن تشكيل أغلبية مطلقة داخل الكنيست، وسيطرة الأحزاب على الكنيست جعلها توصف بأنها بيت للأحزاب، لأن تنظيم الكنيست وطريقة الانتخاب داخله تتم على أساس حزبي (بركات، 1982، ص79: 80).

وفي ظل التداخل المتغير ما بين السياسات المحلية الإسرائيلية وسياستها الخارجية، يكون للأحزاب الإسرائيلية دور بالغ الأهمية حيث تهيمن الأحزاب السياسية في إسرائيل على مهام الحكومة الإسرائيلية بدرجة كبيرة، ويمتد دور الأحزاب المهيمنة إلى السياسة الخارجية أيضا (Roberts, 1990, p.1).

ويتضح مما تقدم مدى سيطرة الأحزاب على الكنيست والتي جعلتها أسيرة لهذه الأحزاب التي تقرر ما تريده، وخاصة حزب الأغلبية والأحزاب المؤتلفة معه في تشكيل الحكومة، مما يجعل الكنيست تابعة لهذه الأحزاب، فهي صاحبة الأغلبية وتستطيع تمرير ما تريده من قوانين وقرارات.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية الإسرائيلية

"ظهرت الأحزاب السياسية وتطورت مع تطور المجتمع الإنساني وهي بذلك تعبر عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها التي تدل على الوعي الإنساني بوجود المجتمع المدني، فالأحزاب تدافع عن جميع طبقات وفئات المجتمع المدني، وتعمل على تحقق أهدافه" (شعبان، 2001، ص3)، وبدأ ظهور الأحزاب السياسية في منتصف القرن التاسع عشر، وأصبحت الآن شيئا رئيسا في الحياة السياسية في معظم دول العالم (أبو النصر، 2004، ص9).

ولم تكتسب كلمة حزب مدلولها العصري إلا منذ حوالي قرن من الزمن، وحتى الأحزاب السياسية بشكلها الحاضر لم تتمكن من الدخول إلى حياة الأمم إلا في أواسط القرن العشرين. وهذا يعود إلى ارتباط الأحزاب السياسية الوثيق بنمو الديموقراطية، وبالتالي بالامتيازات البرلمانية.

المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي

لا يوجد هناك تعريف محدد للحزب السياسي وهذا ناتج عن عدم اتفاق العلماء حول هذا الأمر نتيجة اختلاف الأيديولوجيات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهناك تعريفات عديدة لمصطلح الحزب السياسي نذكر منها:

توضح الموسوعة البريطانية أن الحزب السياسي هو مجموعة من الأشخاص المنظمين يسعون للحصول على السلطة السياسية وممارستها.

أما التعريف الماركسي للحزب السياسي فهو أنه تعبير عن المصلحة الاقتصادية لطبقة ما، ويكون الحزب القطاع الطليعي لهذه الطبقة. ويصل الحزب إلى السلطة، وفقا للتعريف الماركسي، عن طريق التغيير والثورة (إسماعيل، 2011).

وعرّف العالم الفرنسي موريس دوفرجيه الحزب السياسي بأنه "مجموعة طوائف أو اجتماع مجموعات صغيرة تنتشر في البلاد، ترتبط فيما بينها بنُظم تنسق عملها للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخاب"، كما أشار إلى أن نمو الأحزاب السياسية ارتبط تاريخيا بنمو الديمقراطية واتساع مفهوم الاقتراع العام الشعبي ليشمل كافة الطبقات وإلغاء القيود المالية التي ارتبطت به في السابق (دوفرجيه، 2011، ص5).

ويقول مايكل موران أن الحزب السياسي تنظيم يحاول جمع عضوية كبيرة وأن يقدم برامج عريضة للناخبين، فيما يرى كينث جاندا الحزب السياسي بأنه تنظيم يحاول أن يكون له ممثلين في الوظائف الحكومية، وينظر ويلبر بلوندل إلى الحزب السياسي بأنه جماعة مؤسسة تهدف الحصول على السلطة (ابو النصر، 2004، ص9).

ويرى بنجامين كونستانت أن الأحزاب السياسية هي جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين، أما سليمان الطماوي فيعرف الأحزاب السياسية بأنها جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين (خضر، 1986، ص40-42).

ويعرف أدموند بيرك الحزب السياسي بأنه عبارة عن مجموعة من الأفراد متحدين في مسعاهم بهدف تحقيق الصالح القومي على أساس مبادئ محددة اتفقوا عليها ويبذلون جهدهم للاستيلاء على السلطة أو التأثير بها (شعبان، 2001، ص7).

ويعرّف فرانسيس جورجيل الحزب بأنه " مجموعة منظمة للمشاركة في الحياة السياسية، إما من خلال السيطرة الكاملة أو المشاركة في السلطة، وتحقيق أفكار ومصالح أعضائه". أما جورج بورديو فيرى بالحزب "مجموعة من الأفراد لديهم نفس الرؤى السياسية، تجهد وتبحث لتجعلها متفوقة على غيرها من الرؤى، محاولة جمع أكبر عدد ممكن من المواطنين في البحث عن عملية الوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على أفكارهم".

ويرى بطرس غالي ومحمود عيسى " الحزب السياسي بأنه وحدة معقدة فهو منظمة اجتماعية لها جهاز إداري كامل وهيئة موظفين دائمين، كما أن لها أنصارا عديدين بين أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة، ولعل هذا التباين بين أفراد الشعب هو الذي يدفع بهم إلى الانتماء إلى

الأحزاب.. والقيادة لازمة لكل حزب سياسي، لأن الحزب يهدف دائما إلى الاستيلاء على القوة السياسية" (غالي، عيسى، 1998، ص 303).

ويعرف عدد من المفكرين الإسرائيليين الحزب على النحو التالي، فيرى جوزيف شومبطر أن الحزب هو مجموعة من الأفراد تجتمع على هدف موحد وعمل موحد في إطار الصراع على الوصول إلى السلطة، أما روبرتو ميكلس فيقول إن الأحزاب هي الأدوات والأساليب التي تقوي سلطة أفراد على أفراد، ويضع هرولد لاسفل وأبراهام كابلان تعريفا للأحزاب بأنها المجموعات التي تبحث عن المشاكل العامة في المجتمع بهدف أن تقدم نفسها في الانتخابات، في حين ينص قانون الانتخابات الاسرائيلي أن الأحزاب هي مجموعة من الناس توحدوا لتقديم طريقة قانونية هدفها سياسي أو اجتماعي من أجل الوصول إلى البرلمان من خلال الانتخابات (نويبرجر، 1997، ص9).

أولا: أنواع الأحزاب:

يوجد عدة تصنيفات للأحزاب السياسية ما بين أحزاب أيديولوجية وبرامجية، وأحزاب قلة وجماهيرية:

أ- الأحزاب الأيديولوجية والبرامجية:

1- الأحزاب الأيديولوجية: وهي التي تقوم على الإيمان بأيديولوجيا معينة تعمل على وضعها موضع التنفيذ من ثنايا وصولها إلى سلطة الدولة حال الأحزاب الشيوعية أو الاحزاب الليبرالية أو الاحزاب الاشتراكية، ويصحب الأحزاب الأيديولوجية غالبا التعدد في إطار مجتمعها، وهذا ما عليه الحال غرب أوروبا حيث تتقاسم الحياة السياسية أحزاب أيديولوجية متعددة مثل فرنسا وايطاليا (بدوي، مرسي، 1999، ص218).
2- أحزاب البرامج: منذ منتصف القرن الماضي، بدأ كثير من الأحزاب غير الأيديولوجية يصدر برامج تعبر عن مواقف، فأصبحت هناك أحزاب ذات برامج أيديولوجية وأحزاب تقدم برامج سياسات عامة. وهذا النوع من الأحزاب يتميز عن غيره من الأحزاب بتمسكه ببرامج مميزة ومحددة، وهي على درجة عالية من التنظيم (غالي، عيسى، 1998، ص 308: 309).

ويتسم هذا النوع من الأحزاب بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع. بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط العام للحزب وفقاً لتطور الظروف .

وتعمل أحزاب البرامج مرتبطة بأيديولوجيا مجتمعها مع غيرها من الأحزاب ولا يتمثل الفارق بينها إلا في الوسائل والأساليب دون الأفكار المذهبية، وتشيرا الملاحظة إلى أن أحزاب البرامج تصاحب نظام الحزبين عادة كما في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (بدوي، مرسي، 1999، ص218).

3- أحزاب الأشخاص: وتتمثل بجماعة برلمانية لا يوجد لديها مؤسسة حزبية أو بنية اجتماعية، وتتميز بنوع من الصراع بين الأعضاء في القوة والمكانة الحزبية، ويتسم هذا النمط بضعف البنية المؤسسية والمركزية في يد الفرد أو الجماعة الحاكمة (شعبان، 2001، ص10).

ب-أحزاب القلة والجماهير:

1- أحزاب القلة المختارة (الكوادر): كانت أحزاب القلة المختارة أسبق إلى الظهور في الحياة السياسية، وهى أحزاب تهدف إلى جمع الشخصيات البارزة ذات النفوذ، فهي تهتم بنوعية الأعضاء ولا تلتفت إلى كثرة عددهم، والشخصيات البارزة التي تسعى هذه الأحزاب إلى ضمها لصفوفها إما أن تكون بارزة بسبب مكانتها الأدبية التي تمكنها من ممارسة تأثير معنوي، وإما أن تكون بارزة بسبب ثرائها الذى يسمح لها بالمساعدة في تغطية نفقات الحملات الانتخابية (الشرقاوي، 2005، 30).

2- أحزاب الجماهير: ظهرت أحزاب الجماهير في الدول الغربية مع انتشار الاشتراكية ثم الشيوعية ، وقد كان للأحزاب الاشتراكية فضل ابتكار هذا الشكل من أشكال الأحزاب مع بداية القرن العشرين، ثم نقلت الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية عن الأحزاب الاشتراكية هذا الشكل الجماهيري للحزب مع إدخال تعديلات غير جوهرية على النظام. بل أن بعض الأحزاب المحافظة والليبرالية والمسيحية حاولت تقليد هذا الشكل متخلية عن نظام حزب القلة (الشرقاوي، 2005، ص 33).

ثانيا: نشأة الأحزاب (داخلية وخارجية)

توجد علاقة وثيقة بين الأحزاب والبرلمانات، وهذه العلاقة بين الأحزاب والأنظمة الديموقراطية – النيابية، أكد عليها أكثر المفكرين ومنهم الفقيه النمساوي "كلسن الذي يصف الأحزاب بأنها عماد الديموقراطية، ويؤكد على أن العداء للأحزاب هو عداء للديموقراطية نفسها. كما أشار كل من جان

شارلو وماكس ويبر إلى أن الأحزاب السياسية هي الوليد الطبيعي للديموقراطية. لقد كان منشأ الاحزاب إذاً مرتبطاً بظهور البرلمانات، وهذا يعود لشعور أعضاء المجالس النيابية بضرورة تكتلهم من أجل الدفاع عن امتيازات هذه المجالس. ومع اتساع الاقتراع الشعبي العام، كانت حاجتهم إلى اللجان من أجل العمل لهم داخل صفوف الناخبين. ومن هنا كان الربط بين منشأ الكتل النيابية وبين منشأ الأحزاب، إلا أن هذا لا يعني على الاطلاق أن قيام الحزب يفترض بالضرورة وجود كتلة نيابية، فهناك العديد من الأحزاب التي برزت على الساحة السياسية في جميع دول العالم دون أن يكون من بين أعضائها أي نائب. بكلمة أخرى إذا كانت الأحزاب السياسية هي وليدة الديموقراطية ونشأتها متعلقة بنشأة الكتل البرلمانية. فالدراسة التاريخية تثبت أن بعض الأحزاب السياسية قد نشأت خارج اللعبة البرلمانية.

لذلك يمكن تقسيم الأحزاب من حيث نشأتها إلى فئتين: الأحزاب ذات النشأة البرلمانية والأحزاب ذات النشأة غير البرلمانية أي تلك التي نشأت خارج نطاق البرلمانات.

- الأحزاب ذات النشأة البرلمانية:

إن انتصار الديموقراطية، وبالتالي اعتماد مبدأ الانتخابات العامة من قبل جميع الدول الحديثة، أدى إلى اتساع القاعدة الانتخابية كما فرض على التكتلات النيابية كسب أصوات الناخبين من أجل الوصول إلى الندوة البرلمانية. ولكي يتأمن ذلك، كانت اللجان الانتخابية المتعاونة والمنسقة مع هذه التكتلات. ولضبط هذه العلاقة فيما بينها أُنشأت التنظيمات أو الأحزاب السياسية ذات الأصل البرلماني.

وبصفة عامة يمكن أن نقول أن مولد ونمو الأحزاب مرتبط بالديمقراطية وباتساع هيئة الناخبين وبتبني نظام الاقتراع العام وتقوية مركز البرلمانات. فكلما ازدادت مهام البرلمانات وشعرت باستقلالها، كلما استشعر أعضاؤها ضرورة تنظيم صفوفهم، وكلما ازداد عدد الناخبين، كلما بدا من الضروري تكوين لجان قادرة على تنظيم الناخبين لكى تكون أصواتهم مؤثرة. وهكذا فإن نشأة كثير من الأحزاب في أوربا مرتبطة بنشاط الناخبين وأعضاء البرلمان. ويطلق الفقهاء على الأحزاب التي نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم بأنها ذات أصل داخلي أي نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات (الشرقاوي، 2005، ص18).

ويقدم موريس دوفرجيه صورة مبسّطة عن نشأة الأحزاب من داخل البرلمانات على الشكل التالي: تنشأ كتلة برلمانية ثم تظهر لجان انتخابية وبعد ذلك يحصل اتصال دائم بين هذين العنصرين فيتكون الحزب. ويرى دوفرجيه أنه ليس صحيحاً كما يتبادر للبعض أن الدوافع الأيديولوجية هي الأساس في قيام الأحزاب بل أن المجاورة الجغرافية أو المصالح الذاتية هي الدافع الأساسي لنشوء الحزب السياسي (دوفرجيه، 2011، ص204).

- **الاحزاب ذات النشأة غير البرلمانية:**

توجد أحزاب أخرى نشأت خارج البرلمانات والناخبين يسميها الفقهاء أحزاب ذات أصل خارجي وهذه هي الأحزاب التي قد تنشأ نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية. ولعل أهم مثال على حزب نشأ من النقابات هو حزب العمال البريطاني فقد نشأ على إثر قرار اتخذه مؤتمر الانتخابات العمالية سنة 1899م والذى أنشا تنظيما من البرلمانيين ومن الناخبين (الشرقاوي، 2005، ص20).

والأحزاب ذات الأصل غير البرلماني هي تلك التي يكون مؤسسوها غير نواب أو أنها تنشأ خارج الأطر البرلمانية، إلا أن أهدافها ليست بالضرورة غير انتخابية، إذ كثيراً ما نلاحظ أن بعض التجمعات أو المنظمات غير السياسية كالجمعيات الثقافية والنوادي الشعبية قد تشارك في الانتخابات عن طريق تشكيلها لجان انتخابية من أجل دعم بعض المرشحين وإيصالهم إلى المجالس النيابية. وهذه المنظمات قد تتحول مع الوقت إلى أحزاب سياسية.

ونشأت بعض الأحزاب نشأة سرية إما لأن نشاطها كان ممنوعا من الناحية القانونية، وإما لأنها فضلت أن يظل نشاطها غير معلن، ومن النوع الأول حركات المقاومة التي كانت موجودة إبان الحرب العالمية الثانية لمقاومة المحتلين والتي تحولت إلى أحزاب بمجرد انتهاء الاحتلال ومثاله الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي، وبالمثل فإن الحزب الشيوعي السوفيتي كان نشاطه ممنوعا قبل سنة 1917م ، ثم تحول إلى الحزب الحاكم بعد نجاح الثورة البلشفية سنة 1917م (الشرقاوي، 2005، ص21).

ثالثا: النظم الحزبية الموجودة في العالم:

توجد في الدول ثلاثة نظم حزبية هي :

1- نظام الحزب الواحد: ويشير هذا النظام إلى أن هناك حزبا واحدا شموليا يسيطر ويحكم المجتمع المدني، ويتصف النظام السياسي في هذا المجتمع بالديكتاتورية وعدم وجود مناخ تنافسي (أبو النصر، 2004، ص11).

2- نظام الحزبين: في بعض الديمقراطيات الليبرالية، يكون نظام الحزبين هو نمط انتظام القوى السياسية في حزبين كبيرين مُسيطرين، ويكون دائما حزب في الحكم وحزب في المعارضة، والمثالان الأكثر نموذجية لنظام الحزبين هما بريطانيا وأميركا. ونظام الحزبين يُبلور مختلف القوى والنزعات السياسية في محورين كبيرين رئيسين، وهو عند موريس دوفرجيه يلغي النزاعات الثانوية, ويرغم جميع المعارضات على التعبير عن نفسها في إطار تضاد أساسي (عمارة، 2012).

3- نظام التعددية الحزبية: يشير هذا النظام إلى وجود أكثر من حزبين في الحياة السياسية يتنافسون على السلطة والحكم بطريقة سلمية، ويمتاز هذا النظام بأنه يتيح دورا واسعا لكل القوى السياسية في البلاد لتعبر عن مواقفها وأهدافها (أبو النصر، 2004،ص12).

وفي نظام الأحزاب المُتعددة, تتوزع هذه الأحزاب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الصعب الوصول إلى أكثرية في المجلس النيابي, والحصول في النظام التمثيلي على حكومة مُتجانسة، ومن الدول التي تأخذ بهذا النظام إسرائيل والتي تتمحور دراستنا حولها.

رابعا: دور الأحزاب في النظام البرلماني:

يقوم النظام البرلماني على اختيار نواب يتولون الحكم لمدة معينة ونيابة عنه، أي أن الشعب لا يحكم نفسه بنفسه مباشرة وإنما عن طريق نوابه ويقوم على ثلاث دعامات وهي: الفصل بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويقر بعدم المسئولية السياسية لرئيس الدولة، ويمارس السلطة التنفيذية مجلس الوزراء بقيادة الحكومة والتي هي مسئولة أمام البرلمان، ويتولى السلطة التشريعية برلمان منتخب (خضر، 1986، 15-23). ويعتمد النظام البرلماني النيابي على وجود الأحزاب بشكل أساسي فهي التي تقدم

المرشحين وتفرز القادة، والحزب الذي يحصل على الأغلبية هو الذي يشكل الحكومة سواء منفردا أو بالائتلاف مع أحزاب أخرى.

وتمثل الحالة التي ندرسها في إسرائيل نظام التعددية الحزبية، وفي هذا النظام تتطلع الأحزاب إلى تشكيل ائتلاف حكومي مكون من عدة أحزاب، إذ لا يفوز فيه حزب واحد بالأغلبية المطلوبة لتشكيل حكومة بمفرده (شعبان،2001، ص22).

المطلب الثاني: النظام الحزبي في إسرائيل

يقوم تنظيم الحياة السياسية في إسرائيل على أساس حزبي فالنظام الديمقراطي المتبع يسمح بظهور وعمل الأحزاب وتنافسها على مقاعد الكنيست وهكذا فإن كل قائمه أو حزب تشترك في الانتخابات وتجتاز نسبه الحسم تحصل على تمثيل في البرلمان حسب نسبه الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات والحزب الذي يتمتع بالأكثرية في الكنيست يتمكن عادة من تشكيل الحكومة وذلك بعد إجراء ائتلاف يتكون من 61 عضوا على الأقل لتنال ثقة الكنيست .

وعندما نتحدث عن النظام الحزبي فإننا نميزه عن النظام السياسي العام، إذ أن الأول ينحصر في خريطة الأحزاب السياسية والحركات الأيديولوجية التي تسعى إلى السلطة، أو التي تبغي احتلال مكانة لها في الكنيست، في حين أن النظام السياسي العام يشمل العلاقات المتبادلة بين النظام الحزبي وسائر أجهزة الحكم التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) والقضائية (المحاكم بأنواعها) إضافة إلى مراكز صنع القرار السياسي.

ينص قانون الأحزاب الإسرائيلي لعام ١٩٩٢ على أن الحزب هو "مجموعة أشخاص انتظموا في رابطة من أجل تعزيز أهداف سياسية أو اجتماعية بصورة قانونية والعمل على تمثيلهم في الكنيست من قبل ممثلين " (لجنة الانتخابات المركزية للكنيست ال19، 2013).

"وتعتبر الأحزاب هي قنوات الاتصال المهمة جدا في الجهاز السياسي الإسرائيلي، وهي التنظيمات المهمة في الدولة الديمقراطية، وهذا الأمر الصحيح الوحيد في إسرائيل، وتوصف إسرائيل بأنها دولة

الأحزاب، حتى أن البروفيسور اكتسين قال إن الأحزاب بإسرائيل تملأ فراغ ولها دور مهم جدا وتأثير قوي في إسرائيل أكثر من أي أحزاب في العالم" (نويبرجر، 1997، ص33).

وعلى الرغم من أن إسرائيل أعلنت رسميا دولتها في 14 مايو 1948م إلا أن تاريخها السياسي لم يبدأ منذ هذا التاريخ، بل قبل ذلك بحوالي نصف قرن، حيث شكلت الأحزاب على المستوى التنظيمي القاعدة الأساسية في تأسيس الدولة الإسرائيلية وتحديدا الأحزاب الصهيونية، وكانت اللبنة الأولى للتنظيمات السياسية اليهودية في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني بل حتى قبل ذلك عندما كانت فلسطين تحت الحكم العثماني (jiryis, 1972, p.3).

وشغلت الأحزاب الإسرائيلية تاريخيا مهام كثيرة، فهي لعبت دور مركزي في بناء الجو الثقافي والاقتصادي والاجتماعي في فترة اليشوف، وكذلك كانت تطور الآليات من أجل أشركة المجتمع وتعزيز عدد المهاجرين المتعلمين وفي التوظيف وتوفير فرص العمل لليهود والمسكن والمنشآت التعليمية والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي (Roberts, 1990, p.1). وتعتبر الأحزاب السياسية الإسرائيلية المؤسسات الأولى في خلق وإعداد القيادات السياسية وهي التي تقوم بتعريف الناخبين بأعضاء النخبة الحاكمة، ويعتبر الزعماء الإسرائيليون أنفسهم ممثلين للأحزاب السياسية.

وتمثل الأحزاب السياسية في إسرائيل الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي الإسرائيلي، وبالإضافة إلى الدور الذي تضطلع به في الحياة السياسية، فهي تقوم فوق ذلك بدور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أيضا.

أولا: تشكيل الحزب السياسي في إسرائيل

يعتبر تشكيل الأحزاب في إسرائيل أمرا ليس صعبا وذلك نظرا لسهولة تشكيل الحزب من خلال القيام ببعض الإجراءات البسيطة التي يتم من خلالها الإعلان عن انطلاق الحزب، ولكن يبقى المعيار الأهم من أجل استمرار هذا الحزب هو تخطيه نسبة الحسم في انتخابات الكنيست ومن ثم المحافظة على كيانه من الانشقاقات التي تؤدي إلى ذوبانه.

ومن أجل تشكيل حزب سياسي في إسرائيل يكفي اتفاق مئة شخص يحملون الجنسية الإسرائيلية على ذلك، ودفع الرسوم المطلوبة وتسجيله لدى المخول قانونيا تسجيل الأحزاب، أما بالنسبة لخوض

انتخابات الكنيست فيحق للأحزاب الممثلة في الكنيست السابق المشاركة في الانتخابات تلقائيا، لكن الأحزاب الجديدة التي ترغب في المشاركة يتعين عليها أن تجمع تواقيع 250 شخصا من أصحاب حق الاقتراع وأن تسجل نفسها كأحزاب سياسية وأن تقوم بإيداع سندا بمبلغ معين تسترده في حال فوزها بمقعد واحد على الأقل (خليفة، 2001، ص177).

ويمنع تشكيل الحزب إذا كان هدف من أهدافه أو عمل من أعماله مباشرة أو غير مباشرة يؤدي بطريق مباشر إلى نكران قيام دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية أو تحريض على العنصرية، أو الشك بأن الحزب سيستخدم قناع لأعمال غير قانونية (الوحيدي، 1977، ص136).

وقد اعتبرت هذه الأحزاب مركزا للصراع السياسي، ولكل من يريد إدارة إسرائيل أو يريد الوصول إلى الحكم (أريان، 1985، ص149). ولكن من خلال الاطلاع على الأحزاب الإسرائيلية نجد أن هناك تساهلا في تشكيل الأحزاب الصهيونية والتي تحمل الأفكار العنصرية مثل حزب موليدت الذي كان يترأسه رحبعام زئيفي والذي تمحورت أفكاره حول القيام بتهجير المواطنين الفلسطينيين من أرضهم والآن نجد حزب البيت اليهودي القائم على الاستيطان ودعم المستوطنين.

وهناك فرق بين الحزب والقائمة والكتلة، القائمة تضم حزبا مسجًلا واحدا مع أنه يجوز لها أن تضم عددا من الأحزاب المسجَّلة. على سبيل المثال, في الانتخابات للكنيست ال16 تنافس حزب العمل وحزب "ميماد" – كلاهما حزب مسجَّل – ضمن قائمة مشتركة. وتتحوَّل قائمة المرشحين التي تم انتخابها في الكنيست إلى كتلة على الرغم من أن الحزب أو الأحزاب التي تتضمن ضمن الكتلة تستمر في البقاء كأحزاب من خارج الكتلة، ويحق للجنة الكنيست بعد إجراء الانتخابات أن تعترف بكتلة جديدة انسحبت من كتلة قائمة، على سبيل المثال, في عام 1984م انسحب "مبام" من المعراخ، كما بكتلة جديدة تتألف من أعضاء كنيست اشتركوا في كتل أخرى، على سبيل المثال, أعضاء الكنيست الذين انسحبوا من الليكود في أواخر الكنيست ال–16 ليشكلوا حزبًا جديدًا اسمه "كاديما", قاموا بتشكيل كتلة جديدة في الكنيست إسمها "مسؤولية وطنية" وانضمت إليها كتلة "نوي " التي شكلها عضو الكنيست دافيد طال); أو كتلة جديدة تم تشكيلها نتيجة اندماج بين كتل موجودة (هكذا حصل في الكنيست ال12 عندما شكلت كتل "راتس", "مبام "و"شينوي" كتلة ميرتس). ويٌشار إلى أنَّ القانون الإسرائيلي يفرض قيودا على الاعتراف بكتل جديدة (لجنة الانتخابات المركزية للكنيست ال 19، 2013).

ثانيا: وظائف الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب بصفة عامة على تحقيق مجموعة من الوظائف يمكن سردها على النحو التالي (موقع مدنيات، 2012):

1- العمل على زيادة وعي الشعب بهدف حثه على المساهمة الفعلية في تعريف شكل نظام الحكم في الدولة ومن خلال الاشتراك في الانتخابات.

2- تعد الأحزاب بمثابة حلقة اتصال بين الرعية والحكام حيث تستخدم كوسيلة لنقل قضايا المواطنين للمسئولين من أجل معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

3- تسعى الأحزاب دائما إلى مراقبة أعمال الحكومة ولا تتردد في توجيه النقد لها خصوصا إذا لم تكن مشتركه فيها ومناوئة لسياستها ودائما تبذل جهدها من أجل استبدال الحكومة أو إدخال تعديلات على نظام الحكم المتبع في الدولة بهدف زيادة نجاعتها.

4- الأحزاب تعبر عن مواقف وآراء المجموعات المختلفة وهكذا يقف الناخب أمام شريحة من الأحزاب يختار الحزب الذي يتماثل معه أو الذي يعبر عن وجهه نظره .

5- تشكيل قاعدة قويه لتشكيل الحكومات و تنمية قيادة للجهاز السياسي وتمثيل الناخبين في مؤسسات الحكم المنتخبة واتاحة مشاركة جمهور المواطنين في السياسة في الدولة الحديثة.

6-تجنيد المواطنين من أجل أهداف ونشاطات أحزاب الائتلاف الموجودة في السلطة أو أحزاب المعارضة غير المشاركة في السلطة.

وتبرز في الحياة السياسية الإسرائيلية وظائف أخرى للأحزاب الإسرائيلية نتيجة الخصوصية التي قامت عليها دولة إسرائيل، من أهمها:

- التجنيد السياسي: تضطلع الأحزاب السياسية في إسرائيل بمهام متباينة، فهي تحكم وتعارض، وتنتقي الزعماء السياسيين، وهي الأدوات التي تمارس جميع نشاطات إسرائيل السياسية، وتقدم للناخب فرص الاختيار فيما يتعلق بسياسة وتعيين أفراد الجهاز الإداري (تيم، 1989، 331).

- التنشئة السياسية: عملت الأحزاب والمنظمات الصهيونية منذ نشأتها على تعميق الولاء الأيديولوجي للحركة الصهيونية لدى قطاعات وطوائف اليهود المتفرقة في المجتمعات الأوروبية على اختلاف ميولهم السياسية والفكرية والدينية وانتماءاتهم الاجتماعية والطبقية (اجنيد، 1993، ص69).
- المشاركة السياسية: تعكس هذه الأحزاب الواقع السياسي الذي تتحرك فيه من خلال تسمية المرشحين أو اختيار وسائل الترغيب في الحملة الدعائية وتؤثر الأحزاب في الوسط الذي تعيش فيه بمقدار ما تتأثر به، فهي تثبت مبادئها الرئيسة، وتكيف نفسها للرأي العام وتتكيف به، وعندما يتبنى الحزب قيم الوسط الذي ينمو فيه ومفاهيمه يثبت ذلك دعائمه ويشق لهذه القيم مكانا في المجتمع (تيم، 1989، 332).
- قامت الأحزاب الصهيونية منذ نشأتها بتنظيم عمليات الهجرة من المواطن الأصلية لليهود عبر فروع الأحزاب المنتشرة في مختلف أنحاء العالم وقد أشرفت على تدريب هؤلاء تدريبا زراعيا وشبه عسكري من أجل تمكينهم من القيام بالأعمال الزراعية وحماية المستوطنات في مواجهة الهجمات المتوقعة عليهم (اجنيد، 1993، ص71).
- تشكل الأحزاب السياسية في إسرائيل الهيئات التي تشكل القطاعات المكونة للمجتمع، فالحزب السياسي في إسرائيل يسعى لاكتساب الأصوات، ويسعى في الوقت نفسه لاكتساب الأعضاء، وهو لا يكتفي بإقامة الحكومة، وإنما ينمي أيضا في وسط أعضائه نمطا حياتيا عقائديا متناسقا (تيم، 332،1989).
- تعبر الأحزاب في إسرائيل عن المصالح للمجموعات السياسية والاقتصادية والدينية والمدنية والاثنية، ومهمتها الدمج والتوفيق بين مصالح كافة شرائح المجتمع (نويبرجر، 1997، ص16).
- قامت الأحزاب الصهيونية بنشاطات اقتصادية تمثلت في إقامة الشركات والمؤسسات الصناعية والبنوك ومؤسسات التأمين ومكاتب التوظيف وشركات البناء والإسكان ومختلف أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى (اجنيد، 1993، ص72).
- مارست الأحزاب الصهيونية في المجال الاجتماعي نشاطات اجتماعية مختلفة ومتعددة تستوعب حاجات الأعضاء المختلفة، كالإشراف على عمليات الإسكان وتأسيس بيوت الثقافة

الصحية والتأمين الطبي وتأسيس النوادي الرياضية ودور السينما والمسرح (اجنيد، 1993، ص73).

- تعمل الأحزاب ضمن إطار جماعة سياسية اجتماعية مدنية لتحقيق الفهم السياسي والقدرة السياسية من خلال جهاز الدولة السياسي الممثل بالأحزاب، وتمثل الأحزاب حلقة الوصل بين المواطن والسلطة من خلال الوسائل القانونية والمعرفية في المجتمع (نويبرجر، 1977، ص16).

ويختلف وضع الأحزاب الاسرائيلية عن الأحزاب في الدول الأخرى، فغالبا ما يكون هدف الحزب تغيير الحكومة أو الحصول على مكتسبات معينة داخل النظام والوصول إلى السلطة، لكن الأحزاب الإسرائيلية كان هدفها الأساسي هو إقامة كيان جديد لهم يتمثل بالدولة اليهودية في فلسطين، وقد أُنشأت في الخارج وعملوا بعيدا عن تقييد أنفسهم في الأدوار المعتادة للأحزاب السياسية المنحصرة أساسا في الأنشطة السياسية، بل قاموا بإنشاء هيئات وتنظيم أنشطة اقتصادية وثقافية وإنشاء مستوطنات زراعية ومشاريع إسكانية (jiryis, 1972, p4).

من كل ذلك يتبين لنا أن الأحزاب في إسرائيل لا تتوقف مهامها عند الأمور السياسية بل تتعداها إلى أمور اقتصادية واجتماعية وهذا نابع من كون الكثير من هذه الأحزاب نشأت قبل قيام الدولة فأخذت على عاتقها القيام بهذه المهام في ظل غياب السلطة الحاكمة.

المطلب الثالث: سمات وخصائص الأحزاب الإسرائيلية

تشترك معظم الأحزاب السياسية في إسرائيل في عدد من السمات والخصائص أبرزها ما يلي:

- إنها نشأت في أوروبا الشرقية، وعلى وجه الخصوص في بولونيا وروسيا، ثم انتقلت إلى فلسطين، قبيل إنشاء الدولة، أو أنشأت لها فروعاً فيها، بعد أن سبقتها طلائع المهاجرين اليهود في استعمار البلاد واستيطانها. وقد تكوّن معظم هذه الأحزاب، بعد المؤتمر الصهيوني الأول وقيام المنظمة الصهيونية العالمية عام 1897، بل إن الكثير منها نشأ في كنف المنظمة ذاتها وبتشجيع منها، مثل «حزب عمال صهيون» الذي نشأ لمواجهة "عصبة العمال اليهود في ليتوانيا وبولندا وروسيا: البوند"، و"حزب المركز الروحي: المزراحي" بقصد استمالة اليهود المتدينين في شرق أوروبا (موسوعة المقاتل، 2013).

- تعكس الأحزاب، من ناحية، صورة الحركة الصهيونية- حال نشأتها في أوروبا في القرن التاسع عشر- التي جمعت شتات المذاهب التي انتشرت بين الجماعات اليهودية حول هدف واحد. ومن ناحية أخرى، تعكس هذه الأحزاب حالة المجتمع الإسرائيلي المكون من جماعات وفئات مختلفة الأصول العرقية واللغوية، والمليء بالتناقضات والاختلافات المذهبية والدينية (ماضي، 1999، ص134).

- التنافس بين هذه الأحزاب ليس تنافسا عقائديا وغالبا ما يكون سعيا وراء المصالح الخاصة والمنافع الاقتصادية للحصول على أكبر حصة من المغانم ومن الوظائف والميزانية، وسيطرة جماعات المصلحة سواء سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية على عملية صنع القرار (يشاي، 1986، ص96)، إذ أن هذا التمايز الحزبي والذي يتراوح بين أقصى اليمين واليسار استطاع أن يخلق خلافات شخصية بين القادة الإسرائيليين، فوجدنا أن هناك أشخاصا نشأوا معا كأصدقاء مثل ألون وديان في البالماخ عادوا فأصبحوا أعداء بسبب المنافسة الشخصية للوصول إلى القيادة (بركات، 1982، ص84).

- تأليف هذه الأحزاب وتشكيلها حصل بتشجيع الحركة الصهيونية العالمية ومنظمتها وتحت إشرافها بقصد حمل اليهود في أوروبا وباقي أنحاء العالم على تأييد الدعوة الصهيونية ووضع مخططاتها موضع التنفيذ (رزوق، 1966، ص28).

- إن هذه الأحزاب ليست مجرد أحزاب سياسية تسعى إلى الفوز في الانتخابات والوصول إلى الحكم، وإنما هي تقوم بعدة نشاطات تشمل كافة مجالات المجتمع من سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وفنية، ورياضية، وترفيهية. فالحزب يدير الحملات الانتخابية، ويقدم مرشحيه فيها، ويوفر السكن لأعضائه، ويدير الشركات، والأعمال التجارية، والصناعية، كما يشرف على مستعمرات زراعية، وكيبوتسات، ومستشفيات، ومصحات، ونواد رياضية، ويصدر نشرات ثقافية، وجرائد، ومجلات تعبر عن أفكاره (موسوعة المقاتل، 2013)، وكانت معظمها تقوم بإدارة المؤسسات الخاصة باليهود في فلسطين خلال الانتداب البريطاني (شابيرا، 1989، ص74)، وهذا يدفع العديد من الباحثين إلى القول بأن الأحزاب السياسية، في إسرائيل، تسيطر على حياة أتباعها من المهد إلى

اللحد، وهي في جوهرها منظمات استيطانية. ولعل وضع هذه الأحزاب يفسر عدم وجود مرشحين مستقلين في إسرائيل.

- شُكل جل هذه الأحزاب، قبل قيام إسرائيل، ميليشيات عسكرية مسلحة، غدت بعد 1948، تشكل ما صار يُعرف باسم "جيش الدفاع الإسرائيلي: زاحال". ومن هذه الميليشيات قوات "الهاجاناه" التي كانت تابعة لحزب "الماباي"، ومنظمة "الأرجون" التي تحولت إلى حزب سياسي يحمل اسم "الحرية: حيروت" بعد قيام الدولة (ماضي،1999، ص135).

- يختلف الحزب في إسرائيل في مفهومه عنه في غيرها من البلاد فهو ليس جماعة تعتنق مذهبا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا فحسب بل هو عبارة عن طريقة شاملة ومتكاملة تمثل جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وهذه الأحزاب تعتبر نفسها نواة المجتمع الصهيوني (بركات، 1982، ص83: 84).

- تتركز السلطة داخل هذه الأحزاب في يد قادتها على نحو مركزي، وما على باقي أعضاء الحزب إلا الطاعة وتنفيذ قرارات قيادة الحزب وتعليماتها. وقيادة كل حزب، مسؤولة عن تشكيل قوائم المرشحين في الانتخابات؛ وهذا يفسر اتجاه العديد من الأحزاب في الحقبة الأخيرة إلى إجراء انتخابات داخلية لاختيار قائمة المرشحين للانتخابات (موسوعة المقاتل، 2013)، حيث أقدم حزب العمل في العام 1991م على تغيير أنظمة قيادته ومؤسساته القيادية، واتبع الحزب النمط الأمريكي (البرايمرز) في اختيار رئيس الحزب الجديد ومن ثم لائحة الحزب للانتخابات البرلمانية التي جرت في ربيع العام التالي 1992م، وهو نمط يرتكز إلى الانتخابات المفتوحة لكل من يرغب في الانضمام إلى الحزب ولو لغرض المشاركة في الانتخابات الداخلية للحزب، حتى وإن كان لا يؤيده في الانتخابات البرلمانية العامة، ولاحقا تبنى حزب الليكود هذا النمط ابتداء من منتصف التسعينيات، وكان هذا التغيير أحد المحاور المؤثرة على التحولات اللاحقة في شكل نظام الحكم، إن لم يكن الأكثر تأثيرا حيث مهد الطريق لتغلغل أصحاب الأموال بقوة في أروقة الحكم (جرايسي، 2014، ص8).

- برغم علمانية معظم الأحزاب السياسية، إلا أنه لا يمكن فهم مواقفها ومبادئها دون أخذ العامل الديني في الحسبان، فمعارضة الأحزاب العلمانية لمطالب الأحزاب الدينية يتم تجميدها وتناسيها

عشية تشكيل الحكومات الائتلافية وذلك بهدف ضمان ولاء هذه الأحزاب الدينية، وكثيرا ما عارضت الأحزاب الدينية الانضمام إلى حكومات لا تطبق الشريعة، إلا أنها سرعان ما تراجعت وقبلت الائتلاف مع أحزاب أخرى تضمن لها تحقيق مصالحها (ماضي، 1999، ص135: 136).

- إن معظم هذه الأحزاب قد لعب دورا بارزا ورئيسا في قيام إسرائيل وحتى في الفترة التي سبقت ذلك وتعرف بـ "اليشوف" (رزوق، 1966،ص 29)، وأهم هذه الأحزاب حزب الماباي والذي يعتبر الحزب الأساسي في إسرائيل وذلك منذ العام 1930 والذي استمر بعد ذلك في تشكيل حكومات إسرائيل بعد قيامها.

- تتسم الأحزاب السياسية بالتعددية، حيث تكثر عمليات الانشقاق والانقسام عشية كل دورة انتخابية. فقد كان عدد القوائم، التي تقدمت إلى أول انتخابات عام 1949 ،24 قائمة، وفي عام 1959، وصل العدد إلى 26 قائمة، ثم إلى 31 قائمة عام 1981. وفي انتخابات عام 1996، كان عدد القوائم 19 فقط، أما انتخابات الكنيست الخامسة عشرة عام 1999، خاضتها 33 قائمة (ماضي، 1999، ص136).

وفي انتخابات الكنيست الثامنة عشرة فقد خاضت الانتخابات 33 قائمة حزبية، أما الكنيست التاسعة عشرة أوائل عام 2013 فقد خاضت الانتخابات 31 قائمة انتخابية لم ينجح منها سوى 12 قائمة حزبية فقط.

وتعود سمة تعدد الأحزاب في إسرائيل إلى أسباب عدة منها (موسوعة المقاتل، 2013):

أ. طبيعة الجماعات اليهودية، ونزوعها نحو الإفراط في التحزب، وطبيعة المجتمع الإسرائيلي القائم على خليط متعدد الأجناس، والثقافات، واللغات، وتشجيع المنظمة الصهيونية العالمية، على تمثيل كافة الاتجاهات داخلها لضمان ولاء كافة الجماعات اليهودية.

ب. النظام الانتخابي المتمثل في نظام التمثيل النسبي مع القائمة الحزبية، مما لا يسمح للأفراد بالترشح كمستقلين.

ج. التركيب المتناقض للمجتمع الإسرائيلي، والتفاوت الظاهر بين مختلف طبقاته وفئاته، التي هي عبارة عن خليط متنافر من الجماعات ذات الأصول المتباعدة، والاتجاهات المتباينة، عرقيا، ودينياً، وفكرياً، وثقافياً. ومن ثم كان من الطبيعي أن يؤدي هذا التنافر إلى أن تعبر كل فئة أو جماعة عن نفسها في حزب سياسي.

د. يلاحظ ان المجتمع الاسرائيلي معقد في تركيبته، فهو خليط ما بين اليهود والعرب والاشكناز* والسفارديم والمزراحي، وما بين العلماني والديني وما بين اليسار واليمين، وما بين المهاجرين والشرقيين، وما بين الصهيونيين وما بعد الصهيونيين (lim, 2009, p28).

ه. الإفراط المتناهي في التحزب السياسي، والوجهات الأيديولوجية القوية المتشددة، والتوسع في النشاطات غير السياسية لتشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والمركزية الشديدة لسلطة الحزب وانضباط أعضائه (الوحيدي، 1997، ص133: 134).

وتتسم الحياة السياسية في إسرائيل بالتعددية الحزبية ربما بشكل يفوق أية دولة أخرى في العالم بالمقارنة إلى وضع إسرائيل، فما شجع على ذلك طبيعة النظام الانتخابي المتبع فيها، وبروز ظاهرة أخرى هي ظاهرة الحكومات الائتلافية، فعلى الرغم من قوة الأحزاب التي حكمت إسرائيل سواء كان الماباي (وهو أساس حزب العمل) أو حزب حيروت (وهو أساس كتلة الليكود)، إلا أن أيا منها لم يتمكن من الانفراد بالسلطة والحصول على الأغلبية في الكنيست وبالتالي تشكيل الحكومة (مهنا، معروف، 1996، ص13).

ويضيف محمد بويرات مجموعة أخرى من الأسباب التي تؤدي إلى كثرة وتعدد الأحزاب الإسرائيلية (بويرات، 2013):

- إتباع إسرائيل طريقة الانتخابات النسبية ذات نسبة الحسم المنخفضة 2,5% مما يسهل اجتيازها والمشاركة في عمليه توزيع المقاعد في الكنيست بما فيها الأحزاب الصغيرة. إلا أن هذه النسبة تم رفعها في الكنيست في شهر مارس– آذار 2014م إلى 3.25% وذلك في

* اليهود الأشكناز هم اليهود الذين ترجع أصولهم إلى قارة أوروبا، أما اليهود السفارديم فينحدرون من اليهود الذين أخرجوا من إسبانيا والبرتغال في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ثم استقر بهم المقام في منطقة حوض البحر المتوسط والبلقان وبعض المناطق الأخرى. أما اليهود المزراحيون فهم اليهود الشرقيون بالمعنى الحرفي أو يهود الشرق الأوسط.

محاولة للحد من الأحزاب الصغيرة، وهناك من يرى بأن فيها جانب عنصري لحرمان الأحزاب العربية من المشاركة في الكنيست، ويكفي الذكر أن أفيغدور ليبرمان زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" المتطرف هو من طرح هذا القانون للتصويت عليه في الكنيست.

- سهولة الشروط التي ينبغي توفرها في قوائم مرشحي الأحزاب لكي تتاح لها إمكانية خوض الانتخابات للكنيست مثل قلة عدد المزكين من أصحاب حق الاقتراع وهو حاليا 1500 مزك ثم صغر المبلغ المطلوب إيداعه لدى لجنة الانتخابات المركزية للكنيست, وكذلك حصول على دعم مادي من الدولة بناءً على قانون تمويل الأحزاب.
- المجتمع الإسرائيلي غير متجانس ومتصدع بسبب الانقسام القومي, الطائفي – الديني الأيديولوجي مما أدى لتكوين مجموعات ذات آراء ومواقف مختلفة، ولكل مجموعه مصالح خاصة ولكي تتمكن من تحقيق ورعاية مواقفها عليها الانخراط في تنظيم حزبي لتحصل على تمثيل ملائم في الكنيست وهذا الأمر أدى لتعدد الأحزاب في إسرائيل.
- الصراع العربي الإسرائيلي واختلاف وجهات النظر حول كيفية تسوية الخلاف جعل الأحزاب تستغل هذا الصراع في التسابق على كسب أصوات الناخبين وخاصة العرب منهم لصالحها.
- سهولة انفصال بعض أعضاء الكنيست عن أحزابهم وإقامة أحزاب جديدة وترؤسها بذريعة فقدان مكانتهم في الأحزاب القديمة بالإضافة للاختلاف في الآراء والمواقف داخل الحزب حوله مشاكل الدولة والمواطنين، ونتيجة لوجود ظاهرة صراع القوى بين المعسكرات المختلفة داخل الحزب الواحد، وتعود تلك السهولة إلى عدم وجود قانون يمنع أعضاء الكنيست من الانفصال عن أحزابهم .

ومن أبرز خصائص هذا النظام إضافة إلى كثرة الأحزاب وتنوعها وانشقاقاتها واندماجها، قيام بعضها بأدوار تتجاوز الأدوار المألوفة للحزب في الديمقراطيات الغربية، والتأثير القوي للخلافات الأيديولوجية والانقسامات الإثنية في تكوين وتغيير معالم الخريطة الحزبية وموازين القوى داخلها، انقسام هذه الخريطة إلى معسكرات عريضة يختلف عددها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها (خليفة، 2011، ص175: 176).

المطلب الرابع: تصنيف الأحزاب

أصبح من المتعارف عليه في علم السياسة تصنيف الأحزاب ما بين اليمين واليسار، وهو مقياس يسهل عملية التعرف على الحزب السياسي من حيث أفكاره وتوجهاته، وظهر ما بين اليمين واليسار عدة تصنيفات أبرزها الوسط ويمين الوسط ويسار الوسط وأقصى اليمين وأقصى اليسار.

أولا: تصنيف الأحزاب العام

بدأت قضية اليمين واليسار في السياسة مع السنوات الأولى للثورة الفرنسية، وبالتحديد عام 1791م، في اجتماع الجمعية التشريعية، حين كان الملك لا يزال (من الناحية الرسمية فقط) رأس الدولة، حيث المعتدلون الذين يميلون لإصلاحات معتدلة مع بقاء الملكية (ملكية دستورية) أخذوا مقاعدهم يمين صالة الاجتماع على يمين رئيس المجلس، بينما الراديكاليون الثوريون الذين يطالبون بإقامة الجمهورية أخذوا المقاعد اليسارية. وفي ذلك الوقت استعمل المصطلح يمين – يسار للفرز بين أولئك الذين يفضلون المحافظة على النظام القديم أو بقاياه (الأرستقراطية، الملكية...) وهم يمثلون اليمين، وبين أولئك المعارضين للنظام القديم ويؤيدون قيام الجمهورية وهم يمثلون اليسار، والذين ظهر منهم الليبراليون والاشتراكيون. ولأن الجمعية الوطنية كان يسيطر عليها اليساريون فقد انتهت الثورة الفرنسية بسقوط الملكية. وكان اليساريون آنذاك يفضلون تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد إلى أقل حد، كمبدأ أساسي للحرية، على عكس اليمينيين الذين كانوا مع تدخل الدولة (الحبيب، 2008).

ومن الناحية السياسية، فكلما كنت مع تقليص الحريات و الحفاظ على القيم التقليدية للمجتمع ووجود حكومة قوية واسعة السلطات، فأنت يميني. أقل من ذلك قليلا فتصير يمين–وسط، وأقل من ذلك فأنت وسطي. إذا أردت توسيع الحريات و توزيع مسئولية الحكم و عدم تركيزها في يد حاكم أو حكومة، فأنت يسار–وسط أو يساري حسب مساحة الحرية التي تطلبها. ومن الناحية الاقتصادية، فإذا كنت مع الحرية الاقتصادية الأوسع و الضرائب والرقابة الأقل، فأنت يميني، وأقل من ذلك فتصير يمين–وسط. إذا كنت مع إلغاء جميع التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وسيطرة الدولة على الإنتاج و التجارة، فأنت أقصى اليسار. إذا كنت تريد دورا قويا للدولة لتحقيق هذه الأهداف و لكن مع الحفاظ على السوق الحرة و التجارة إيمانا بدورهم، فأنت يسار وسط. إذا كنت تريد الوسطية التامة بين دور الحكومة و دور القطاع الخاص و السوق الحرة، مثل فلسفة الرئيس الامريكي السابق بيل كلينتون

ورئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير، فأنت وسطي، أو ما يسمى بالطريق الثالث بين الرأسمالية و الاشتراكية. وبالتالي، ممكن أن تكون يمينيا اجتماعيا ويساريا اقتصاديا في ذات الوقت، أو العكس، أو يساريا اقتصاديا واجتماعيا في آن واحد، وغيرها من التراكيب (صبري، 2011).

ويبرر العالم الفرنسي موريس دوفرجيه تقسيم الأحزاب السياسية على أساس المعيار الأيديولوجي بين اليمين واليسار بأنه يتبع المنطق الاستقطابي للصراع، لأنه يميل إلى أن يستقطب الأطراف ضمن ثنائية المعارضة والتأييد.

ويعتبر دوفرجيه أن "كل سياسة تتضمن الاختيار بين نوعين من الحل والتي تسمى المساومة على الحلول، وهذا يساوي القول لا وجود لسياسات الوسط، ولكن يمكن أن يكون هناك حزب وسط، ولكن لا يوجد نزعة وسطية أو أيديولوجية وسطية ولا مذهب وسطي، ولكن يشير مصطلح الوسط إلى وجود نقطة وسطية ما تجمع النزعات المعتدلة المتعارضة في نقطة معينة، فحلم الوسط هو تحقيق طموحات متعارضة وصهرها في بوتقة واحدة..، وأحزاب الوسط هي موروث من وجود انشقاق أو عدم توافق في داخل النظام متعدد الأحزاب، ووجود ازدواجية داخل الحزب قد تنتج مجموعة من التيارات داخل الحزب، فيحصل الانشقاق من داخل وسط اليسار كمعارضين لوسط اليمين، وتظهر مبادئ القادمين من اليمين واليسار فيظهر تيار معتدل، فهي عبارة عن التقاء مصالح متعارضة" (lim, 2009, p31).

ويرى الدكتور عبد القادر عبد العالي أن معيار اليمين واليسار هو تصنيف للأحزاب بناء على السياسات والبرامج التي تنتهجها الأحزاب، وذلك من خلال عدة مؤشرات جزئية، مثل تتبع السلوك التشريعي للحزب على مستوى البرلمان، وتحليل البرنامج الانتخابي للحزب عبر فترات مختلفة لاستخلاص الاتجاه العام له تجاه القضايا الأساسية من وجهة نظر الحزب (عبد العالي، 2010، ص183).

ويقول العالم الإيرلندي بيتر مائير إن تصنيف الحزب ضمن متتالية اليمين واليسار لها عدة ميزات، منها سهولة جمع المعلومات، وسهولة إجراء التصنيف على أساس اليمين واليسار من خلال تكميم متتالية اليسار واليمين، أي ترجمته إلى مقياس أو سلم توجهات الأحزاب السياسية من اليمين إلى اليسار، كما أن هذا التصنيف يصلح مدخلا إلى دراسة التحالفات الحزبية.

وهناك من يرى أن تقسيم الأحزاب إلى أحزاب اليمين وأحزاب اليسار يقوم أساسا على نوع المذهب السياسي الذي يعتنقه الحزب، وأن المعيار الذي يفصل حزب اليمين عن حزب اليسار هو مدى تأثر كل منهما بالروح الديمقراطية الغربية التي أرست قواعدها الثورة الفرنسية، وقد ظهر نوع ثالث من الأحزاب أخذ صورة حزب الوسط بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار، وقد يكون أقرب إلى اليمين منه إلى اليسار أو العكس، وذلك طبقا لتغلب فلسفة الحزب الذي يأخذ منه، ويطلق على الأحزاب الرأسمالية أحزاب اليمين، كما تدرج الأحزاب الاشتراكية ضمن أحزاب الوسط، والأحزاب الشيوعية تتدرج تحت وصف أحزاب اليسار (هيكل، 1998، ص 75-80).

ورغم الانتقادات التي تصف هذا النوع من التصنيفات على أساس مقياس اليمين واليسار، بالإضافة إلى أن التمييز بين الأحزاب في الدول أصبح شائعا على أساس اليمين واليسار، وهو مسألة نسبية، تختلف من بلد إلى آخر، غير أن المدافعين عنه يرون أنه ضروري لدراسة البرامج الحزبية وتوجهات الحزب الأيديولوجية بناء على الوثائق والتصريحات التي تصدر من قيادته، وذلك على أساس معايير ثابتة (عبد العالي، 2008، ص62).

ويوضح لنا مقياس اليمين واليسار أين تصطف الأحزاب السياسية ويمكن من خلالها تقييم مواقفها ومعرفة أساس هذه المواقف، كما نستطيع من خلال هذا التصنيف معرفة الأحزاب ذات التوجهات الوسطية وهو ما يهمنا في دراستنا.

ثانيا: تصنيف الأحزاب الإسرائيلية

اتفق الكثيرون على تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى يسارية، ويمينية ودينية استناداً إلى منطلقاتها الأيديولوجية، بيد أنه من الصعوبة القطع بصحة هذا التصنيف، ذلك أن كل الأحزاب السياسية في إسرائيل تشترك في أيديولوجية واحدة هي: الأيديولوجية الصهيونية التي كان هدفها الوحيد قبل عام 1948 إقامة دولة يهودية في فلسطين عن طريق طرد سكانها الأصليين وإحلال الجماعات اليهودية المهاجرة محلهم. ثم أصبح بعد عام 1948 الحفاظ على أمن هذه الدولة وبقائها، وعلى طابعها اليهودي، من خلال استمرار تدفق هجرة الجماعات اليهودية، والعمل على ضمان استيعابهم داخل الدولة، ضمان تفوق الدولة على جيرانها العرب في كافة المجالات (موسوعة المقاتل، 2013).

ويعطي مفهوم اليسار واليمين والوسط في المناخ الإسرائيلي معاني مختلفة عن أصل هذه الأحزاب في أوروبا والذين يركزون على الخصائص الاجتماعية والسياسية هناك، وتكون هي العوامل الرئيسية في المنافسة الانتخابية، بينما في إسرائيل فالأمن القومي والسياسة الخارجية هما الأساس (lim, 2009, p29).

ويرفض الدكتور محمود خالد تقسيم الأحزاب الإسرائيلية إلى مسميات اليمين واليسار ويقول أن التقسيم التقليدي المعروف للقوى السياسية في أي مجتمع سياسي آخر لا ينسجم تماما مع واقع الحال بالنسبة للظاهرة السياسية الإسرائيلية بحيث يغدو من الصعوبة بمكان القول بتمايز القوى والأحزاب الإسرائيلية إلى يمين ويسار على أساس منطلقاتها الأيديولوجية أو أهدافها السياسية الاستراتيجية وخاصة حول كل ما يندرج تحت مسألة الصراع العربي الإسرائيلي، لأن معظم هذه الأحزاب ذات منطق أيديولوجي واحد هو الصهيونية القائمة على ادعاء وجود (شعب يهودي) وأرض موعودة هي إسرائيل (خالد، 1988، ص 7: 8).

يؤكد على هذا الموقف الدكتور عبد القادر عبد العالي حيث يرى أن تقسيم الأحزاب في إسرائيل ضمن اليمين واليسار ليس مبنيا على الأسس التقليدية المتعلقة بالموقف من علاقة الدولة بالاقتصاد والموقف من التغيير، بل يطغى على هذا التقسيم البعد المحلي الخاص بالأوضاع الصراعية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومستقبل الأراضي المحتلة عام 1967م، بالإضافة إلى البعد التقليدي التاريخي المتعلق بالخلاف حول مشروع الدولة وهويتها وطابعها الصهيوني واليهودي بين تيارات الصهيونية (عبد العالي، 2010، ص185).

ويرى الدكتور عبد الكريم العجلوني أن اجتماع معظم الأحزاب في إسرائيل على الصهيونية يجعل محاولة التمييز الحقيقي المستندة إلى الجوهر الأيديولوجي لتلك الأحزاب تكاد تكون فاشلة، فالتمييز التقليدي بين الوسط من جانب واليمين واليسار من جانب آخر باعتبار أن أحزاب الوسط تمثل الاعتدال وأن أحزاب اليمين واليسار تمثل التطرف إما في ناحية المحافظة أو الناحية الثورية لا يمكن أن تصلح لإجراء تمييز حقيقي بين الأحزاب السياسية التي تشكلت في إسرائيل ومارست نشاطاتها السياسية والاجتماعية والعسكرية (العجلوني، 2010، ص107).

ويعتبر تصنيف الأحزاب على أساس أنها أحزاب –يمين– , مركز– ويسار – لا ينطبق تماما على الأحزاب الإسرائيلية، لأن هذا التقسيم سطحي وبسيط جدا ولكن يتبع العمل بموجبه لسهولة تفهم مواقف وآراء الأحزاب. إضافة لهذا فإن وضع الأحزاب لبرامج انتخابية في مجالات الحياة الكثيرة يجعل تصنيف الحزب صعبا هل هو يمين أم يسار كما أن هذا المحور يصعب وضع الأحزاب الدينية أو تلك التي تتوجه لنوع خاص من السكان مثل الأحزاب الطائفية (موقع مدنيات، 2011).

ويوضح اللواء فوزي طايل أن استخدام مصطلحات اليمين واليسار والديمقراطية في إسرائيل لا يعني نفس المفهوم الغربي لهذه المصطلحات، فليست المبادئ والقيم الليبرالية هي معيار تحديد هذه الأوضاع، بل يعد الدين ومدى التمسك بحرفية الفكرة الصهيونية هما المعيار الحقيقي، لذا تتخذ معظم الأحزاب "العلمانية" مواقعها إلى اليسار في حين تتخذ الأكثر تمسكا بنظرية الأمن الإسرائيلي أوضاعها جهة اليمين (طايل، 1992، ص103: 104).

ويرى الخبير الإسرائيلي ليفي هيروشليمي البلبلة والغموض والتشويه في المفاهيم عملية مقصودة تلجأ إليها الأحزاب الإسرائيلية من أجل القفز عن المشكلات الكبرى الحقيقية والتهرب منها سواء عن خوف أو لدواعي الراحة. ويضيف أنه في المجال الاجتماعي – الاقتصادي وعلى الرغم من وجود ثلاثة معسكرات اليسار واليمين والمركز (الوسط)، فإن الواقع الطبقي الانتخابي لا ينسجم مع هذا التقسيم، إذ أن الرأسماليين والأثرياء الجدد لا يتجمعون في معسكر اليمين، كما أن البروليتاريا والمعوزين لا يملأون صفوف المعسكر الذي يوصف باليسار (جبور، 1985، ص35: 36).

ويرى عزمي بشارة أن معالم اليمين واليسار توطدت في إسرائيل منذ العام 1977م، من خلال نشوء معسكرين (اليمين واليسار)، حول الليكود والعمل، نظام المعسكرين وليس نظام الحزبين، وتدور في فلك كل حزب منهما مجموعة أحزاب صغيرة ومتوسطة أكثر أيديولوجية منه تشد به إلى اليمين وإلى اليسار (بشارة، 2005، ص211).

وعلى الرغم من ذلك فإننا نرى أن التصنيفات الموجودة في العالم ما بين يمين ويسار ووسط يمكن سحبها على الواقع السياسي الإسرائيلي، رغم الاختلاف في الرأي حول مدى تطابقها مع التصنيف السياسي المعتمد في العالم، حيث إن الأحزاب التي تتبنى رؤية توفيقية ما بين اليمين واليسار وتعمل على تمثيل الطبقة الوسطى وتمتلك أجندة داخلية تتفوق على الأجندة الخارجية هي التي يطلق عليها

أحزاب الوسط، وقد تواجدت مثل هذه الاحزاب الوسطية في ألمانيا وفرنسا وايطاليا، وكانت تلعب الدور المفصلي في كثير من الأحيان في تشكيل حكومات تلك البلدان، إلا أن ما يميز أحزاب الوسط في إسرائيل هو سرعة النشوء والازدهار وسرعة التدهور والانحدار.

ويمكن تقسيم الأحزاب الإسرائيلية إلى خمسة تصنيفات، تتمثل في اليمين المتطرف واليمين المشكل من الليكود أساسا والأحزاب القومية والدينية، والوسط واليسار، ويعتبر حزب العمل هو أهم حزب محسوب عليه ويضاف له حاليا أحزاب كاديما والحركة ويوجد مستقبل، وأقصى اليسار المشكل من الحركات اليسارية من أهمها ميرتس وحداش.

وما يهمنا في هذه الدراسة هو التركيز على أحزاب الوسط رغم وجود مشكلة في المعيار الذي على أساسه تدرج الأحزاب في الوسط بإسرائيل، فهل يكون المعيار على أساس الموقع السياسي بين حزبي العمل والليكود؟، وذلك في القضايا التي تقسم النظام الحزبي على أساس اليسار واليمين، مثل الموقف من العملية السلمية، والموقف من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه وأثناء كل دورة انتخابية للكنيست، تظهر أحزاب منشقة تضع نفسها كوسط بين حزب الليكود وحزب العمل (عبد العالي، 2010، ص188: 191).

ويرى كيفن ليم أن الوسط الأيديولوجي السياسي في إسرائيل هو عبارة عن مركز أيديولوجي سياسي معتدل في مواجهة اليسار واليمين، وخاصة في الحكومات الائتلافية، وتشمل العقلانية والاختيار العقلاني (lim, 2009, p29).

ويخصص أحمد خليفة معسكر الوسط في إسرائيل بأنه ممثل الشرائح البرجوازية، وهو مكون من خليط من سكان المدن وأغنياء الريف، وهو متنوع الرؤية السياسية والمعتقدات وأنماط الحياة والإطارات الاجتماعية والثقافية، ولم تكن أحزابه ممركزة أو تمتلك إطارات تنظيمية محكمة أو حتى متماسكة جيدا، لذا لم يكن مستغربا أن تتأرجح الميول بين اليمين واليسار. (خليفة، 2011، ص195)

وتسعى أحزاب الوسط في إسرائيل إلى الجمع بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار على أساس أنها تمثل حالة التداخل ما بين اليساريين واليمينيين، وهذا بشكل عام، رغم أن أحزاب وسط أخرى لم تبن على أساس التوفيق بين الفكر اليساري واليميني، إنما بنيت على أساس رؤية شخصية لأفراد وتبناها أعضاء

في المجتمع، ونجح في ذلك، بالرغم من أن أحزاب الوسط تنتمي إلى الفكر (البراغماتي)، وليس لها فكر محدد وواضح وتذهب باتجاه العمل التغييري في نظام الحكم (نويبرجر، 1997، ص164).

وبشكل عام تتبنى أحزاب الوسط طروحات توفيقية بين برامج اليمين واليسار، وهو ما أغرى الكثيرون ممن درسوا ظاهرة صعود أحزاب جديدة في إسرائيل منذ السبعينيات وبشكل مفاجئ وعلى الأخص قبل موعد الانتخابات العامة بإطلاق مسمى "أحزاب الوسط" عليها كونها أحزاب تقوم على نقد سياسات كل من اليمين واليسار وتتبنى طروحات توفيقية في قضيتين محددتين، وهما معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة منذ السبعينيات، وقضية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي(عكاشة، 1-2-2013).

وتتشكل أحزاب الوسط في كثير من الأحيان من خلال انشقاق مجموعة من الكوادر في حزبي العمل والليكود، فهذه الكوادر تجد من الصعوبة عليها الانتقال من معسكر العمل إلى الليكود أو العكس، لذا تلجأ إلى الخيار المناسب لها وهو تشكيل حزب يكون غالبا ذو أفكار وسطية لأنه يضم مجموعة من الشخصيات التي تحمل الأفكار اليمينية واليسارية، وتعمل هذه الكوادر على الالتقاء عند نقطة وسط، وهذا ما سنوضحه في الفصول القادمة.

ويمكن لنا أن نستخلص مما سبق أن حزب الوسط في إسرائيل هو الحزب الذي يقع في مركز الخارطة الإسرائيلية ما بين اليمين واليسار، ويتشكل في كثير من الأحيان من خلال انشقاقات في حزبي الليكود والعمل، ويتبنى أفكارا ليبرالية علمانية وغالبا ما يكون معادٍ للمتدينين ويطرح أفكارا وسطية حول قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على الحياة السياسية في إسرائيل ومكوناتها من الكنيست ورئيس الدولة ورئيس الوزراء ودور كل منهم، إلى جانب التركيز على موضوع الأحزاب السياسية في إسرائيل وسهولة تشكيلها ودورها ووظائفها وتصنيفها، وما يهمنا في هذا الإطار هو تصنيف حزب الوسط الذي يقع ما بين اليمين واليسار ويتبنى غالبا أجندة داخلية وحلولا توفيقية، ورغم أن التصنيفات الحزبية في إسرائيل تختلف عن التصنيفات في العالم من يمين ويسار ووسط، وذلك يعود إلى أن هذه الأحزاب تنبع في معظمها من الفكر الصهيوني القائم على احتلال الأرض الفلسطينية، إضافة إلى العلاقة

الجدلية مع الدين، لذا فإن أحزاب الوسط في إسرائيل تعمل على البروز من أجل حمل رؤية وسطية في قضية الصراع العربي الفلسطيني وكذلك في القضايا الاجتماعية والاقتصادية وهو ما سيتم توضيحه بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

مشاركة أحزاب الوسط في الائتلافات الحكومية الإسرائيلية

(1977-2013م)

المبحث الأول : 1977-1992م

حكم الليكود، حكومة الوحدة الوطنية بين الليكود والعمل (84-90 م)، وفترة حكم الليكود منفردا (90-92 م).

المبحث الثاني: 1992-2005م

حكومة حزب العمل (92-96م)، فترة الليكود (96-99م)، فترة العمل (99-2001م)، فترة حكم الليكود (2001-2005م).

المبحث الثالث: 2005-2013م

2006-2009م (حكم حزب كاديما)، 2009-2013م (حكم الليكود)

مقدمة

عرفت إسرائيل منذ نشأتها عام 1948م وجود عدد من الأحزاب التي اقتربت من الوسط بالمفهوم السياسي، أبرز هذه الأحزاب كان حزب الصهيونيين العموميين والحزب التقدمي، والتي اتحدت بعد فترة وأسست الحزب الليبرالي، إلا أن هذه الأحزاب اتجهت بعد ذلك إلى اليمين واتحدت مع حزب حيروت الذي انبثق عنه حزب الليكود اليميني القومي، وظهرت محاولة أخرى عندما انشق دافيد بن غوريون –أول رئيس وزراء لإسرائيل– عن حزب الماباي (العمل) في عام 1965م وأنشأ حزب رافي الذي حصل على عشرة مقاعد، إلا أن معظم أعضاء هذا الحزب عادوا إلى حزب الماباي وشكلوا سويا حزب العمل.

لذا فإن التاريخ الحقيقي لظهور حزب وسط حقيقي في إسرائيل يقع في مركز الخارطة السياسية هو مع انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م من خلال ظهور الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) والتي حققت المفاجأة بحصولها على 15 مقعدا.

ويتناول هذا الفصل أحزاب الوسط الإسرائيلية منذ عام 1977م وحتى 2013م، من خلال استعراض نشأتها وبرامجها وخوضها انتخابات الكنيست ومشاركتها في الائتلافات الحكومية.

المبحث الأول: أحزاب الوسط خلال الفترة 1977–1992م

شهدت انتخابات الكنيست التاسعة بتاريخ 17–5–1977م انقلابا سياسيا في إسرائيل من خلال وصول حزب الليكود إلى سدة الحكم للمرة الأولى في تاريخه، وهزيمته حزب العمل الذي شكل الحكومات الإسرائيلية منذ العام 1948م ولمدة 29 عاما متتالية.

ولم تتوقف المفاجأة عند هذا الحد بل امتدت إلى ظهور حزب جديد حصل على 15 مقعدا في أول انتخابات يخوضها، هو حزب الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)، لتبدأ بعد ذلك مرحلة ظهور أحزاب الوسط في إسرائيل التي تظهر قبل الانتخابات وما تلبث أن تختفي بعد دورة انتخابية أو دورتين.

المطلب الأول: الحركة الديمقراطية للتغيير (داش):

شكّل ظهور الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) مرحلة فاصلة في الحياة السياسية الإسرائيلية، وذلك لأنها أعلنت عن ظهور الوسط الحقيقي في إسرائيل من خلال وجود حزب يتبنى بشكل أساسي القضايا الداخلية ولديه برنامج واقعي فيما يخص التسوية السياسية، ويعتبر حزبا برامجيا وليس أيديولوجيا.

أولا : نشأة داش

تأسس حزب الوسط (داش) قبل انتخابات الكنيست التاسعة تحت قيادة البروفيسور يغئال يادين وشمل الحزب أعضاء سابقين من حزبي العمل والليكود، وكذلك عدد من الأشخاص الذين لم يشاركوا في السياسة من قبل، وأعلن الحزب نيته إحداث تغيير في السياسة الإسرائيلية، انضم الحزب إلى حكومة مناحيم بيغن في عام 1977 (موقع الكنيست، 2008)، ويظهر مما سبق أن نشأة حركة داش كانت من خارج البرلمان إلا أنه ساهم في تشكيلها أشخاص كانوا في البرلمان وخاصة في حزبي العمل والليكود، بمعنى أنهم أضافوا خبرة للحركة الجديدة.

وأعلن تشكيل داش بتاريخ 22-11-1976م، وقد اندمجت الحركة مع حركة التغيير "شينوي" وأطلق على الحركة الجديدة اسم "الحركة الديمقراطية للتغيير" وتبع عملية الاندماج هذه انضمام عدد من الحركات والقوى السياسية تراوحت مواقفها بين اليمين واليسار، إذ انضم لها أعضاء من المركز الحر ومن حزب العمل ومن كتلة رافي ومن الفهود السود، ما بيّن أن الحركة ستعاني من الصراعات الداخلية نتيجة لتعارض مواقف أطرافها (تيم، 1997، 256: 257)،

وكان ظهور الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) على المسرح السياسي في إسرائيل، هو الحدث الرئيس في انتخابات الكنيست التاسعة وهو يكتسب هذه الأهمية من عاملين (الشاذلي، 2013):

أولا: أنه كان المحدد الرئيس للنتائج المفاجئة التي انتهت إليها الانتخابات بهزيمة المعراخ (العمل) وخروجه من الحكم لأول مرة في تاريخ إسرائيل، ونقل الليكود من مقاعد المعارضة إلى موضع الحكم ذلك أن هذه الحركة في جانبها الأكبر، جاءت نتيجة انشقاق المعراخ، وبالتالي انتزاع عدد من مقاعده ومؤيديه، بل وكوادره المهمة.

ثانيا: أنه يمثل ظاهرة جديدة في توزيع القوة النسبية للأحزاب الإسرائيلية، إذ نشأت لأول مرة كتلة وسطية ذات ثقل نسبى بين ما يسمى بالجناح العمالي المتمثل بالمعراخ، ومن قبله الماباى، وما يسمى بالجناح اليميني الممثل في الليكود، وقبله غاحال وحيروت، وهما الجناحان اللذان ظلا يقتسمان القوة والأصوات الرئيسة في إسرائيل لفترات طويلة، لا يشاركهما سوى أحزاب صغيرة محدودة التأثير.

هدفت الحركة منذ البداية إشغال مكانة حزب مركزي بحيث يشكل الكفة المرجحة لائتلاف حكومي يميني، وكان واضحا منذ البداية أن تيار العمل لن يشكل الائتلاف الحكومي على إثر انتخابات عام 1977 ذلك أن سقوط التجمع (العمل) كان مفروغا منه بسبب التدهور الاقتصادي والاجتماعي والخلقي في إسرائيل وبشكل خاص الوضع الأمني والسياسي الذي بات يقلق الإسرائيليين خاصة بعد حرب عام 1973م (السعدي، 1989، ص345)، والأزمة التي خلقتها هذه الحرب بشأن مقولة الحدود الآمنة التي ارتكزت عليها نظرية الأمن الإسرائيلي (بدر، 1985، ص239).

ويلاحظ أن الجمهور الأساسي لداش، جاء من بين الأوساط ذات الرفاهية النسبية، التي تتزايد نسبتهم بين سكان المدن، وخاصة من ذوي الأصل الأوروبي بينهم كما يؤكد هذا ما لوحظ بالنسبة لتوزيع الأصوات التي خسرها المعراخ، إذ لوحظ انتقال ذوي الأصول الأوروبية بتأييدهم إلى داش، بينما توزعت مجمل أصوات اليهود الشرقيين على الليكود والأحزاب الدينية.

ثانيا: برنامج داش:

تقدمت (داش) ببرنامج قوامه الأساسي التركيز على القضايا الداخلية وإعطائه الأولوية في الاهتمام، مع اتخاذ موقف أقل تطرفا من الليكود بالنسبة لقضايا الأمن والسلام، وينقسم البرنامج إلى جزأين أساسيين :

أ- الجزء الأول: مخصص للشئون الداخلية، وصفت فيه الحركة الخطوط الأساسية للحلول التي تطرحها للمشكلات اليومية التي يعانى منها سكان إسرائيل، والتغييرات التي ترغب في إحداثها في النظام السياسي والاقتصادي ويمكن إبراز أهم عناصر هذا الجزء فيما يلي :

حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها التضخم، عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي، وضغط عدد الوزارات، وزيادة الصادرات، مع الاهتمام بالزراعة والصناعة، بالإضافة إلى إنشاء وزارة

للرخاء الاجتماعي، والسعي للمساواة بين الأفراد والمناطق والاهتمام بالتعليم، وتكريس القانون والنظام، وضمان الحريات الأساسية للفرد، وضمان حرية الديانة لجميع ساكني البلاد، ومحاولة إشراك السكان غير اليهود في مختلف مجالات الدولة، والقيام بنشاط تعليمي وإعلامي مكثف لخلق جو من الرضا والتسامح، والعمل على تعديل نظام الكنيست وأسلوبه في العمل بالإضافة إلى تعديل نظام الانتخابات، بتقسيم إسرائيل لعدة مناطق انتخابية بدلا من اعتبارها دائرة واحدة، والمطالبة بتعديل نظام الأحزاب وأسلوب عملها، إلى جانب تعديل نظام الحكومة، بما يزيد صلاحيات رئيس الوزراء، ويقلل تدخل الحكومة في الخدمات المحلية والتركيز على زيادة معدلات الهجرة إلى إسرائيل، وتوثيق علاقات إسرائيل مع يهود العالم (الشاذلي، 2013).

ب- الجزء الثاني: من البرنامج السياسي للحركة، فمخصص لبحث قضايا السلام وأمن إسرائيل، وأهم ما تضمنه: الاستعداد بقبول تسوية إقليمية توفر الأمن كجزء غير منفصل من اتفاق سلام مكتوب وعملي يؤدي إلى إقامة حياة طبيعية في المنطقة، كما تدعو إلى إقامة حدود آمنة لإسرائيل يكون نهر الأردن حدها الأمني مع ضم مناطق تقع إلى الغرب منه تعتبر ضرورية لأمن إسرائيل، وعارضت الحركة أي انسحاب من المناطق المحتلة دون توقيع اتفاق سلام كامل، ورفضت إقامة دولة فلسطينية مستقلة غرب نهر الأردن، وركزت على الاستيطان بما يخدم الجوانب الأمنية واعتبرت القدس عاصمة لإسرائيل مع ضمان حرية العبادة لجميع الأديان (تيم، 1997، ص258).

ثالثا: داش والكنيست:

خاضت حركة داش انتخابات الكنيست التاسعة والتي أجريت بتاريخ 17-5-1977م، وركزت داش جهودها في الدعاية الانتخابية على القول بأولوية حل المشكلات الداخلية على قضايا الصراع الخارجي، بالإضافة إلى تركيز الضوء على الفساد والتقصير في حكومة المعراخ وقياداته، وحتمية حدوث تغيير كبير تعجز عنه الأبنية الحالية، ولا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق هذه الحركة الجديدة، هذا إلى جانب ما تحتويه من عناصر جاذبة في الشخصيات القيادية والبرنامج السياسي.

حققت حركة داش نصرا غير عادي في هذه الانتخابات، إذ حصلت على 202,265 صوتا بما نسبته (11,5%) من مجموع أصوات الناخبين، ما وضعها في المركز الثالث بعد الليكود والمعراخ، وضمن لها السيطرة على خمسة عشر مقعدا في الكنيست، ويتضح حجم هذا النجاح الاستثنائي من خلال

مقارنته في انتخابات الكنيست السادسة عام 1965م عندما انشق بن غوريون الأب الروحي لإسرائيل عن حزب الماباي وأنشأ كتلة (رافي) ولكنه لم يحصل سوى على نسبة (7,9%) من أصوات الناخبين، ما أهله للفوز بعشرة مقاعد فقط (تيم، 1997، ص269).

رابعا: مشاركة داش في الحكومة:

عاد يادين فور إعلان النتيجة لتأكيد الشروط السبعة التي وضعتها الحركة قبيل الانتخابات، للمشاركة في أي ائتلاف حكومي وهى: تقليص عدد وزارات الحكومة، انتهاج خطة اقتصادية فعالة لكبح التضخم المالي، الالتزام بالحفاظ على اتفاقات الأجور نصا وروحا، وضع خطة عمل عاجلة لمعالجة شئون الفئات المحرومة، تغيير طريقة الانتخابات إلى انتخابات منطقية شخصية نسبية، سن فوري لقانون الأحزاب، سياسة خارجية وأمنية لا تتعارض مع برنامج داش في هذا الشأن (الشاذلي، 2013).

إلا أن داش تخلت عن شروطها مقابل حصولها على أربعة مقاعد وزارية هي نائب رئيس الوزراء ووزارة المواصلات والبريد ووزارة العمل ووزارة العدل، أي أنها ساومت على المبادئ من أجل المناصب مما ترك آثارا سلبية على الأطراف المكونة لها، بل وعلى استمرارها على سطح الحياة السياسية الإسرائيلية (تيم، 1997، ص 271: 272).

أقيمت الحكومة الثامنة عشرة برئاسة مناحيم بيغن في 20 –6– 1977، شارك في الائتلاف: الليكود (بما فيه من كتلة شلوم تسيون بزعامة أريئيل شارون), المفدال, أغودات يسرائيل, عضو مستقل (موشيه ديان), داش (انضمت إلى الحكومة في 1977/10/24) عند إقامة الحكومة بلغ عدد أعضائها 13 وزيرا, وبعد انضمام داش أصبح 17 وزيرا. كان عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها 61, وبعد انضمام داش وصل عدد النواب المصوتين للحكومة إلى 76 نائبا. (بعد تفكك داش انتقل معظم أعضائها إلى المعارضة) (موقع الكنيست باللغة العربية، 2008).

وكانت مشاركة داش في الائتلاف الحكومي بداية النهاية لهذه الحركة، بعد أن انسحب أعضاء حركة شينوي من داش اعتراضا على المشاركة في الائتلاف اليميني الذي شكله الليكود، وتعرضت الحركة إلى انشقاقات أخرى عديدة وأصبحت ثلاث كتل هي الحركة الديمقراطية وكتلة التغيير والمبادرة وكتلة ياعد ولم يتبق إلا ثلاثة أعضاء في داش، أبرزهم مؤسسها يغئال يادين الذي أعلن حلها نهائيا، ليطوي

بذلك صفحة أول تجربة وسطية حقيقية في إسرائيل، حتى إن يادين قال في لقاء صحفي معه "إن حركة داش قامت لتندثر" (بدر، 1985، ص244).

المطلب الثاني: حركة شينوي

شكلت شينوي حالة فريدة في أحزاب الوسط بإسرائيل من خلال اتحادها مع عدة كتل لتشكيل (داش) ومن ثم انفصالها السريع عنها وخوضها الانتخابات بعد ذلك بقائمة مستقلة ومن ثم مشاركتها في تشكيل حزب (ميرتس)، إلا أنها ما لبثت أن انشقت عنه لتعلن ولادة جديدة لها كما سنرى في المبحث الثاني.

أولا: نشأة الحركة

ظهرت حركة شينوي (الحركة للتغيير الاجتماعي والسياسي) على الساحة السياسية كإحدى حركات الاحتجاج الكثيرة التي ظهرت نتيجة الصدمة في حرب 1973م، وقامت بمبادرة من محاضرين في جامعة تل أبيب، وهم عالم الاجتماع يونتان شبيرا، وعميد كلية الحقوق في الجامعة أمنون روبنشتاين، ومعهما مردخاي فيرشبسكي مستشار بلدية تل أبيب، وتحولت الحركة الاحتجاجية إلى حزب سياسي يحمل أجندة سياسية، وعقد الاجتماع التأسيسي للحركة في شهر مارس /آذار 1974م بحضور مئة شخص من البرجوازيين الاشكنازيين، وانضمت شينوي في العام 1976 إلى بعض الجماعات والشخوص البارزين والذين أقاموا سوية حركة "داش" (مصطفى، 2006، 55).

انشقت شينوي عن الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) إثر قرار الأخيرة الانضمام إلى حكومة الليكود الأولى عشية زيارة الرئيس المصري أنور السادات المفاجئة إلى إسرائيل، وحافظت شينوي بعد انشقاقها على مركزها ككتلة في الكنيست، وأصبحت في صفوف المعارضة، بينما تبعثرت القوى الأخرى التي شكلت داش ولم يبق لها أثر على الساحة السياسية (بدر، 1985، 246).

ثانيا: برنامج حركة شينوي:

كانت شينوي تتطلع إلى إشغال مركز الخارطة الحزبية وسعت إلى بناء قاعدة انتخابية كي تضمن لنفسها مكانة الكفة المرجحة لتشكل البديل الائتلافي للأحزاب الدينية، وطرحت برنامجا سياسيا وأمنيا

متقاربا إلى حد بعيد مع برنامج المعراخ (السعدي، 1989، ص342)، بينما في مجال السياسة الاقتصادية الاجتماعية فقد تبنت برنامجا يتقارب مع برنامج الليبراليين، وقد تركزت مجمل نشاطات هذا الحزب المعارض في مسائل القانون والقضاء والحكم، وسلطة القانون، وسعى إلى تقليص تأثير الأحزاب المتدينة (بدر، 1985، ص 247).

وحول الموقف من غزو إسرائيل للبنان عام 1982م دعت شينوي في برنامجها إلى أنه يجب الحفاظ على سلامة الجليل وأمن مواطنيه، إلا أنها عارضت حرب لبنان وقالت بأنه لا داعي لها، ودعت إلى خروج الجيش الإسرائيلي من لبنان مع الحفاظ على الترتيبات التي تضمن سلامة الجليل (السعدي، 1989، ص342).

طالبت حركة شينوي بتطبيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في إطار اتفاقية كامب ديفيد، مع معارضتها قيام دولة فلسطينية وضرورة تواجد عسكري إسرائيلي على طول نهر الأردن، واعتبرت ذلك من شأنه أن يشكل أساسا للسلام، ويكون مقدمة لمفاوضات مع المملكة الأردنية والأوساط الفلسطينية التي تبدي استعدادا للاعتراف بدولة إسرائيل (بدر، 1985، ص249).

ويتضح من برنامج شينوي في الثمانينيات أنه اقتبس أفكاره من اليمين تارة وخاصة في البرنامج الاقتصادي والاجتماعي ومن اليسار تارة أخرى في البرنامج السياسي والأمني، ولكنها تتميز عنهما في كرهها الشديد للحريديم* الذين تراهم عبء على ميزانية إسرائيل.

ثالثا: شينوي والكنيست

بعد أن انفصلت حركة شينوي عن حركة داش، خاضت انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م بقائمة مستقلة وحصلت على مقعدين فقط، أما في انتخابات الكنيست الحادية عشرة عام 1984 م فقد رفعت عدد أعضائها إلى ثلاثة، ولكن في انتخابات الكنيست الثانية عشرة عام 1988م حازت على مقعدين فقط (تيم، 1997، ص363).

* هم أصوليون يقيمون طقوسهم الدينية ويعيشون حياتهم اليومية وفق التفاصيل الدقيقة للشريعة اليهودية، ولهؤلاء منظمات ومؤسسات خدماتية تخصهم في كافة مواقع عيشهم وانتشارهم، ويحافظون بدقة متناهية بل بصرامة على كافة الانظمة والقوانين الواردة في توراتهم، ويعارضون بشدة أي تغيير فيها، ويحاول الحريديم فرض شرائع التوراة على المشهد الحياتي في إسرائيل، وهؤلاء عموما لا يخدمون في الجيش، وكل محاولات ادخالهم الجيش باءت بالفشل، مما يجعلهم عبئا عسكريا وأمنيا على المجتمع الاسرائيلي.

جدول رقم 1

مشاركة شينوي في انتخابات الكنيست (1981–1984–1988م)

الكنيست	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
الكنيست العاشرة 1981	%1.5	2
الكنيست الحادية عشرة 1984	%2.7	3
الكنيست الثانية عشرة 1988	%1.7	2

المصدر: موقع الكنيست باللغة العبرية 2013.

رابعا: مشاركة شينوي في الائتلافات الحكومية:

شاركت حركة شينوي خلال فترة الثمانينيات في حكومة الوحدة الوطنية، الحكومة الحادية والعشرون والتي أقيمت برئاسة شمعون بيرس في 13 -9- 1984، كانت الأحزاب الأعضاء في الائتلاف هي: المعراخ, الليكود, المفدال, أغودات يسرائيل, شاس, موراشا, شينوي وأوميتس، عند إقامة الحكومة شارك فيها 25 وزيرا، عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها 97 عضوا، وحصلت شينوي على حقيبة وزارية واحدة هي وزارة الاتصالات وشغلها أمنون روبنشتاين مؤسس شينوي.

وشاركت شينوي أيضا في الحكومة الثانية والعشرين, والتي أقيمت برئاسة يتسحاق شامير, من الليكود في 20 تشرين 1986م واستمر فيها روبنشتاين وزيرا للمواصلات، وتعتبر هذه الحكومة استمرارا لحكومة الوحدة الوطنية التي بدأت عقب انتخابات الكنيست الحادية عشرة عام 1984م.

شارك في الائتلاف كل من: المعراخ, الليكود, المفدال, أغودات يسرائيل, شاس، شينوي وأوميتس، عند إقامة الحكومة بلغ عدد وزرائها 25 وزيرا، عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها 96 عضوا، إلا أن شينوي انسحبت من الائتلاف الحكومي بتاريخ 26 -5- 1987 (موقع الكنيست باللغة العربية، 2008).

ومع نهاية ولاية الكنيست الثانية عشرة اتحدت شينوي مع كتلتي راتس ومبام ليشكلوا حزب ميرتس والذي دعا إلى تسوية إقليمية وإقامة دولة فلسطينية، وتحسين حالة حقوق الإنسان في إسرائيل والفصل بين الدين والدولة (موقع الكنيست باللغة العبرية، 2013).

وبعد انضمامها إلى كتلة ميرتس، أصبحت شينوي محسوبة على اليسار، لأن توجهات ميرتس يسارية وهذا يتضح من بيان تشكيل ميرتس والذي وردت فيه عبارات لم يكن يتضمنها برنامج شينوي مثل إقامة دولة فلسطينية وتحسين حالة حقوق الإنسان وغيرها من الأمور.

المطلب الثالث: حركة ياحد

يعتبر حزب ياحد من الأحزاب التي تم تشكيلها بناء على وجود شخص صاحب كاريزما مؤثرة، في استمرار لتجربة حزب رافي الذي أسسه بن غوريون بعد انسحابه من حزب الماباي (العمل)، وهو ما حدث مع عيزرا وايزمن الذي انسحب من الليكود، ويعتبر حزب ياحد من الأحزاب التي تم تشكيلها داخل البرلمان بعد أن كان زعيمه وايزمن عضو كنيست عن حزب الليكود ومن ثم انشق عنه وأسس حركة ياحد بعد أن أصبح أكثر ميلا لتحقيق التسوية السياسية وتقديم تنازلات من أجل تحقيق السلام.

أولا: نشأة الحركة

ظهر في انتخابات الكنيست الحادية عشرة والتي أجريت بتاريخ 23-7-1984م عنصرا جديدا في ميدان الوسط تمثل في عيزرا وايزمن -وزير الدفاع في حكومة الليكود الأولى- الذي اختفى عن المسرح السياسي لمدة ثلاثة أعوام، وأعلن عن تشكيل حزب جديد ينتمي في مواقفه إلى قوى الوسط، وقد أطلق على هذا الحزب اسم ياحد، وهي اختصار لإسم (الحركة من أجل الوحدة الوطنية) (تيم، 1997، ص 308: 309).

طرح وايزمن نفسه كحزب وسط بين المعراخ (الماباي – العمل) والليكود، وقال في هذا الصدد: "إنني مطلع على وضع الكثيرين في الدولة، فأنا لا أجد نفسي في الليكود، ولا أستطيع أن أكون في المعراخ، ولذا فإنني مضطر إلى البحث عن مكان في الوسط.. إنني أريد أن أكون في الوسط بين الكتلتين وأن أنتهج سياسة تعيد إلى دولة إسرائيل كرامتها" (جبور، 1985، ص120: 121).

ويبدو أن وايزمن سعى لأن يقوم بدور مشابه للدور الذي قام به ديفيد بن غوريون في الستينيات حين انشق عن حزب العمل مكونا كتلة رافي، أو مشابها لدور يغئال يادين في السبعينيات حين شكل حركة داش لتكون بديلا للقوتين الحزبيتين الرئيستين المعراخ والليكود، إلا أن كلا من الرجلين رغم تاريخهما الطويل فشلا في إنجاز ما يريدانه (تيم، 1997، ص209).

ثانيا: برنامج حركة ياحد:

تأرجح البرنامج الانتخابي لحزب ياحد بين مواقف كل من المعراخ والليكود، فقد رفض إقامة الدولة الفلسطينية، واعتبر نهر الأردن الحد الأمني لإسرائيل إلى حين عقد تسوية مع الأردن، ووافق على الاستيطان في الأراضي المحتلة، ودعا إلى الانسحاب من لبنان، وإلى إقامة علاقات مع الدول العربية يماثل كامب ديفيد، وحول حل القضية الفلسطينية دعا إلى منح سكان الأراضي المحتلة عام 1967م إدارة ذاتية في مجالات الحياة باستثناء الشؤون الخارجية والأمن، ودعا الحزب إلى تقليص الموازنة العسكرية من أجل التغلب على الأزمة الاقتصادية وانتقد المشاريع الإستراتيجية المكلفة مثل قناة البحرين (تيم، 1997، ص318).

ثالثا: ياحد والكنيست

حصل حزب ياحد على ثلاثة مقاعد في الكنيست الحادية عشرة، وأعضائه الثلاثة هم، مؤسسه عيزرا وايزمن، وبنيامين بن اليعزر، وشلومو عمار، وبعد ذلك انضم حزب ياحد إلى حزب المعراخ (العمل) في كتلة واحدة داخل الكنيست، وحصل وايزمن على حقيبة وزارية (موقع الكنيست باللغة العبرية، 2013).

اندمج حزب ياحد في المعراخ تماما، وأصبح عيزرا وايزمن وبنيامين بن اليعزر من أبرز قادته، ويبدو أن وايزمن وبعد خلافاته مع حزب الليكود، أنشأ حزبا وسطيا حتى يكون ممرا له للانتقال إلى حزب العمل حتى لا يكون انتقاله مفاجئا بل بصورة تدريجية.

المبحث الثاني: أحزاب الوسط في الفترة ما بين 1992-2005م

شهدت الفترة ما بين العامين 1992 إلى 2005 عدم استقرار سياسي في إسرائيل، فلم تكمل أي كنيست أو حكومة ولايتها الكاملة المقدرة بأربعة سنوات، وعاد حزب العمل إلى صدارة المشهد في عام 1992م، ولكن ما لبث أن صعد الليكود إلى الحكم مجددا في أول انتخابات لرئيس الوزراء بشكل مباشر عام 1996م، وبعدها بثلاث سنوات عاد العمل من خلال إيهود باراك الذي لم يمكث سوى عام ونصف، ليتصدر المشهد بعده أريئيل شارون وحزبه الليكود.

وظهرت خلال هذه الفترة ثلاثة أحزاب وسط، أولها حزب الطريق الثالث، ومن ثم انفصال جزء من شينوي عن ميرتس وإحياء حزب شينوي مجددا، وثالثهم حزب المركز بقيادة إسحاق مردخاي.

المطلب الأول: حزب الطريق الثالث:

عمل حزب الطريق الثالث على اختراق حالة غياب الوسط لفترة ليست بالقليلة عن الساحة السياسية الإسرائيلية، فبعد اتحاد شينوي مع حزب ميرتس، لم يعد هناك حزب يمثل الوسط في إسرائيل، إلا أنه ومع تشكيل الطريق الثالث عاد الوسط من جديد.

أولا: نشأة الطريق الثالث

أنشئ حزب الطريق الثالث في أواخر الكنيست 13 ، عندما انسحب اثنان من أعضاء الكنيست من حزب العمل – هما افيغدور كهلاني وعمانوئيل زيسمان – وذلك لمعارضتهم احتمال انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان في اتفاق مع سوريا (موقع الكنيست باللغة العبرية، 2013).

وجاء ذلك تحضيرا لانطلاق انتخابات الكنيست في العام 1996م ، حيث تنظمت أحزاب وسط جديدة تحت إسم الطريق الثالث، وانسحب أغلب قادة هذا الحزب الجديد من حزب العمل. (نوبيرجر، 1997، ص174)، الذي كان يتقلد السلطة وقتها بزعامة اسحاق رابين ومن ثم شمعون بيريس بعد اغتيال رابين، وكان الحديث يدور حينها عن وعد من رابين بالانسحاب من كامل هضبة الجولان المحتلة مقابل سلام

دائم وشامل مع سوريا، ويتضح من هذا أن حزب الطريق الثالث تم إنشاؤه داخل البرلمان بعد انسحاب عضوين من حزب العمل وإعلان تشكيلهما هذا الحزب الجديد.

وفي 24-11-1995م اجتمع مجلس الطريق الثالث وقرر الإعلان عن إنشاء حزب الطريق الثالث ليشارك في انتخابات الكنيست 14، وظهرت بوادر أزمة حول من سيقود قائمة الحزب في الانتخابات، واقترح يهودا هرئيل –أحد مؤسسي الحزب– أن يتولى كهلاني رئاسته، ورغم عدم رضى بعض القادة أهمهم دان شومرون قائد أركان الجيش الإسرائيلي السابق، إلا أن هرئيل نجح في فرض كهلاني الذي كان يراه وجها مقبولا ويحظى بسمعة طيبة في أوساط الطبقة الوسطى (شعبان، 1998، ص6-8).

ورأى بعض المحللين أن بناء حزب بشكل منفصل كان فيه خطورة، وكان التقدير أن معظم مناصري الطريق الثالث لم يكونوا متفقين في كل شيء لأنهم ينتمون في قلوبهم لأحزاب أخرى، إلا أن الانقسام في صناديق الاقتراع سيسمح للناس بالتصويت لهم (lim, 2009, p36)، وما حدث في النهاية هو حصول الحزب على أربعة مقاعد فقط.

ثانيا: برنامج الحزب

أعلن الحزب عن تأييده لاتفاق أوسلو، وأيد فكرة الجنرال موشيه شاحال بإقامة جدار فصل في خطوط التماس بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، وعرض خطة تنص على أن يحصل الفلسطينيون على 51% من أراضي الضفة الغربية وتحتفظ إسرائيل بـ 49% من بينها الأغوار، أما بخصوص الجولان والتي كانت السبب الأساسي في إقامة الحزب، فإن الطريق الثالث اعتبرها قضية مفصلية ورفض تنازل إسرائيل عنها لأهميتها الاستراتيجية واعتبارها جزءا لا يتجزأ من إسرائيل وتعزيز الاستيطان فيها. أما بخصوص مواقفه الاجتماعية فإن الحزب لا يعتبر نفسه ضد الدين، ولكنه ضد فرض التشريع الديني (شعبان، 1998، ص18-23).

واتضح من برنامج الطريق الثالث أنه ركز على القضايا السياسية أكثر من الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يعود إلى أن سبب إنشائه هو قضية معارضة الانسحاب من الجولان وهذا ما ظهر واضحا في برنامجه.

ثالثا: الطريق الثالث والكنيست

شارك حزب الطريق الثالث في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة والتي أجريت بتاريخ 29-5-1996م وحصل الحزب على أكثر من 96 ألف صوت بما يعادل 3.2% من الأصوات، ما مكنه من حصد أربعة مقاعد في الكنيست، تصدر قائمته افيغدور كهلاني، ومعه يهودا هرئيل وعمانوئيل زيسمان والكسندر لوبوسكي (موقع الكنيست باللغة العربية، 2008).

رابعا: مشاركة الطريق الثالث في الائتلاف الحكومي:

انضم حزب الطريق الثالث إلى الحكومة اليمينية التي شكلها بنيامين نتنياهو الفائز في انتخابات رئاسة الوزراء المباشرة، ضمت الحكومة الجديدة أحزاب الليكود المتحالف مع غيشر وتسومت، ومعهم المفدال وشاس ويسرائيل بعلياه إضافة إلى حزب الطريق الثالث، وتم المصادقة على الحكومة بتاريخ 18-6-1996م وحظيت بتأييد 62 عضو كنيست (تيم، 1997، ص426).

ونال حزب الطريق الثالث وزارة الأمن الداخلي التي تقلدها أفيغدور كهلاني، وقد جاءت مشاركة الطريق الثالث في الحكومة بهدف إضفاء نوع من الاعتدال السياسي حسب أقوال أحد زعمائها يهودا هرئيل "الحركة هي بوليصة تأمين لمنع الاتجاه إلى اليمين أو اليسار" (شعبان، 1998، ص15).

إلا أن تماهي الحزب مع ممارسات حكومة نتنياهو السياسية والاجتماعية ومسايرته لها في تنفيذ أجندتها وخاصة في جانب عدم الاستمرار في المسيرة السلمية أدى إلى حدوث تصدعات في هذا الحزب بين من يؤيد الاستمرار في الحكومة ومن يعارض ذلك، ما أدى في النهاية إلى تراجع هذا الحزب ولم يستطع تجاوز نسبة الحسم في انتخابات الكنيست الخامسة عشرة.

المطلب الثاني: حزب المركز (الوسط):

يعتبر حزب المركز ملتقى لعدد من الشخصيات السياسية الإسرائيلية الطامحة لتبوأ مكانة كبيرة في النظام السياسي، والتي لم يحقق لها وجودها في الحزبين الكبيرين هذا الطموح، إلا أن هذه الطموحات هي التي كانت سببا في تفكك الحزب وانهياره.

أولا: نشأة حزب المركز

في مايو/ أيار 1998م أعلن روني ميلو – من الليكود ورئيس بلدية تل أبيب سابقا– رغبته في تأسيس حزب ثالث يقف وسط الخريطة السياسية في إسرائيل، هدفه جسر الهوة السياسية والدينية والعلمانية والاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع الإسرائيلي على غرار التجربة التي لجأ إليها دافيد بن غوريون عندما شكل حزب رافي في الستينيات أو كما فعل يغئال يادين عندما شكل الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) في السبعينيات (مدار، 3-3-2003).

لقد بُني حزب المركز من مجموعة من السياسيين والعسكريين الذين توحدوا حول الاستياء من بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية، وعدم الرضى عن شخصية ايهود باراك المرشح لرئاسة الحكومة، وانضم إلى ميلو زميله السابق في حزب الليكود دان مريدور وزير المالية في حكومة نتنياهو الأولى، وبعدها انضم أمنون ليبكين شاحاك رئيس الأركان السابق، وبعد دخول شاحاك إلى قيادة المركز، انضم للحزب مجموعة من أعضاء الكنيست من حزب العمل والشخصيات الاقتصادية والعسكرية من جميع التيارات السياسية، ومع تراجع الحزب في استطلاعات الرأي توجه قادته إلى إسحاق مردخاي وزير الدفاع في حكومة نتنياهو لترك الحكومة والانضمام ليكون زعيم الحزب والمنافس على رئاسة الحكومة (مصالحة، 1999، ص14: 15).

وكان مؤسسو الحزب يقولون إن الحاجة تشتد إليه بعد أن اختفت، نظريا على الأقل، الفروقات بين الليكود والعمل بشأن التسوية السلمية مع الفلسطينيين بدليل قبول الليكود بالأمر الواقع الذي فرضته اتفاقات أوسلو بينما اختفت الخلافات بين الحزبين في مواضيع أخرى كذلك، كالاقتصاد، حيث تبارى الحزبان في انتقاد الحكومة لكونها تمادت في تأييدها لاقتصاد السوق من جهة ومن جهة أخرى لأنها لم تفعل ما فيه الكفاية لدعم هذا المبدأ، كما برزت الحاجة إلى حزب المركز بعد أن دخل قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء حيز التنفيذ فتآكلت بشكل واضح أهمية الحزبين الكبيرين وبرزت معها النزعة نحو المركز، كما أن بعض مؤسسيه مثل روني ميلو كانوا يريدون دعم التوجه المضاد لتصاعد نفوذ وهيمنة الأحزاب الدينية في إسرائيل (مدار،3-3-2003).

ثانيا: برنامج الحزب:

نص البرنامج العام الذي تبناه حزب المركز على النقاط التالية:

التوصل إلى اتفاق نهائي مع الفلسطينيين والبدء بمفاوضات جادة مع سوريا مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقديم تنازلات إقليمية في هضبة الجولان والحفاظ على مواقع استراتيجية مهمة تحت السيطرة الإسرائيلية.

تحقيق المساواة بين كل مواطني إسرائيل بصرف النظر عن الجنس أو الدين ومنح فرص متساوية لأبناء الأقليات وتوفير التعليم المجاني من سن الثالثة وحتى سن الالتحاق بالجامعة.

العمل على تحقيق النمو الاقتصادي وتقليص نسبة البطالة وتشجيع المنافسة لخدمة المستهلك ولضرب احتكارات التجمعات الكبرى مع السير قدما على نهج الخصخصة (مدار، 3-3-2003م).

وتضمنت الرسالة الانتخابية لحزب المركز أن التصويت لهم هو تصويت ضد الانقسام الحاد ما بين اليمين واليسار وضد السياسات القديمة وهي الكره والعنصرية ومن أجل سياسة من نوع جديد (lim, 2009, p37).

ثالثا: المركز والكنيست

خاض حزب المركز انتخابات الكنيست الخامسة عشرة بقائمة مستقلة، ولم يتحالف مع أي حزب آخر، بل قام بترشيح رئيسه إسحاق مردخاي لرئاسة الحكومة والذي كان يتم انتخابه بشكل مباشر، إلا أن مردخاي انسحب في النهاية لصالح ايهود باراك الذي فاز في الانتخابات على حساب نتنياهو.

ومع أن حزب المركز ومع تأسيسه كانت لديه طموحات كبيرة في تكرار تجربة "داش" في السبعينيات، وحصوله على عدد كبير من المقاعد، إلا انه ومع إعلان نتائج الانتخابات حصل الحزب على ستة مقاعد فقط، من خلال حصده ما يقارب 155 ألف صوت، بما يعادل 5% من نسبة الأصوات (شعبان، 2011، ص11).

رابعا: مشاركة المركز في الائتلاف الحكومي:

نجح ايهود باراك في تشكيل ائتلاف حكومي يرتكز على 7 قوى حزبية، من بينها حزب المركز، استندت على 73 عضو كنيست، وتم إقرار حكومة باراك على مرحلتين الأولى في 6-7-1999م، وحصل حزب المركز في الحكومة على حقيبة وزارية واحدة هي وزارة المواصلات وشغل هذا المنصب رئيس الحزب إسحاق مردخاي، ومع توسيع الحكومة بتاريخ 1-8-1999م تم ضم خمسة وزراء جدد من بينهم أمنون شاحاك أحد قادة حزب المركز والذي تقلد منصب وزير السياحة (شعبان، 2011، ص13-16).

وكانت نهاية حزب المركز سريعة مع تحديد موعد انتخابات رئاسة الحكومة في 6-2-2001م، حيث عاد عضوا الحزب مريدور وميلو بسرعة إلى جذورهما الليكودية، معلنين تأييدهما لشارون، ومعلنين في الواقع انشقاقا فعليا في الحزب، وقد أعلن أمنون شاحاك وأوري سافير وليئا رابين حل الحزب، وتشكيل كتلة باسم "الطريق الجديد" لتكريس وضعهم البرلماني وما يعنيه من مخصصات مالية وحكومية، لينتهي بذلك حزب المركز فعليا (مدار، 3-3-2003).

ومن كل ذلك يظهر أن حزب المركز لم يكن سوى تجمع لعدد من الشخصيات التي لديها طموحات سياسية ولم تستطع تحقيقها في الحزبين الكبيرين، لذا لجأت لإنشاء حزب المركز حتى تحقق طموحاتها، إلا أن عدم حصوله على عدد كبير من المقاعد في الكنيست والتباين الكبير بين شخصياته أدى إلى سرعة تفكك هذا الحزب واختفائه.

المطلب الثالث: عودة شينوي

كانت شينوي في طليعة أحزاب الوسط في إسرائيل، إلا أن اتحادها مع ميرتس غيبها عن المشهد السياسي، ولكن انشقاقها بعد ذلك شكل ولادة جديدة لها وباتت من الأحزاب المهمة التي حصدت عددا كبيرا من المقاعد في الكنيست.

أولا: نشأة شينوي

تأسس حزب شينوي –كما ذكرنا في المبحث الأول– عام 1973م، وشارك في تأسيس حركة داش ومن ثم انسحب منها وخاض انتخابات الكنيست أعوام 1981،1984،1988م بقائمة مستقلة، إلا أنه اتحد مع قائمتين حزبيتين مشكلا كتلة ميرتس، إلا أن حزب شينوي عاد ككتلة مستقلة في الكنيست بتاريخ 20–1–1999م إثر انفصال عضو الكنيست أبراهام بوراز، وذلك قبل أربعة أشهر من الانتخابات العامة (17–5–1999)، فيما اعتبر حينه الولادة الثانية لحزب شينوي، وكانت الانطلاقة الحقيقية لشينوي من خلال موافقة الصحفي يوسف لبيد على ترؤس الحزب والذي أضاف الكثير من الحيوية والحركة في صفوف الحزب (المسلمي، 2003، ص161).

ورفع شينوي لواء كونه حزب الطبقة الوسطى، وهذا يعود إلى وجود يوسف لبيد على رأسه العلماني الإشكنازي بالمعنى الأوروبي، مما جعل الحزب برجوازي ليبرالي علماني (ليفي، 2004، ص91).

وتعود أسباب انفصال شينوي عن قائمة ميرتس لأسباب اقتصادية تتعلق بجوهر وخاصية شينوي، حيث قررت ميرتس التوجه في برامجها إلى الشرائح والطبقات الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي، وتبني خطابا اقتصاديا قريبا من الخطاب الاشتراكي الديمقراطي، اعتقدت حركة شينوي ذات الطابع البرجوازي أن ذلك يمس في توجهها الاقتصادي الليبرالي، ويضعفها بين المجموعات السكانية المؤيدة لها من البرجوازية والطبقة الوسطى، التي تطالب بتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية العامة، على ضوء ذلك انفصلت شينوي من قائمة ميرتس على الرغم من أن قائدها التاريخي أمنون روبنشتاين بقي مع ميرتس (مصطفى، 2006، 55: 56).

ثانيا: برنامج شينوي:

شدد شينوي في أنشطته وبرامجه على القضايا الاقتصادية/الاجتماعية، وركز بصفة خاصة على محاربة الإكراه الديني والأحزاب الحريدية، واتهم الأحزاب العلمانية الرئيسة (الليكود، والعمل، نيرتس) بالانشغال بالقضايا السياسية على حساب القضايا الداخلية، وأعلن بوضوح أنه يمثل آراء ومصالح الطبقة الوسطى ورجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة، ودعا شينوي في المجال الاقتصادي إلى اقتصاد حر وتخفيض الضرائب وخصخصة لجميع الشركات الحكومية وإلى منع تدخل الدولة في

المشاريع والأعمال التجارية، ودعا إلى توفير التعليم المجاني للجميع في كافة المراحل وإلى خفض الإنفاق الحكومي على الأغراض الدينية، وإلى الفصل بين الدين والدولة ومحاربة الإكراه الديني، ويطالب بوجود دستور مكتوب يحول إسرائيل إلى دولة علمانية تحترم حرية الفرد، أما حول السلام مع الفلسطينيين فأيّد شينوي عملية السلام وإجراء المفاوضات مع أطراف فلسطينية معتدلة (الكيالي، 2005، 203: 204).

ويلاحظ من البرنامج الذي عادت من خلاله شينوي إلى الساحة السياسية هو غلبة الشأن الداخلي والاقتصادي من خلال التركيز على القضايا الداخلية بشكل أساسي، من خلال طرحها قضايا اجتماعية واقتصادية، ولم يتضمن البرنامج إلا بنودا قليلة لها علاقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي والقضايا الخارجية الأخرى.

ثالثا: شينوي والكنيست:

دخلت شينوي انتخابات الكنيست الخامسة عشرة والتي أجريت بتاريخ 17-5-1999م بقائمة مستقلة وحصلت على أكثر من 153 ألف صوت بنسبة 4.9%، ما مكنها من حصد ستة مقاعد (شعبان، 2011، ص11)، وهي تعتبر أفضل نتيجة لها بعد العودة مجددا إلى الساحة السياسية بحزب مستقل، لأنها في المقابل وخلال فترة الثمانينيات لم تحصل على أكثر من ثلاثة مقاعد، وهذا يكشف مدى الزخم الذي أضافه يوسف لبيد إلى الحزب والذي أصبح ذو توجه علماني ليبرالي اشكنازي بشكل كامل.

أما في انتخابات الكنيست السادسة عشرة والتي أجريت في 28-1-2003م وتم خلالها العودة إلى الطريقة القديمة (طريقة القوائم الانتخابية وبطاقة انتخابية واحدة) والتخلي عن فكرة انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر (والتي طبقت خلال الفترة من 1996 وحتى 2001) حققت شينوي خلالها أبرز نتائجها وهي الحصول على 15 مقعدا في الكنيست للمرة الأولى في تاريخها بعد أن صوت لها ما يقارب 400 ألف شخص (شعبان، 2011، 53).

وأعاد هذا الفوز الكبير إلى الأذهان النجاح الكبير الذي حققته "داش" في السبعينيات والتي كانت شينوي من أبرز مكوناتها والتي حصلت وقتها على نفس عدد من المقاعد، إلا أن الانشقاقات أدت إلى اختفاء داش عن الساحة السياسية الإسرائيلية، وهو نفس مصير شينوي كما سنوضح لاحقا.

جدول رقم 2

مشاركة شينوي في انتخابات الكنيست (1999-2003م)

الكنيست	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
الكنيست الخامسة عشرة 1999	%5	6
الكنيست السادسة عشرة 2003	%12.3	15

المصدر: موقع الكنيست باللغة العبرية 2013

رابعا: مشاركة شينوي في الائتلاف الحكومي:

رفضت شينوي المشاركة في الائتلاف الحكومي الذي شكله أيهود باراك بعد انتخابات الكنيست الخامسة عشرة عام 1999م، رغم سعي باراك لإشراكها من أجل توسيع ائتلافه الحكومي، إلا أن شينوي رفضت ذلك تماما بسبب مشاركة حزب شاس الديني الشرقي والذي تتعارض أفكاره كليا مع طبيعة شينوي العلمانية الليبرالية والتي تحارب المتدينين وتعتبرهم عبئا على الدولة، كما ورد في برنامجها الانتخابي.

وبعد انتخاب أريئيل شارون لرئاسة الوزراء بتاريخ 6-2-2001م، والتي تم خلالها إجراء انتخابات رئاسة الوزراء بشكل مباشر للمرة الأخيرة ولكن دون إجراء انتخابات كنيست موازية لها، قام شارون بتشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل، وانضم معهما حزب شاس، وهذا كان سببا في عدم دخول شينوي في هذه الحكومة (موقع الكنيست باللغة العبرية، 2013).

وبعد نجاح حزب الليكود في انتخابات الكنيست السادسة عشرة شكل شارون حكومته الثانية والتي كان طابعها يميني بشكل كبير، وضمت أحزاب الليكود والاتحاد القومي والمفدال وهي أحزاب يمينية، إضافة إلى حزب شينوي الوسطي، والذي شارك في هذه الحكومة بعد عدم مشاركة شاس فيها، وحصل

شينوي على خمس حقائب وزارية، وهي وزارات العدل والعلوم والتكنولوجيا والبنى التحتية والبيئة والداخلية (موقع الكنيست باللغة العبرية، 2013).

واستمرت مشاركة شينوي في هذه الحكومة حتى تاريخ 2-12-2004م عندما نفذ وزراء حركة "شينوي" تهديدهم بالتصويت ضد الميزانية على خلفية الصفقة التي توصل إليها رئيس الوزراء شارون مع حزب يهدوت هتوراة الحريدي لضمان دعمه للميزانية، والتي تقضي بدفع 290 مليون شيكل لمؤسسات يهدوت هتوراة الدينية، وأقدم شارون ردا على ذلك بإقالة وزراء "شينوي" الخمسة، إثر تصويتهم ضد ميزانية الدولة، التي أسقطتها الهيئة العامة للكنيست بغالبية 69 صوتا، مقابل تأييد 43 نائبا فقط، وقد استدعى شارون وزراء "شينوي" للمثول في مكتبه في الكنيست فور انتهاء التصويت على الميزانية لتسلم كتب الإقالة (مدار، 2-12-2004).

وكانت هذه آخر مشاركة لشينوي في الكنيست والحكومة قبل تفككها نتيجة الخلافات بين قادتها عقب إجراء انتخاباتها الداخلية بتاريخ 12-1-2006م، وفاز بالمركز الأول يوسف لبيد، أما على المركز الثاني فقد تنافس كل من أبراهام بوراز ورون لفنطال أحد الوجوه الشابة، وفاز لفنطال وهو الأمر الذي أغضب لبيد، وانسحب هو وبوراز وستة نواب آخرين من شينوي، وأعلن لبيد بتاريخ 24-1-2006 اعتزاله العمل السياسي، أما بوراز فقد أعلن إقامة الحزب العلماني الصهيوني، والذي لم يحقق شيئا بعد ذلك (شعبان، 2011، ص90).

وليتأكد بعد ذلك أن شينوي عاشت نفس التجربة التي واجهتها حركة داش، من خلال الصعود إلى الكنيست بعدد مقاعد كبير، ومن ثم الانهيار والاختفاء نتيجة الانشقاقات والخلافات الداخلية، وليطوى بذلك صفحة حزب وسط آخر كان يعوّل عليه الكثير في وسط الخارطة الحزبية الإسرائيلية، وهو ما يؤكد عدم قدرة أحزاب الوسط على الاستمرار في الحياة السياسية الإسرائيلية.

المبحث الثالث: أحزاب الوسط في الفترة ما بين 2005-2013م

تعتبر الفترة ما بين عامي 2005 و2013م هي المرحلة الذهبية لأحزاب الوسط في إسرائيل، والتي شهدت وصول أول حزب وسط إلى سدة الحكم (حزب كاديما) وقيامه بتشكيل حكومة بقيادته لأول مرة في تاريخ إسرائيل، والتي سيطر على الحكم فيها منذ إنشائها حزبا العمل والليكود، إضافة إلى ذلك

شهدت انتخابات الكنيست 19 بداية عام 2013م صعود حزبين وسطيين جديدين هما (هناك مستقبل) و(الحركة).

المطلب الأول: حزب كاديما

يعتبر حزب كاديما طفرة كبيرة في الحياة السياسية الإسرائيلية، من خلال حصوله على عدد كبير من المقاعد جعلته الحزب الأول في إسرائيل خلال دورتين انتخابيتين متتاليتين، وتشكيله أول حكومة إسرائيلية منهيا احتكار حزبي العمل والليكود، وتمتع حزب كاديما بموقع قوي يشبه موقع الليكود في الكنيست 16، والمكانة التي وصل إليها حزب ماباي خلال العقدين الأوليين من إقامة إسرائيل، وشغل المحور الوسطي في الحياة السياسية الإسرائيلية (Diskin, 2010, p.55).

أولا: إنشاء كاديما

تشكل حزب كاديما في نوفمبر/ تشرين الثاني 2005م من قبل رئيس الوزراء آنذاك أرييل شارون وكبار الساسة الإسرائيليين من مختلف ألوان الطيف السياسي، تم إنشاء الحزب بعد قرار شارون الانفصال عن حزبه اليميني الليكود خاصة بعد خطته للانسحاب أحادي الجانب من غزة و أربع مستوطنات شمال الضفة الغربية، الأمر الذي جعله لا يحظى بشعبية داخل الليكود. وأقنع شارون خلال تأسيس حزب كاديما عدد من القادة السياسيين من حزبي العمل والليكود لترك أحزابهم والانضمام إليه، أهمهم إيهود أولمرت، مئير شطريت، روني بار أون، تساحي هنغبي وتسيبي ليفني من حزب الليكود، وشمعون بيريز، حاييم رامون وداليا ايتسيك من حزب العمل (هارتس، 19-12-2013).

أدت خطة الفصل الأحادي الجانب إلى خلط الأوراق داخل النظام السياسي الإسرائيلي، وإدخال علاقات القوى مرحلة جديدة من إعادة اصطفاف وبناء التحالفات، ما أدى إلى تشكل حزب مركزي جديد هو كاديما، بعدما واجه شارون متاعب سياسية كثيرة داخل حزبه، الأمر الذي أدى إلى تقديمه موعد الانتخابات إلى آذار مارس 2006م بدلا من آخر العام، وحسم شارون خياره بتاريخ 21-11-2005م وأعلن انسحابه من حزب الليكود وتأسيس حزب كاديما، وأحدث تشكيل شارون حزب كاديما زلزالا في الوسط السياسي الإسرائيلي، وشكلت الشخصية القوية والكاريزما الخاصة بشارون محور

إنشاء الحزب الجديد، وأصبح في صدارة الأحزاب الإسرائيلية وفقا لاستطلاعات الرأي التي توقعت حصوله على 40 مقعدا (صالح، 2009، ص 15: 16).

وانسحب مع شارون 15 عضو كنيست، وهو العدد الكافي لكي يحصل الحزب حسب القانون على المبالغ المخصصة لكل عضو كنيست، لأنه لو انسحب أقل من هذا العدد لدفعت جميع المخصصات لحزب الليكود الاصلي (اغبارية، 2006، ص28)، وهذا يدلل أن حزب كاديما تم إنشاؤه داخل الكنيست.

ويعتبر كاديما من أحدث الأحزاب على الساحة الحزبية في إسرائيل، وهو في ذات الوقت الحزب الذي تصدر استطلاعات الرأي العام، وهو الحزب الأول في إسرائيل الذي تشكل في نفس عام الانتخابات ثم فاز فيها، ورغم إصابة شارون بالجلطة الدماغية في يناير 2006م وغيابه عن الساحة السياسية الإسرائيلية، إلا أن تركيبة قائمة مرشحي الحزب تم اختيارها من خلال قيادة الحزب، وتنفيذا للوعود التي قطعها شارون على نفسه، فأصبح إيهود أولمرت رئيسا للحزب ويليه شمعون بيريس، ثم تسيبي ليفني ومئير شطريت وافي ديختر(شعبان، 2011، ص 87: 88)، وغيرهم من الشخصيات التي انشقت في غالبيتها عن حزبي الليكود والعمل.

ويعود نجاح كاديما غير العادي لعدة أسباب أهمها أنه تم تشكيله من قبل رئيس وزراء فعلي وهو شارون والذي ساعدت شعبيته الكبيرة في تحويل الناخب من دعم حزب وسط إلى الوسطية الشعبية، وعملت قيادة الحزب قبل مرض شارون على التغطية على غياب المؤسسات الفاعلة للحزب من خلال وجود مبادئ أساسية واقعية تتوافق مع اهتمام الرأي العام، مما جعل كاديما يؤمن الأغلبية البرلمانية والحفاظ على الائتلاف الحكومي لفترة طويلة نسبيا (lim, 2009,p.47).

ووصف كاديما نفسه بأنه حزب الوسط في ضوء ما عرضه من برنامج انتخابي مستندا على أساس الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية (صحيفة معاريف، 2014).

وبعد أن تولى أولمرت قيادة كاديما وقاده للفوز في الانتخابات ومن ثم تشكيل الحكومة، في شهر مارس آذار 2006م، اضطر إلى تقديم استقالته في 21-9-2008م، بعدما أوصت الشرطة الإسرائيلية بتوجيه الاتهام إليه في قضيتي فساد من أصل خمس قضايا يعتقد أنه ارتكبها عندما كان رئيسا لبلدية القدس ومن ثم وزيرا للصناعة والتجارة في الحكومة (صالح، 2009، ص 36).

وجاءت استقالة أولمرت بعد أربعة أيام من تولي تسيبي ليفني وزيرة الخارجية زعامة حزب كاديما في انتخابات داخلية، والتي أجريت بتاريخ 18-9-2008م وحصلت الوزيرة ليفني خلالها على 43% من الأصوات بينما حصل الوزير شاؤول موفاز على 42% من الأصوات (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 18-9-2008).

وينص القانون الإسرائيلي على أن تسعى ليفني إلى تشكيل حكومة بديلة خلال 28 يوما من انتخابها، وفي حال عدم نجاحها فيتم منحها فرصة جديدة تصل إلى 12 يوما أخرى، إلا أن ليفني فشلت في تشكيل الحكومة بعد مفاوضات عسيرة، وأوصت بالذهاب إلى انتخابات مبكرة (صالح، 2009، ص38).

ورغم فوز كاديما في الانتخابات التي أجريت بتاريخ 10-2-2009م بعدد 28 مقعدا، مقابل 27 لليكود إلا أن ليفني لم تستطع تشكيل الحكومة الجديدة، بسبب أن عددا كبيرا من الأحزاب الفائزة في الانتخابات أوصت شمعون بيريس رئيس إسرائيل بأن يقوم بنيامين نتنياهو زعيم الليكود بتشكيل الحكومة وهذا ما حدث بالفعل، ليقود كاديما المعارضة في الكنيست.

تأجج الصراع الداخلي في حزب كاديما على رئاسة الحزب وخاصة بين ليفني وشاؤول موفاز، وفي انتخابات رئاسة الحزب التي أجريت في نهاية مارس آذار 2012م، خسرت ليفني رئاسة الحزب لصالح موفاز، الذي حصل على أكثر من 60% من أصوات المنتسبين للحزب، ولكن فور تولي موفاز رئاسة الحزب بدأ كاديما يتهاوى في استطلاعات الرأي بصورة حادة، حتى أنه لم يستطع في انتخابات الكنيست 19 التي أجريت بداية العام 2013م سوى الحصول على مقعدين بعد أن تجاوز نسبة الحسم بقليل، ليتهاوى الحزب من 28 مقعدا إلى مقعدين فقط (جرايسي، 2013، ص128: 129).

ثانيا: برنامج حزب كاديما

تضمن برنامج حزب كاديما مجموعة من الأهداف التي تخلط ما بين أهداف اليمين واليسار من أجل البروز كحزب وسطي، وأهم هذه الأهداف كما ورد في برنامجه المعلن:

أكد حزب كاديما في برنامجه الانتخابي الذي أعلنه زعيمه إيهود أولمرت على خطة التجميع وإخلاء مستوطنات معزولة في الضفة الغربية، نقل المستوطنين في هذه المستوطنات إلى الكتل الاستيطانية الكبرى مثل أريئيل ومعاليه أدوميم وغوش عتصيون، وأكد على بناء وحدات سكانية في منطقة A

الخاضعة للسيطرة الفلسطينية في الضفة الغربية، والواقعة بين الكتل الاستيطانية معاليه ادوميم والقدس الشرقية، أي تواصل جغرافي يهودي كخط عرضي في الضفة الغربية يقسمها إلى قسمين، مما يعني أن إسرائيل تقوم بترسيم حدود جديدة لها تضم من خلالها مناطق شاسعة من الضفة الغربية، وبخصوص القدس أكد أولمرت على أن الحرم القدسي والبلدة القديمة سيبقيان تحت السيطرة الإسرائيلية، وهو نفس الأمر بخصوص غور الأردن (شعبان، 2011، 97: 98).

كما أكد برنامج كاديما على الحفاظ على دولة إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، استكمال العملية السلمية ووضع حدود إسرائيل بحسب خريطة الطريق، الحفاظ على أمن إسرائيل، والحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنية والقومية، إكمال الجدار الفاصل بطريقة تضمن الأمن للإسرائيليين، والحفاظ على المستوطنات، الحفاظ على كامل القدس عاصمة لإسرائيل، العمل على مساواة الأقليات، وضع ضريبة دخل وقانون تقاعد لكل عامل، رفع مقدار مخصصات العجزة والمعاقين، وسلة الأدوية المدعومة، إيجاد حل لمشكلة الزواج المدني في إسرائيل، القيام بإصلاح في الشرطة الإسرائيلية (مركز المعلومات الوطني، 2011).

ولم يختلف برنامج كاديما في انتخابات الكنيست 18 والذي قادته خلالها تسيفي ليفني عن البرنامج السابق سوى في التأكيد على فرض ضرائب دخل سلبية وقوانين تقاعد إلزامية لكل عامل (السعدي، 2009، ص22)

ثالثا: كاديما والكنيست

عقدت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست السابعة عشرة في 28-3-2006م، متقدمة على موعدها الأصلي بسبعة شهور، وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب كاديما بالمرتبة الأولى بعدما حصل على أعلى الأصوات التي وصلت إلى ما يقارب 690 ألف صوت بما نسبته 21,9% من عدد الأصوات مما مكنه من الفوز بـ 29 مقعدا (شعبان، 2011، ص100).

ولم تكن هذه النسبة حسب توقعات استطلاعات الرأي التي أعطت كاديما 40 مقعدا، وهذا قد يعود إلى غياب شارون صاحب الشخصية القوية والكاريزماتية، إلا أنه ورغم ذلك فإنه ولأول مرة في تاريخ

إسرائيل يفوز حزب لا يتجاوز عمره ستة أشهر في الانتخابات ولأول مرة يكون الحزب الفائز ليس الليكود أو العمل (صالح، 2009، ص21-23).

أما انتخابات الكنيست الثامنة عشرة فقد أجريت بتاريخ 10-2-2009م وحصل حزب كاديما بزعامة تسيبي ليفني التي خلفت إيهود أولمرت على 28 مقعدا بعدما صوّت لكاديما أكثر من 750 ألف إسرائيلي، ويعتبر هذا النجاح الثاني على التوالي لحزب كاديما من خلال حصوله على أعلى المقاعد ومحافظته على قوته في الكنيست تقريبا، وجاء هذا النجاح بعد أن أقنع كاديما الجمهور الإسرائيلي بأنه يسير في اتجاهين هما العمل العسكري من خلال الحرب على لبنان وغزة، وأنه يمتلك رؤية حول إمكانية الحل السلمي مع الفلسطينيين (شعبان، 2011، ص116-118).

ورغم فوزه في الانتخابات إلا أن كاديما لم يتمكن من تشكيل الحكومة بعد أن حقق اليمين الإسرائيلي الأغلبية في الكنيست من خلال الليكود (27 مقعدا) وإسرائيل بيتنا (15 مقعدا) والاتحاد الوطني والبيت اليهودي (7 مقاعد) وشاس (11 مقعدا)، ما حرم كاديما من إمكانية تشكيل الحكومة بعدما أوصت الأحزاب اليمينية رئيس إسرائيل شمعون بيريس بأن يشكل نتنياهو الحكومة (موقع الكنيست باللغة العبرية، 2013).

وانتهت تجربة كاديما في الحكم ولم تستمر سوى ثلاثة أعوام، في أول تجربة لحزب وسط على رأس الحكومة الإسرائيلية، لتعود القيادة من جديد لحزب الليكود الذي بات مسيطرا على المشهد السياسي الإسرائيلي.

وفي انتخابات الكنيست التاسعة عشرة والتي أجريت بتاريخ 22-1-2013م لم يستطع كاديما المحافظة على تصدره مقاعد الكنيست بعد أن فاز شاؤول موفاز برئاسة الحزب، واجتاز نسبة الحسم بصعوبة من خلال حصوله على 78 ألف صوتٍ فقط بما يعادل 2,08% ما مكنه من الحصول على مقعدين فقط (جرايسي، 2013، ص85).

وتعتبر هذه الانتخابات أقرب ما يكون إلى أنها محطة النهاية لحزب كاديما، الذي تحول من الكتلة الأكبر في الكنيست في الدورتين السابقتين، إلى الكتلة الأصغر من بين جميع الكتل، ومن الواضح أن

الكثيرين من مصوتي كاديما في السابق انتقلوا للتصويت إلى الحزبين الوسطيين الجديدين (يش عتيد) و (الحركة) اللذين باتا يحتلان وسط الخارطة الإسرائيلية.

جدول رقم 3

مشاركة كاديما في انتخابات الكنيست (2006-2009-2013)

الكنيست	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
الكنيست السابعة عشرة 2006	%22.0	29
الكنيست الثامنة عشرة 2009	%22.5	28
الكنيست التاسعة عشرة 2013	%2,08	2

المصدر: موقع الكنيست باللغة العبرية 2013

رابعا: كاديما والحكومة

بعد فوزه في انتخابات الكنيست 17 والتي أجريت بتاريخ 28-3-2006م استطاع حزب كاديما بزعامة إيهود أولمرت النجاح في تشكيل حكومة إسرائيل الحادية والثلاثين، بعد أن نجح في إقناع زعيم حزب العمل عمير بيرتس بتشكيل حكومة يكون فيها حزب العمل هو الشريك الرئيس، وضمت الحكومة الجديدة أربعة أحزاب هي كاديما (29 مقعدا)، العمل (19 مقعدا)، شاس (12 مقعدا)، المتقاعدون (7 مقاعد)، وحظيت الحكومة بتأييد 67 عضو كنيست، وقد حصل حزب كاديما زعيم الائتلاف الحكومي على 12 وزارة من أصل 25 حقيبة وزارية، أهمها رئاسة الوزراء ووزارات الخارجية والمالية والداخلية والعدل والأمن الداخلي والإسكان (شعبان، 2011، ص106-110).

وكانت هذه أول حكومة يقودها حزب وسط في تاريخ إسرائيل وخارج رئاسة الحزبين الكبيرين العمل والليكود واللذين هيمنا على تشكيل الحكومات الإسرائيلية منذ إنشاء دولة إسرائيل عام 1948م، ومثّل ذلك ذروة النجاح لأحزاب الوسط في إسرائيل، إلا أن هذا لم يستمر سوى دورة انتخابية واحدة فقط، لتعود قيادة الحكم إلى الليكود من جديد.

أما في انتخابات الكنيست 18 التي أُجريت بتاريخ 10-2-2009م ورغم أن كاديما تصدر قائمة الأحزاب الفائزة برصيد 28 مقعدا إلا أن زعيمته تسيبي ليفني لم تستطع تشكيل الائتلاف الحكومي نظرا لوجود أغلبية برلمانية يمينية، إضافة إلى رفض الأحزاب الحريدية أن تقود امرأة رئاسة الحكومة، لذلك أوصت رئيس إسرائيل شمعون بيريس بأن يقوم بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة، ورغم سعي الأخير من أجل ضم كاديما إلى ائتلافه الحكومي إلا أن ليفني رفضت ذلك، وقادت المعارضة في الكنيست.

ولكن بعد فوز موفاز برئاسة حزب كاديما في شهر مارس/آذار 2012م انضم إلى الائتلاف الحكومي بزعامة نتنياهو في شهر مايو/ أيار 2012م من أجل تأجيل حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة، لأن موفاز أدرك صعوبة وضع كاديما في الانتخابات المقبلة، فدخل كاديما إلى الحكومة ولكن لفترة قصيرة لم تتجاوز العشرة أسابيع، تحت شعارات البحث عن حل لمشكلة تجنيد الحريديم في الجيش وتغيير النظام الانتخابي، إلا أن هذا الائتلاف فشل سريعا، ولكنه مدد عمر الكنيست بستة أشهر أخرى (جرايسي، 2013، ص128).

إلا أن هذا التمديد لم يسعف كاديما في تدارك وضعه، فلم يحصل في انتخابات الكنيست 19 سوى على مقعدين فقط، ليتهاوى هذا الحزب الوسطي الذي كسر احتكار حكمي العمل والليكود.

المطلب الثاني: حزب يش عتيد (يوجد مستقبل)

من الممكن أن نعتبر حزب يش عتيد بزعامة يائير لبيد امتدادا لحزب شينوي الذي قاده والده يوسف لبيد قبل أكثر من عشرة أعوام، نظرا للتشابه الكبير في برنامج الحزبين ومعاداتهما الكبيرة للحريديم.

أولا: إنشاء الحزب

بدأ الحديث في إسرائيل مطلع العام 2010م عن أن مقدم البرامج التلفزيونية الصحفي يائير لبيد سيخوض السياسة ويشكل حزبا جديدا، إلا أنه بدأ يظهر ويختفي، وعاد مع الحديث عن انتخابات مبكرة في ربيع العام 2012م، إلا أنه ومع الحملة الانتخابية أواخر العام 2012م ظهر بقوة مستغلا حملة الاحتجاجات الشعبية على الأوضاع المعيشية، وقال في حملته الانتخابية أنه يمثل الفئات العليا

من الشريحة الوسطى كونها تتحمل العبء الضريبي الأكبر، وحمل لواء العلمانية مثل والده يوسف لبيد زعيم شينوي وان كان بدرجة أقل عنه، واختار لبيد أن يعلن برنامجه السياسي من مستوطنة أريئيل جنوب مدينة نابلس في الضفة الغربية المحتلة (جرايسي، 2013، ص133: 134).

ثانيا: برنامج يش عتيد

عرض لبيد البرنامج التقليدي الذي تطرحه قوى الوسط في إسرائيل مثل الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبرى والأحياء الاستيطانية الضخمة في القدس المحتلة، ووجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية والعيش في دولة ذات أغلبية يهودية ضمن حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها .

وحول الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التي ركز عليها البرنامج، فقد احتوى على الحق في كسب لقمة العيش، تربية الأسرة، والعيش بحرية في إسرائيل طالما أنها تلبي القوانين، وكل شخص في إسرائيل له حقوقه الأساسية، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس، وضرورة التكافل الاجتماعي، والاقتصاد يخلق رافعات النمو المتوازن على المدى الطويل، والحد من انتشار الفقر هو واحد من أهدافها الرئيسة. وزيادة المشاركة في سوق العمل والمحافظة على مصالح الطبقة الوسطى التي هي المنتجة في إسرائيل، وضمان حق كل مواطن يقترب من سن التقاعد حتى يتمكن العيش بكرامة والتمتع بتقاعده من دون قلق أو ضيق، وأن تعمل الدولة على ضمان الصحة العامة، وتوفير السكن للمواطنين بأسعار معقولة، وضمان أن الضرائب ستستخدم لمصلحة الجميع وليس لصالح جماعات المصالح أو البيروقراطية الفاسدة .

وشدد البرنامج الانتخابي في ألا يتجاوز عدد وزراء الحكومة 18 وزيرا، وأن تبذل قصارى جهدها لمحاربة الفساد، والحد من البيروقراطية وتحسين الخدمة للمواطنين، وأن يعمل أسلوب الانتخاب على خلق حالة من الاستقرار السياسي وتعكس وجهات نظر الغالبية ومصالح و قدرة الأقليات على ممارسة الضغط السياسي (موقع حزب يش عتيد باللغة العبرية، 2013).

ويتوقع أن ينص أحد بنود مشروع القانون لتغيير طريقة الحكم الذي يدعو إليه حزب يش عتيد على أن لا يتجاوز عدد الوزراء 18 وزيرا وأن لا يتخطى عدد نواب الوزراء 4 نواب، وألا يتم تعيين وزراء بدون حقيبة، وأن يتم نزع الثقة عن الحكومة في الكنيست بأغلبية 65 نائبا، سيضطرون إلى التعبير عن

ثقتهم بحكومة بديلة. كذلك يتوقع أن ينص القانون على رفع نسبة الحسم إلى 4% بدلا من 2% اليوم، وبالفعل تم رفع نسبة الحسم في شهر مارس آذار 2014 إلى 3.25%، ويعني هذا أن أي حزب سيكون ممثلا في الكنيست بخمسة نواب على الأقل (المشهد الإسرائيلي، 19-3-2013).

ثالثا: يش عتيد والكنيست

دخل حزب يش عتيد انتخابات الكنيست 19 التي أُجريت بتاريخ 22-1-2013م بقوة وهو يُمني النفس بالحصول على عدد جيد من المقاعد، وكانت استطلاعات الرأي تعطيه فقط ما بين 12-14 مقعدا، ولكن جاءت المفاجأة الكبرى حينما صُوّت له أكثر من المتوقع وحصل بموجب ذلك على 19 مقعدا (موقع الكنيست باللغة العبرية، 2013)، جعلته الحزب الثاني في إسرائيل بعد حزب الليكود المتحالف مع حزب إسرائيل بيتنا، واعتبر حزب يش عتيد وزعيمه يائير لبيد الفائز الحقيقي في الانتخابات نظرا لعدد المقاعد الكبير الذي حصل عليه والذي لم يكن متوقعا، ليشكل صعوده دفعة كبيرة لأحزاب الوسط في إسرائيل بعد تهاوي حزب كاديما.

رابعا: مشاركة يش عتيد في الائتلاف الحكومي

شكل بنيامين نتنياهو الحكومة الإسرائيلية للمرة الثالثة في تاريخه والثانية على التوالي، بعد أن عقد ائتلافات حكومية مع ثلاثة أحزاب إلى جانب حزبه الليكود المتحالف مع إسرائيل بيتنا، وهذه الأحزاب هي حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل)، برئاسة يائير لبيد، وحزب "البيت اليهودي"، برئاسة نفتالي بينيت. وحزب هتنوعاه (الحركة) برئاسة تسيبي ليفني.

وتولى مندوبو حزب "يش عتيد" 5 حقائب وزارية على النحو التالي: يائير لبيد – وزير المالية؛ شاي بيرون – وزير التربية والتعليم؛ ياعيل غيرمان – وزيرة الصحة؛ يعقوب بيري – وزير العلوم؛ مئير كوهين – وزير الرفاه الاجتماعي (المشهد الإسرائيلي، 19-3-2013).

وتعتبر الحكومة الإسرائيلية الجديدة نجاحا كبيرا لحزب يش عتيد الذي أصر على موقفه بعدم المشاركة في حكومة تضم الحريديم أمثال حزبي شاس ويهودات هتوراة، وعقد لذلك تحالفا مع حزب البيت اليهودي، ما اضطر نتنياهو في النهاية إلى الرضوخ لمطالب لبيد وتشكيل ائتلاف حكومي خال من الحريديم لأول مرة منذ فترة طويلة.

المطلب الثالث: حزب هتنوعاه (الحركة)

شكل ظهور حزب هتنوعاه تكرارا لتجربة عدد من الشخصيات الإسرائيلية التي بحثت عن وسط الخارطة بعدما فشلت في تحقيق طموحاتها السياسية في الأحزاب الكبرى.

أولا: إنشاء الحزب

استقالت تسيبي ليفني من عضوية الكنيست ثم من كاديما بعد خسارتها رئاسة كاديما لصالح شاؤول موفاز، معلنة أنها تحتاج إلى وقت لفحص مستقبلها السياسي، ولكنها عادت إلى الواجهة مع الإعلان النهائي عن حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة، وحاولت التحالف مع إيهود أولمرت من أجل إعادة ترتيب كاديما إلا أنها لم تنجح، فأعلنت في منتصف شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2012م عن تشكيل إطار سياسي جديد أطلقت عليه اسم "الحركة"، واستطاعت ليفني أن تستقطب سبعة من أعضاء كاديما في الكنيست لينشقوا عن حزبهم ويشكلوا كتلة "الحركة"، وانضم لهم زعيم حزب العمل سابقا عمير بيرتس الذي كان على خلاف مع رئيسة الحزب شيلي يحيموفيتش (جرايسي، 2013، ص129: 130).

ثانيا: برنامج الحزب

قدم موقع حزب هتنوعاه على شبكة الانترنت برنامج الحزب والذي يمكن تلخيصه في تشجيع المفاوضات السياسية، وتعزيز القيم الديمقراطية، والتزام الدولة بالسعي من أجل السلام، باعتباره السبيل الوحيد للحفاظ على إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وتوفير "حزمة من الحقوق الاجتماعية" لكل مواطن، مع تكافؤ الفرص في السوق الحرة وتدخل الحكومة عند إخفاقات السوق. لكل مواطن الحق في الحياة بكرامة والحصول على فرصة عادلة ومتساوية للمشاركة في الشؤون الاجتماعية – التنمية الاقتصادية للمجتمع، بغض النظر عن الأصول والجنس أو العقيدة أو مكان الإقامة. واجب كل مواطن أن يساهم خلال الخدمة الوطنية والعمل العسكري أو المدني. والحركة تحرص على التشريعات والحقوق الاجتماعية التي من شأنها حماية كرامة أولئك الذين يفتقرون إلى الوسائل الأساسية للحفاظ على كرامتهم كبشر، بدءا من الصحة، والتعليم الأساسي والقانون الأساسي للحقوق الاجتماعية. والنمو الاقتصادي في إسرائيل منذ منتصف التسعينيات هو في المقام الأول نتيجة لعملية سياسية وتحسين

مكانة إسرائيل السياسية في العالم، الأمر الذي سمح لنا لتطوير الاقتصاد (موقع حزب هتنوعاه باللغة العبرية، 2013).

واعتبر برنامج الحزب أن الطبقة الوسطى هي العمود الفقري للاقتصاد والمجتمع في إسرائيل، وقد أصبحت الجهة الوحيدة التي تتحمل العبء الأمني والاجتماعي، وستعتمد الحركة سياسة تدفع نحو تعزيز قوة هذه الطبقة كجزء من السعي إلى تحقيق اقتصاد ومجتمع متساويين وقويين، وخاصة على ضوء التآكل المتواصل في مكانة هذه الطبقة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة (المشهد الإسرائيلي، 22-1-2013، ص5).

ثالثا: الحركة والكنيست

شارك حزب هتنوعاه في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة والتي أجريت بتاريخ 22-1-2013م وحاز على أكثر من 189 ألف صوت، بما يعادل 4,9% من مجموع عدد الأصوات، ما مكن الحزب من الحصول على ستة مقاعد (موقع الانتخابات للكنيست ال19، 2013).

ورغم أن استطلاعات الرأي كانت تعطي حزب هتنوعاه عند إنشائه ما بين 12-14 مقعدا على حساب حزبي العمل ويش عتيد، ومع أنها بدأت تتراجع في استطلاعات الرأي إلا أن أدنى استطلاع أعطاها 7 مقاعد، ولكن جاءت نتيجة الانتخابات بستة مقاعد فقط للحزب (جرايسي، 2013، ص130).

رابعا: مشاركة الحزب في الائتلاف الحكومي

شمل الاتفاق بين «الليكود بيتنا» وحزب هتنوعاه أن تشغل ليفني منصب وزيرة القضاء، وتكون على رأس طاقم المفاوضات السياسي مع الفلسطينيين، كما تم الاتفاق على أن تكون ليفني عضوا في المجلس الوزاري السياسي الأمني المصغر، وتقود المفاوضات السياسية بناء على توجيهات رئيس الحكومة. وتم الاتفاق أيضا على أن يتم تشكيل «طاقم وزاري لشؤون عملية السلام»، ويكون برئاسة نتنياهو، وبمشاركة وزير الأمن ووزير الخارجية ووزيرة القضاء، ويكون الطاقم مخولا بإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين (مركز الزيتونة، 19/02/2013).

وتولى مندوبا حزب "الحركة" حقيبتين على النحو التالي: تسيبي ليفني – وزيرة العدل؛ وعمير بيرتس – وزير الحفاظ على البيئة (المشهد الإسرائيلي، 19-3-2013).

الخلاصة:

شكلت انتخابات الكنيست التاسعة والتي أجريت عام 1977م البداية الحقيقية لظهور أحزاب الوسط خاصة مع إنشاء الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) والتي تفككت بعد ذلك وظهرت بعدها حركة شينوي التي ما لبثت أن اتحدت مع حزب ميرتس، إلا أن أحزاب الوسط عادت للظهور مع انتخابات الكنيست عام 1996م من خلال حزب الطريق الثالث، والذي تبعه عودة شينوي بحزب مستقل وظهور حزب المركز، إلا أن الدفعة الكبيرة لأحزاب الوسط كانت مع تشكيل كاديما والذي قام بتشكيل الحكومة بعد انتخابات عام 2006م ليكون بذلك أول حزب وسط يقوم بذلك، إلا أنه ما لبث أن تهاوى ليخلفه حزبان وسطيان جديدان ظهرا مع انتخابات الكنيست 19 بداية العام 2013م هما حزبا يش عتيد وهتنوعاه.

الفصل الثالث

أسباب استمرار ظاهرة صعود أحزاب الوسط

المبحث الأول: أسباب سياسية

المبحث الثاني: أسباب اقتصادية

المبحث الثالث: أسباب اجتماعية

المبحث الرابع: أسباب دينية

مقدمة

تعددت الأسباب التي أدت إلى استمرار ظهور وصعود أحزاب الوسط في إسرائيل، وتتراوح بين أسباب سياسية تتعلق بتراجع قوة الأحزاب الكبيرة ودور القيادة السياسية، إلى الأسباب الاقتصادية وتعدد مظاهر الفقر والحركات الاجتماعية التي استثمرتها الكثير من القيادات من أجل تشكيل أحزاب سياسية وسطية ما بين اليمين واليسار تحاول اجتذاب الأصوات المترددة .

وتواجه أحزاب الوسط في إسرائيل إشكالية صعود وهبوط سريع، تصعد بسرعة منذ تشكيلها قبيل الانتخابات كحزب وسطي يقدم نفسه ببرنامج يجمع ما بين اليمين واليسار ويحاكي القضايا الاجتماعية المطلبية الفورية، وبذلك يحقق انتصارا سريعا وقويا في الانتخابات، وبعد ذلك يصاب بحالة من التراجع السريع بسبب عدم قدرته في الحفاظ على حالة التواصل بينه وبين المواطن غير المؤطر، إضافة إلى غياب الأيديولوجيا الفكرية لهذه الأحزاب، واعتمادها في تشكيلها على الكاريزما الشخصية لمؤسس الحزب الوسطي (فايس، 27-3-2013).

المبحث الأول: أسباب سياسية

شكلت الأسباب السياسية عاملا مهما في ظهور أحزاب الوسط في إسرائيل، من خلال قدرة هذه الأحزاب على استثمار تراجع الحزبين الكبيرين العمل والليكود، والحصول على مقاعد على حساب هذين الحزبين، إضافة إلى الأزمات السياسية ووجود القيادة السياسية (الكاريزماتية) التي لها دور كبير في حشد التأييد لأحزاب الوسط.

المطلب الأول: تراجع قوة حزبي العمل والليكود

يلاحظ من خلال متابعة نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي أن صعود أحزاب الوسط منذ العام 1977م كان على حساب الحزبين الكبيرين العمل والليكود، وهذا يظهر من خلال نتائج الانتخابات التي توضح أن بروز وظهور أحزاب الوسط يقوم على الاستحواذ على عدد كبير نسبيا من المقاعد من خلال قضم هذه المقاعد من أحد الحزبين الكبيرين.

فحتى حصول الانقلاب الكبير العام 1977م بوصول حزب الليكود إلى السلطة في إسرائيل كانت إسرائيل عمليا دولة حزب واحد وتحت نظام حكم الحزب المسيطر، هو حزب ماباي الذي أصبح فيما بعد حزب العمل (بعد اتحاد ماباي مع أحدوت هعفودا)، وقد بدأ الانقلاب عمليا العام 1967م مع بداية تحول إسرائيل إلى دولة سوق رأسمالية فعلا، وبعد أن نخر خطاب سياسي يميني ديني في أساس هيمنة الخطاب السياسي العمالي انطلاقا من نشوة النصر وتبرير الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة عام 1967م (بشارة، 2005، ص205).

وكانت العقود الخمسة الأولى لإسرائيل تشهد منافسة سياسية بين قطبين للحلبة السياسية: حزب "العمل" بتسمياته المتقلبة على مدى السنين، وحزب "الليكود" الذي هو استمرار لحزب "حيروت" اليميني المتشدد، وبالإمكان القول، إن المنافسة بين هذين القطبين كانت غائبة كليا في السنوات الخمس والعشرين الأولى لإسرائيل، إلى حين تبلور حزب "الليكود" وفي صلبه "حيروت" ومعه عدة أحزاب يمينية صغيرة، في أواخر العام 1973م، ولكن لم يصل إلى الحكم إلا في العام 1977م. ومنذ ذلك الحين بدأ التناوب على الحكم بين "الليكود" و"العمل"، إلى أن انقلبت الموازين الحزبية، وتلقى "العمل " عدة ضربات، ونشأ حزب "كديما" في سنوات الألفين، وهذا يشير إلى أنه على مدى العقود الخمسة شاهدنا نشوء واختفاء أحزاب دارت في فلك واحد من الحزبين الكبيرين. كانت هذه الأحزاب الصغيرة المؤقتة، تظهر وتختفي للرد والتجاوب مع أسئلة مرحلية ومتنوعة، مثل قضية الصراع الديني العلماني، وهذه رأيناها في حالتين بارزتين في العامين 1992م و1999م، أو على خلفية توجهات سياسية ولكنها تبقى ضبابية، أو على خلفية قضايا اجتماعية، وأحزاب أخرى ظهرت نتيجة انشقاقات في أحزاب عدة، ولكن كل هذه الأحزاب كانت تظهر وتختفي بسرعة، وتصمد إما لدورة برلمانية واحدة أو اثنتين على الأكثر (جرايسي، 2012/8/4).

ويمكن القول أنه بعد حرب أكتوبر 1973م والتي يسميها الإسرائيليون بـ "حرب يوم الغفران" بدأ عهد التنافس على السلطة بين الحزبين الأكبرين الليكود والعمل "مباي". وفاز واحد منهما على الأقل بـ 40 مقعداً بل أكثر في الكنيست، ولكن في الانتخابات التي أُجريت في العام 1996م تم التعبير لأول مرة عن تدهور الحزبين الأكبرين اللذين انخفض كلاهما إلى ما تحت خط 40 مقعدا. ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه صورة الحال، حيث أُجريت انتخابات 1996م حسب قانون الانتخاب المباشر الجديد الذي كان يفترض أن يزيد الاستقرار والقدرة على الحكم، إلا أن نتائجه كانت عكس ذلك، فقد مكّن

مواطنين كثيرين من توزيع أصواتهم واستفادت أحزاب صغيرة من ذلك على حساب الكبيرة، وأُلغي قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء في انتخابات 2003م، لكنه ترك أثره السلبي على الحياة الحزبية في إسرائيل (ارنس، 11-2-2013).

وأثر انتقال إسرائيل في العام 1996م إلى أسلوب الانتخابات المباشرة لرئيس الوزراء حتى العام 2001م على الحزبين الكبيرين، فقد تلقى الحزبان الكبيران ضربة قاسمة من حيث القوة البرلمانية لكل واحد منهما بفعل ما يمكن وصفه بأسلوب مقايضة الأصوات، بمعنى أن الناخب يمنح صوته لمرشح الحكومة من أحد الحزبين الكبيرين (العمل أو الليكود)، بينما يعطي صوته للعضوية البرلمانية لحزب آخر، وفقد الحزبان الكبيران في انتخابات عامي 1996 و1999م ما يقارب 50% من قوتهما التقليدية في السبعينيات والثمانينيات، وعلى الرغم من التخلي عن نمط الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة في العام 2002م، فإن الحزبين التقليديين لم ينجحا في استرداد قوتهما السابقة التي كانت قبل نمط الانتخاب المباشر، ولهذا بتنا نشاهد برلمانا متشتتا ومتفتتا فيه عدة كتل برلمانية متقاربة من حيث حجمها، وهذا زاد في كثير من الأحيان من تعقيدات تشكيل الحكومات وثباتها في الحكم (جرايسي، 2014، ص8: 9).

وتشكلت حالة من الوعي الجديد لدى الرأي العام الاسرائيلي ساعدت في ظهور أحزاب الوسط، فأصبح الناخب الإسرائيلي يتخلى عن حلم السيطرة اليهودية على الحدود التاريخية لما يسمى أرض إسرائيل وبين الوصول الدائم إلى حل شامل والسلام مع الفلسطينيين مقابل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، مما أوجد فكرة العازل الأمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين كحل وسط أمام صعوبة تحقيق الحلم الإسرائيلي القديم أو إحداث انطلاقة في عملية السلام (Rynhold, Sandler, 2007, p.234).

وظهرت خلال هذا التراجع لحزبي العمل والليكود أحزاب وسطية عديدة نتيجة عدة أسباب أهمها انشقاق عدد من القيادات السياسية من الحزبين مما أضعفهما وأدى إلى تراجعهما.

أولا: الانشقاقات

تعتبر الانشقاقات من الحزبين الكبيرين من أبرز الأسباب التي أدت إلى ظهور أحزاب الوسط، ويعود ذلك إلى أن القيادات المنشقة سواء من حزب العمل أو الليكود تجد صعوبة في الانتقال إلى الحزب

الآخر، مما يدفعها إلى تشكيل حزب ذو توجهات وسطية يكون ممرا لها من أجل المحافظة على التواجد في الساحة السياسية، والكثير منهم يعود بعد ذلك إلى حزبه القديم أو ينضم إلى الحزب المنافس، وتقوم أحيانا كثيرة بالائتلاف مع عدة منسحبين من الحزب المنافس، ويعود الانسحاب من الحزب لعدة أسباب منها:

1- الفشل في التواجد في أماكن مضمونة بقائمة الحزب المرشحة لانتخابات الكنيست.
2- الاعتراض على ضم أشخاص لقائمة الحزب.
3- الاعتراض على الائتلاف مع قوى حزبية أخرى.
4- الاعتراض على البرنامج السياسي للحزب.

وتظهر أحزاب منشقة تضع نفسها كوسط بين حزبي الليكود والعمل، من حين إلى آخر وأثناء كل دورة انتخابية للكنيست، ناتجة عن انفصال نشطاء أحد الحزبين، مثل حزب الوسط (المركز) وهو انشقاق مجموعة من قيادات الليكود بزعامة اسحاق مردخاي، والطريق الثالث الذي انشق عن حزب العمل وحركة ياحد التي أنشأها عيزر وايزمن وزير الدفاع في حكومة بيغن، وحزب كاديما الذي انشقت زعاماته من حزبي الليكود والعمل (عبد العالي، 2010، ص188).

وبالعودة إلى بداية ظهور أحزاب الوسط في إسرائيل فإنه يمكن القول أن الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) ظهرت في أعقاب أزمة ثقة بين الجمهور الإسرائيلي والسياسيين الكبار في الليكود والعمل وعلى الأخص بسبب الأجواء التي خلفتها حرب أكتوبر عام 1973م والتي تلقت فيها إسرائيل درساً قاسياً على كل الأصعدة العسكرية والسياسية والاجتماعية، وحصلت داش على تأييد جمهور واسع منحها 15 مقعداً عام 1977م فقط كتعبير مؤقت عن غضب قطاع من الرأي العام من الحزبين الكبيرين (الليكود والعمل) (عكاشة، 1-2-2013)، وخاصة حزب العمل الذي كان هو المسيطر على الحكومة الإسرائيلية منذ نشأتها.

ويظهر من نتائج انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م أن حزب داش حصل على 15 مقعدا كانت في معظمها على حساب حزب العمل الذي تراجع تمثيله من 51 مقعدا في انتخابات الكنيست الثامنة إلى 32 مقعدا، أي أنه فقد 19 مقعدا دفعة واحدة، كان معظمها لصالح داش (موقع الكنيست باللغة العبرية، 2013).

ويعتبر تشكيل أحزاب وسط في إسرائيل عن طريق الانشقاق عن أحد أكبر الأحزاب الإسرائيلية في الغالب محاولة لإعادة هيكلة النظام الحزبي والسياسي، والاستفادة من الأصوات العائمة بين حزبي العمل والليكود، والدعوة إلى تغيير النظام الانتخابي النسبي الراهن وكذلك النظام البرلماني (عبد العالي، 2010، ص204).

وهذا ما نراه واضحا في انتقاد حركة داش إلى أسلوب الانتخابات المتبع الذي أدى إلى استمرار نظام الحزب المسيطر في السلطة وكذلك نفس الأشخاص في قيادة الحزب، وهذا الوضع من وجهة نظر داش أدى إلى انتخاب أشخاص ليس لهم علاقة بالجمهور ولا يتمتعون بأية مؤهلات خاصة، وذلك لأن الناخب لا ينتخب الأشخاص إنما ينتخب القوائم التي تقوم بإعدادها لجنة حزبية معينة داخل كل حزب (قبل وجود طريقة الانتخابات الداخلية)، ويبدو أن كلمة تغيير النظام الانتخابي أثارت آمالا كبيرة لدى الجمهور، ولهذا السبب لاقت داش تأييدا واسعا (مجلة الارض، 21-4-1977، ص14)، وغالبا ما يتولى عملية نقل الأصوات بين الحزبين الكبيرين حزب وسطي يستقطب الأصوات وينقلها، مثل حالة داش عام 1977م وشينوي عام 2003م (بشارة، 2005، ص222).

وتوضح داليا رابين أحد قادة حزب الوسط (المركز) ذلك قائلة إن "جوهر عامل التأثير النفسي لحزب الوسط تمثل في كسر التصويت التقليدي لدى ناخبي اليمين، الذين لم يستطيعوا تصور أنفسهم ينتقلون دفعة واحدة من الليكود إلى العمل، هنا أتيح لهم الانتقال إلى الوسط في المرحلة الأولى" (مدار، 16-12-2002).

ويعتبر إنشاء حزب وسطي علماني قومي يدعو إلى التغيير، ليست جديدة في إسرائيل، وغالبا ما قادت هذه الحركات انقلابا في الخارطة السياسية، بتحالفها مع اليمين. وأشهر هذه الانقلابات انتقال السلطة عام 1977 – لأول مرة – من "حزب العمل" إلى "الليكود" برئاسة بيغن؛ وذلك بقيام تحالف بين حركة "داش" الوسطية وهذا الحزب. وقد مثلت هذه الأحزاب مصالح الطبقة الوسطى، التي استثمرت مزاجًا شعبيا عاما، وحولته إلى قوة سياسية في الكنيست، لكنها فشلت دائما في الحفاظ على حظوظها لمدة تتجاوز الدورتين (المركز العربي للأبحاث، 29-1-2013).

وتعتبر الانشقاقات من أبرز المشكلات التي تعاني منها الساحة الحزبية في إسرائيل نتيجة سهولة إنشاء الأحزاب، وهو ما استفادت منه هذ الشخصيات في تكوين كتلة برلمانية أو إنشاء حزب جديد،

وهذا ما حدث في إنشاء العديد من أحزاب الوسط أبرزها ياحد وشينوي والطريق الثالث والوسط (المركز) وكاديما.

ثانيا: تراجع اليسار

سيطر اليسار لفترة طويلة على مقاليد الحكم في إسرائيل من خلال حزب العمل (الماباي)، إلا أنه وبعد الانقلاب الكبير في إسرائيل عام 1977م، بدأ يتراجع هذا الحزب واليسار في إسرائيل بصورة عامة، رغم بعض المحاولات من أجل إحيائه، كان أبرزها محاولة إسحاق رابين عام 1992م إلا أنها لم تستمر سوى دورة انتخابية واحدة، ليتراجع اليسار بصورة كبيرة بعد ذلك، خاصة مع تولي إيهود باراك قيادة حزب العمل والذي حوله إلى الصبغة اليمينية سياسيا، وهذا ما استفادت منه الأحزاب الوسطية التي عملت على استثمار تراجع اليسار للانقضاض على حصته البرلمانية.

وأخذت قيادة حزب العمل الشابة الابتعاد تدريجيا عن التقاليد التي ميزت الحزب، فأبدلوا الشعارات الاشتراكية بمفاهيم عامة وفضفاضة تؤمن بأن يكون السوق أكثر حرية لخدمة الأهداف الاقتصادية القومية في إسرائيل والنمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، فتحول حزب العمل إلى حزب الأغنياء وليس حزب الكادحين، ولم تعد الطبقات المتوسطة والمتدنية تنظر إليه كحزب حاضن لهم (Inbar, 2010, p.72-75).

فكثيرا ما ظهرت أحزاب الوسط على حساب الأحزاب اليسارية في إسرائيل، فقد برزت تسمية "الوسط" بشكل واضح بعد غياب أجندات سياسية ودخول الحلبة الإسرائيلية إلى مرحلة ضبابية، وبالذات، حينما غيّب حزب "العمل" بزعامة إيهود باراك، ابتداءً من العام 1999م، برنامجه السياسي، وبدأ الحزب يتهاوى، ومن ثم انحسار قوة اليسار الصهيوني، الذي كان "العمل" رمزه الأكبر، ورأينا مبادرات سياسية تسعى إلى الانقضاض على "الغنيمة" الانتخابية: مئات آلاف الناخبين الذين هجروا حزبي "العمل" و"ميرتس"، وبات يطلق على هذا القطاع اسم "الوسط"، واستنادا إلى نتائج الانتخابات السابقة في العقد الأخير، فقد تراوح التصويت في هذا القطاع، بين الإحجام عن المشاركة في الانتخابات، أو التنقل بين "العمل "و"ميرتس" وأحزاب ظهرت حديثا، بينها بطبيعة الحال حزب "كديما"، الذي جذب الكثير من أصوات "العمل" التقليدية، خاصة في انتخابات العام 2009م (جرايسي، 4-8-2012).

وفي انتخابات العام 2003م انتهزت "شينوي" مسألة مشاركة حركة "ميرتس" في حكومة إيهود باراك السابقة، زعيم حزب "العمل" في حينه، التي شاركت فيها أيضا حركة "شاس" الأصولية اليهودية الشرقية، وهي الخصم الأكبر لحركة شينوي التي غالبيتها من الاشكناز، وطغى على الصراع بين الحركتين في كثير من الأحيان الطابع الطائفي، الذي يغفو لفترات قصيرة، ويظهر بالضرورة في كل موسم انتخابي. وركزت شينوي في معركتها الانتخابية أكثر على مسألة الإكراه الديني، إلى جانب استغلالها لحالة الفراغ السياسي الذي خلّفه الصراع الداخلي في حزب "العمل"، وأيضا عدم وجود رؤية سياسية واضحة، كون الانتخابات جرت في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر على الضفة الغربية وقطاع غزة، ونجحت الحركة، مستفيدة من جميع العوامل المذكورة بالأساس، في مضاعفة عدد مقاعدها مرتين ونصف المرّة لتحصل على 15 مقعدا (مدار، 25-1-2006).

"وفي انتخابات 2013م طرأ ارتفاع على نسبة التصويت، وجمهور ناخبي أحزاب الوسط خرج للتصويت هذه المرة، ولا شك في أن قسما من المصوتين لحزب كاديما في الماضي منح أصواته لحزبي 'يوجد مستقبل' و'الحركة'. والفرق بين كاديما و'يوجد مستقبل' هو أن 'يوجد مستقبل' أكثر وضوحا، كما أنه أكثر وضوحا من 'الحركة'. ولكن الأمر الأهم هنا، هو أنه يوجد دائما حزب وسطي كبير نسبيا في إسرائيل. وملامح 'يوجد مستقبل' أوضح من ملامح كاديما، الذي كان يمثله نواب يمينيون. فقد كان واضحا لنا ماذا تريد تسيبي ليفني، عندما كانت في كاديما، لكن لم يكن واضحا ماذا يريد نواب آخرون من هذا الحزب" (غوطفاين، 5-2-2013).

ومن هذا يتبين لنا أن أحزاب الوسط استثمرت تراجع الحزبين الكبيرين، من أجل الحصول على عدد من الأصوات التي تمكنها من الفوز بعدد من المقاعد مما يجعلها في معظم الأحيان مشاركة في الائتلافات الحكومية.

المطلب الثاني: الأزمات السياسية والعسكرية

شكلت الأزمات السياسية والصدمات العسكرية متغيرات أساسية لبروز أحزاب الوسط في إسرائيل، فقبل العام 1973م لم تشهد إسرائيل وجود أحزاب وسط بشكل واضح، وذلك يعود إلى هيمنة حزب العمل ومجموعة من الأحزاب التي تدور في فلكه، وتحقيقهم عدد من الانتصارات العسكرية على الدول

العربية، مما جعلهم يتحكمون في مقاليد الحكم في إسرائيل بشكل كامل، إلا أنه مع هزيمة الجيش الإسرائيلي في حرب أكتوبر عام 1973م على يد الجيش المصري بدأت تتفجر مجموعة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولا: حرب عام 1973م

تشكلت حركة داش على خلفية تزايد الاحتقان الاجتماعي والسياسي في إسرائيل في أعقاب حرب عام 1973، فمن جانب تفجرت الأزمة المكتومة بين السفارديم (اليهود الشرقيين) والإشكناز (اليهود الغربيين) بسبب التمييز الذي كان يعانيه السفارديم في ظل الهيمنة الكاملة للإشكناز على صناعة القرار في الدولة لعقود طويلة من الزمن، وجاءت الخسائر الكبرى التي مُني بها الجيش الإسرائيلي في حرب أكتوبر لتفجر مظاهرات الغضب من جانب بعض المنظمات المعبرة عن السفارديم مثل "الفهود السوداء" والتي لخصت ثورتها بعد الحرب في مقولة "كنا نتحمل الظلم الاجتماعي الذي يمارسه الاشكناز علينا لأنهم زعموا أنهم وحدهم القادرون على حماية الشعب والدولة، أما وأن الحرب الأخيرة قد برهنت على انهيار هذه الأسطورة والتي دفع تكلفتها الجنود البسطاء وأغلبهم من الطائفة السفاردية، فلم يعد من مبرر لهذا الظلم والتهميش" (عكاشة، 1-2-2013)، فكانت حرب عام 1973م الشرارة التي فجرت العديد من القضايا التي تم العمل على إخفائها خلال الفترات السابقة، وأهمها الصراع العرقي ورفض الهيمنة الاشكنازية على مقاليد الأمور في إسرائيل.

وترجمت حركة "داش" هذه المشاعر في بيانها الأول الذي تصدرته عبارة "لم نكن نفكر في تكوين حركتنا لولا ما نراه من تدهور أخلاقي واقتصادي واجتماعي في الدولة، ولدينا رغبة حقيقية في إحياء وتجديد قيم المجتمع الإسرائيلي"، وسوف نلاحظ أن حركة "داش" كانت أول من خرج عن الترتيب التقليدي لأولويات المجتمع الإسرائيلي والذي كان يُعلي من شأن القضايا الأمنية والخارجية على حساب القضايا الداخلية، وذلك بإعلان الحركة في برنامجها الانتخابي لعام 1977م أنها تسعى للتركيز على القضايا الداخلية وإعطائها الأولوية مع اتخاذ مواقف أقل تطرفاً من اليمين وممثله الليكود في قضايا الأمن والسلام (عكاشة، 1-2-2013)، وهذا يكشف مدى الصدع الذي أحدثته حرب 1973م لدى إسرائيل، حيث كانت الجوانب الأمنية هي المسيطرة على الساحة الإسرائيلية، إلا أن ذلك تبدل

وظهرت الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والرؤية السياسية المختلفة للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي والتي عبرت عنها أحزاب الوسط فيما بعد.

وربما لأجل ذلك ظهر لأول مرة تعبير أحزاب الوسط في إسرائيل والتي كانت – حسب برنامج داش – تقدم أفكار تدعو للتخلي عن السياسات الاقتصادية الموجهة كما كان يمثلها حزب العمل لصالح سياسات تجمع ما بين تدخل الدولة وتنشيط ودعم مبادرات القطاع الخاص وفي الوقت نفسه كانت ترفض طروحات "الليكود" التي تميل لتهميش دور الدولة في النشاط الاقتصادي وقصره على قطاعات قليلة ذات طبيعة أمنية واستراتيجية.

الأمر نفسه فيما يتعلق بقضية معالجة الصراع العربي – الإسرائيلي، فقد كانت حركة داش ترى أن توقيع مصر وسوريا على اتفاقات لفض الاشتباك مع إسرائيل يعني أن هناك أطرافاً عربية يمكنها التفاهم حول إقامة سلام يكون مضمونه تخلي إسرائيل عن أجزاء من الأراضي التي احتلتها عام 1967م دون الإخلال بالمتطلبات الأمنية للدولة مقابل تخلي العرب عن سياستهم المعلنة والهادفة لإبادة إسرائيل وإنهاء وجودها، كما طرحت "داش" إمكانية حل القضية الفلسطينية عبر ما سُمي فيما بعد "بالخيار الأردني" أي السماح للفلسطينيين بإقامة كونفدرالية مع الأردن بضم الأجزاء التي تنوي إسرائيل التخلي عنها في الضفة الغربية إلى المملكة، فيما لم يكن موقفها واضحاً من الحل في غزة سواء بضمها إلى الحل الكونفدرالي أو بمطالبة مصر بالإشراف عليها كما كان الوضع في السابق قبل حرب يونيو 1967م. وقد عبرت هذه الطروحات عن تعطش قطاع كبير من المجتمع الإسرائيلي للسلام ورغبته في إخراج إسرائيل من دائرة الحروب التي لا تنتهي، وهو ما مكّن الحركة من حصد خمسة عشر مقعداً في أول انتخابات تخوضها في مايو عام 1977م (عكاشة، 1-2-2013).

ثانيا: الجولان

شكلت قضية مرتفعات الجولان السورية المحتلة عنصرا مهما في تشكيل حزب الطريق الثالث بقيادة أفيغدور كهلاني، والذي كان أحد أعضاء حزب العمل، إلا أن استعداد حكومة رابين للتخلي عن الجولان من أجل إحلال السلام مع سوريا، جعل كهلاني وعدد من رفاقه يسعون لمناهضة هذه الفكرة والعمل على تأسيس حزب جديد يقع في مركز الخارطة الحزبية الإسرائيلية وتتمحور قضيته الأساسية حول رفض الانسحاب من هضبة الجولان.

وكانت بداية المواجهة الحقيقية بين حزب العمل وأعضائه الذين يرفضون الانسحاب من الجولان عندما تقدم الليكود بطرح مشروع الجولان الذي نص على ضرورة حصول استفتاء الانسحاب من الجولان على 50% من أصحاب حق الانتخاب في إسرائيل، حيث أعلن كهلاني وعمونيئل زيسمان ويعقوب شيفي من حزب العمل نيتهم دعم هذا المشروع خلافا لتعليمات حزب العمل، ومع فشل الاقتراح تقدم كهلاني بمشروع ينص على تأييد 70 عضو كنيست على الانسحاب من الجولان، وهو مما دفع حزب العمل لمنع الأعضاء الثلاثة الآنف ذكرهم من الترشح للانتخابات التمهيدية، وهو ما عزز الدافع لديهم لتشكيل حزب سياسي يقع في وسط الساحة السياسية، وذلك لرفضهم الانضمام إلى حزب الليكود، وبالتالي جاءت محاولتهم لتشكيل حزب وسط حتى تصدر القرارات المصيرية من الوسط وألا تظل حكرا على حزبي العمل والليكود (شعبان، 1998، ص6).

ثالثا: انتفاضة الأقصى

اثبتت انتفاضة الحجارة عام 1987م لليهود أنه لا يمكن لإسرائيل التغلب على الوجود الفلسطيني الحقيقي في الضفة والقطاع، وكذلك الحال بعد انتفاضة الأقصى عام 2000م حيث بات يُعتقد بعدم وجود شريك فلسطيني إثر فشل مفاوضات كامب ديفيد، وهو ما ساهم في بروز الوعي الجديد لدى الإسرائيليين الأمر الذي ساعد أحزاب الوسط في استغلال تلك الظاهرة لصالحها (Rynhold, Sandler, 2007, p.235).

وأدت انتفاضة الأقصى التي اندلعت في الثامن والعشرين من سبتمبر عام 2000م إثر اقتحام شارون للحرم القدسي الشريف إلى تغيرات حزبية عديدة في إسرائيل، تمثلت في إجراء انتخابات لرئاسة الوزراء بشكل سريع، وهو ما مهد إلى صعود شارون لسدة الحكم عام 2001م في أخر انتخابات مباشرة لرئيس الوزراء، وبالتالي فرض أجندته الأمنية والسياسية، خاصة بعد فشل قمة كامب ديفيد وتراجع خيار التسوية مع إعلان إيهود باراك عدم وجود شريك فلسطيني لتحقيق السلام معه، ما أدى إلى انفضاض الكثير من مؤيدي اليسار عنه، إلا أنهم لم يستطيعوا الالتحاق باليمين الذي يخالف قناعاتهم، لذا كان الخيار المناسب لهم هو التصويت لحزب يقع في منتصف الخارطة الإسرائيلية، وهو ما استفاد منه حزب شينوي بزعامة يوسف لبيد.

وكان من نتائج انتفاضة الأقصى تعرض تيار اليسار إلى الانهيار، بعد أن طرح رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك اقتراحات اعتبرها الإسرائيليون سخية في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000م، ولكنها قوبلت بالرفض من الجانب الفلسطيني، واندلعت بعدها انتفاضة الأقصى، وهذا ما أدى إلى حالة من خيبة الأمل في صفوف الإسرائيليين، ووجه ضربة قاصمة إلى اليسار الإسرائيلي، ولغاية الآن لم يستطع اليسار أن يعيد بناء نفسه، وانهار التيار الحمائمي المنتمي للعسكر الصهيوني الرأسمالي، حتى إنه في الانتخابات الاخيرة بداية عام 2013، كان حزب ميرتس هو الحزب الوحيد الذي اعتبر نفسه حزبا يساريا صهيونيا، حتى أن زعيمة حزب العمل السابقة شيلي يحيموفيتش حاولت إبعاد حزب العمل عن صفة اليسار الإسرائيلي (مطر، 2013، ص13).

ومن السائد الاعتقاد بأن اليسار الإسرائيلي قد تراجع خلال الانتفاضة الثانية (الأقصى)، مع بدء ظاهرة الحافلات المتفجرة و(الانتحاريين)، وساهم إيهود باراك في موت اليسار حينما عاد من مؤتمر كامب ديفيد وقال للإسرائيليين إنه عرض على ياسر عرفات السماء إلا أن عرفات رفض قبولها، وقد تلقف الإسرائيليون هذه الكذبة، كما تلقفها اليسار الصهيوني أيضا، وكان من شأن المزاوجة بين الرعب في شوارع المدن الإسرائيلية وبين الدعاية القائلة بأن "لا شريك" للسلام أن نجحت في تحقيق غايتها، مما أدى إلى ابتعاد اليسار (ليفي، 2013، ص21).

وهذا ما أدى إلى صعود اليمين بشكل كبير، وشاهدنا انتخاب شارون بعد عام واحد من الانتفاضة رئيسا للوزراء، ومع أول انتخابات للكنيست حقق اليمين فوزا كبيرا، ومن لم يستطع من اليسار انتخاب اليمين صوّت لصالح حزب شينوي الوسطي الذي حصل في انتخابات الكنيست عام 2003م على 15 مقعدا.

رابعا: خطة فك الارتباط

مثلت خطة فك الارتباط والانسحاب من المستوطنات في قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية والتي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون بتاريخ 6-6-2004م انقلابا سياسيا كبيرا في إسرائيل، وذلك للخلفية اليمينية المتشددة المعروفة عن شارون، وتم اعتبارها خروجا عن الخط اليميني المتشدد لحزب الليكود والذي كان شارون من أبرز مؤسسيه، ما دفعه للانشقاق مع عدد كبير من قيادات الليكود وتشكيل حزب كاديما أواخر عام 2005م والذي انضم له لاحقا عدد من

قيادات حزبي العمل وشينوي، حيث قدّم الحزب الجديد نفسه على أنه يمثل تيار الوسط في الساحة السياسية الإسرائيلية.

وترجع أسباب الانشقاقات إلى الخلافات العميقة والمناكفات المتواصلة التي نشأت داخل الليكود بين شارون ومؤيديه وبين صقور الحزب بزعامة بنيامين نتنياهو جراء القرارات التي اتخذها شارون واعتبرها الصقور خروجا عن عقيدة الحزب وثوابته وبرنامجه السياسي، مثل قبول شارون بحل الدولتين وإعلانه خطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة وأربع مستوطنات شمال الضفة، في مقدمة لخطة للانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية وتفكيك المستعمرات النائية والهامشية، وذلك من خلال رؤية ترمي إلى رسم حدود نهائية لإسرائيل والمحافظة عليها كدولة يهودية ديمقراطية (خليفة، 2011، ص229).

وشكّل انسحاب شارون من حزب الليكود وانشائه حزب كاديما زلزالا في الحياة السياسية الإسرائيلية، وشكّلت الشخصية القوية والكاريزما الخاصة بشارون محور تشكيل الحزب الجديد، واستطاع كاديما استقطاب حالة شعبية واسعة وكان مع نهاية 2005م في صدارة الأحزاب الإسرائيلية حسب استطلاعات الرأي، وأسفر إنشاؤه عن توجيه ضربة قاسية لليكود الذي بقي فيه اليمينيون المتشددون، كما تضرر حزب العمل بشكل كبير، أما حزب شينوي الذي استحوذ كاديما على شرائح واسعة من جمهوره في الوسط فقد تلقى ضربة قاضية (صالح، 2009، ص16)، ولم يستطع شينوي تجاوز نسبة الحسم في انتخابات 2006م لينتهي هذا الحزب الوسطي الذي احتل حزب كاديما مكانه في منتصف الخارطة السياسية الإسرائيلية.

ورأى بعض الباحثين في ولادة كاديما وفوزه في انتخابات 2006م علامة على تبلور وسط جديد في إسرائيل، مختلف في رؤيته العامة ومواقفه عن الوسط التقليدي المألوف، الذي مثلته في فترات سابقة أحزاب متعددة، وتعبيرا عن ولادة شبه إجماع في الوسط السياسي والمجتمع الإسرائيلي عامة، يرفض طروحات اليمين واليسار فيما يتعلق بالمناطق الفلسطينية المحتلة والمستعمرات وحل المشكلة الفلسطينية، ويقبل رؤية شارون وحزبه (خليفة، 2011، ص230).

خامسا: حربا غزة الأولى 2008-2009م والثانية 2012م

جرت انتخابات الكنيست الثامنة عشرة في ظل حرب دموية قادها حزبا كاديما والعمل ضد قطاع غزة أواخر العام 2008م وبداية العام 2009م، حيث ألقت هذه الحرب ظلالها على الحملة الانتخابية، واستفاد منها بشكل خاص حزب كاديما الذي كان قد تعرض لعدة انتكاسات بسبب خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط والفشل في استعادته، وإخفاقاته في حرب لبنان عام 2006م، والجمود الذي أصاب العملية السياسية مع الفلسطينيين، إضافة إلى قضايا الفساد التي لاحقت رئيس الحكومة إيهود أولمرت، فكانت هذه الحرب بمثابة طوق النجاة لحزب كاديما.

ويلاحظ من تحليل نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة أن كل من حزبي كاديما والليكود نجحا في الاستفادة من نتائج الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، حيث جاء كاديما في المركز الأول بعدد 28 مقعدا -محافظا تقريبا على عدد مقاعده في الكنيست السابقة-، وجاء نجاح كاديما بعد إقناعه للرأي العام الإسرائيلي بأنه يسير في اتجاهين، الأول المفاوضات والآخر في العمل العسكري، وأنه يمتلك رؤية حول إمكانية الحل السلمي مع الفلسطينيين، وأنه يملك أيضا الخيار العسكري خاصة مع حركة حماس أو حزب الله اللبناني (شعبان، 2011، ص118).

أما الحرب الثانية التي اندلعت بتاريخ 14-11-2012م فقد جاءت من أجل تعزيز مكانة بنيامين نتنياهو قبل الانتخابات الإسرائيلية بداية العام 2013، ولا يمكن فهم هذه الحرب بمعزل عن الحملة الانتخابية لقوى المعارضة خاصة حزبي العمل ويش عتيد والتي ركزت بشكل أساسي على القضايا الاجتماعية، وهي القضايا التي يتهرب منها نتنياهو وزعزعت مكانته السياسية في الشارع الإسرائيلي، وبالتالي فإن العملية العسكرية ضد قطاع غزة جاءت لسحب البساط من تحت أرجل هذه القوى وإعادة توجيه بوصلة الناخب نحو القضايا الأمنية (شعبان، 2012، ص35).

إلا أنّ هذه الحرب شكلت انتكاسة كبيرة لنتنياهو وحزبه الليكود الذي تحالف مع إسرائيل بيتنا، فأدت إلى ارتفاع رصيد أحزاب الوسط في إسرائيل، وخاصة حزبي "يش عتيد" بزعامة يائير لبيد والذي حصل على 19 مقعدا، وحزب "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني.

المطلب الثالث: القيادة السياسية

لعبت الشخصيات المؤثرة وصاحبة الحضور القوي في الساحة الإسرائيلية إضافة إلى الطموحات الشخصية لعدد من السياسيين الإسرائيليين دورا مهما في إنشاء عدد من أحزاب الوسط، فبالنظر إلى هذه الأحزاب نجد أن معظمها تزعمته شخصيات بارزة وقوية لها احترام كبير في الأوساط الإسرائيلية.

أولا: الشخصيات المؤثرة

تشكل القيادة السياسية والشخصية "الكاريزماتية*" عاملا مهما في الأحزاب في إسرائيل بشكل عام وفي بروز أحزاب الوسط بشكل خاص، فمن خلال العودة إلى نشأة هذه الأحزاب نجدها برزت من خلال شخصية قيادية، عملت على جذب الناخبين لهذه الأحزاب، وهذا ما رأيناه من خلال الحزب الوسطي داش في السبعينيات عندما قاده رئيس الأركان السابق البروفيسور يغئال يادين، وامتد ذلك لقيادات قوية مثل عيزرا وايزمان واسحاق مردخاي وشارون، حتى أن حزب شينوي لم يحقق انطلاقته القوية إلا بعد أن استلم قيادته يوسف لبيد.

وسنستعرض خلال الصفحات القادمة عددا من هذه القيادات التي برزت معها أحزاب الوسط من أجل فهم دور وتأثير القيادة في تكوين أحزاب الوسط.

أ- يغئال يادين- داش:

ولد يغئال يادين في القدس عام 1917م وانضم إلى الهاغاناه في عام 1933م , وأصبح شخصية رئيسية فيها، وكان ضابط عملياتها، وعُيّن في نهاية عام 1947م قائدا للعمليات البرية في الهاغاناه، وساعد في وضع وتنفيذ العديد من الاستراتيجيات المستخدمة في حرب عام 1948م، بعد قيام إسرائيل أصبح الرجل الثاني بعد رئيس الأركان العامة يعقوب دوري خلال معارك 1948م ، وأصبح ثاني رئيس أركان لجيشها، وعمل في هذا المنصب 1949-1952م . خلال فترة ولايته، قام بإعداد الجيش النظامي، ونظام الخدمة العسكرية الإجبارية، والاحتياطية. ترك الجيش في عام 1952م في أعقاب تنفيذ سلسلة من التقليصات في ميزانية الجيش ، فاتجه نحو دراسة علم الآثار في الجامعة العبرية في

---

* تشير الكاريزماتية إلى الجاذبية الكبيرة والحضور الطاغي الذي يتمتع به بعض الأشخاص، وهي القدرة على التأثير على الآخرين إيجابيا بالارتباط بهم جسديا وعاطفيا وثقافيا، سلطة فوق العادة، سحر شخصي وشخصية تثير الولاء والحماس.

القدس. نال شهادة الدكتوراه في عام 1955م على أبحاثه في واحدة من مخطوطات البحر الميت، ولهذا حصل على جائزة إسرائيل في الدراسات اليهودية في عام 1956م (منصور، 2009،ص522).

بدأ يغئال يادين يظهر على الحلبة السياسية عام 1976م وبرز اسمه كمنقذ وكرجل مبادئ نظيف لم يتلوث اسمه بالفساد العام ولا بتقصير حرب 73، ويادين هو ثاني رئيس أركان في الجيش الإسرائيلي، وعمل مستشارا لرئيس الوزراء بن غوريون في حرب السويس 1956م ومستشارا لرئيس الوزراء ليفي أشكول عشية حرب حزيران 1967م، وعرضت حكومات حزب العمل عليه عدة مرات الانضمام إليها فرفض، وهو من أنصار بن غوريون الذي تنبأ بأنه سيكون رئيسا للوزراء بعده، وبعد حرب تشرين 1973م طلب يادين من رئيسة الوزراء غولدا مائير تسليمه وزارة لشؤون المفاوضات مع العرب فرفضت، وبعد الحرب اشترك في لجنة أغرانات التي حققت في أسباب التقصير، وبعد ذلك بدأت تتجمع حوله شخصيات من مختلف الأوساط ومن أصحاب الآراء المختلفة (مجلة الارض، 21-10-1978، ص10).

أعلن يادين خوضه العمل السياسي من خلال تأسيس الحركة الديمقراطية عام 1976م والتي تحولت إلى حزب "داش" (الحركة الديمقراطية للتغيير)، وهو حزب سياسي خصص لإصلاح النظام الانتخابي. وفي انتخابات عام 1977م، فاز الحزب بـ 15 مقعدا في الكنيست وانضم إلى حكومة الليكود. وعلى الرغم من أن الحزب قد تم حله بعد عامين إلا أن يادين ظل نائبا لرئيس الوزراء من 1977م إلى 1981م، ولم يترك يادين أي طابع تغيير على عمل الحكومة، وبعدما لم يتمكن حزبه من إعادة بناء نفسه أعلن عن اعتزاله العمل السياسي وعودته إلى العمل الاكاديمي وأبحاثه حتى وفاته في عام 1984م (منصور، 2009،ص522).

يتبين لنا مما سبق أن يادين كان شخصية مؤثرة في الواقع الإسرائيلي من خلال قيادته أركان الجيش ونبوغه في مجال الآثار، مما جعل الأحزاب الإسرائيلية تتهافت عليه وخاصة حزب العمل إلا أنه آثر أن يشكل حزبا خاصا به من أجل أن ينافس الحزبين الكبيرين، وهو ما تحقق لفترة قصيرة من الزمن.

ب-أريئيل شارون- كاديما:

هو اريك شانيرمان وُلد العام 1928م في كفار ملال "تل ابيب" وانخرط في صفوف (الهاغاناة) وكان رئيس وحدة في كتيبة الكسندر في حرب عام 1948م، كُلف بتشكيل وحدة 101 بعد ان قام بتنفيذ مجزرة قبية العام 1953، ثم تولى قيادة الوحدة 890 للمظليين والتي دمجت في صفوفها وحدة 101، وكُلف بكل العمليات الوحشية المرتكبة بذريعة الرد على هجمات العرب والفدائيين الفلسطينيين، تولى قيادة فرقة مظليين خلال حرب سيناء العام 1956، ونجح في تحقيق انتصارات خلال حرب عام 1967م ما رفع شعبيته كبطل في إسرائيل، عُين مطلع العام 1970م قائدا للواء الجنوب في الجيش وقاد حملات اغتيالات واعتقالات كبيرة ضد المقاومين الفلسطينيين في غزة، تولى قيادة فرقة عسكرية خاصة نجحت في تنفيذ خطة عبور قناة السويس في حرب 1973، لكن بسبب تصريحاته أُعلن عن إقالته من الخدمة العسكرية، لجأ إلى النشاط السياسي في حزب الليكود، وعُين فترة مستشارا لرئيس الوزراء اسحاق رابين بعد خلافه مع الليكود، إلا أنه تولى حقيبة الدفاع ضمن حكومة مناحيم بيغن، ودعا إلى ضرورة التخلص من منظمة التحرير الفلسطينية وإخراجها من لبنان، ونفذ اجتياح بيروت وحدثت مجزرة صبرا وشاتيلا مما أدى إلى اقالته من وزارة الدفاع عقب لجنة كاهان التي اتهمته بالمشاركة في المجزرة، تولى رئاسة الليكود بعد فشل نتنياهو في انتخابات رئاسة الوزراء 1999م، وقام شارون بجولة استفزازية في 28-9-2000م للحرم القدسي مما أشعل انتفاضة الأقصى، وفاز بعدها في انتخابات رئاسة الوزراء عام 2001، وأعلن انسحابه من الليكود عام 2005 وأسس حزب كاديما، إلا انه أصيب بجلطة دماغية ألزمته المستشفى (منصور، 2009، ص276). وأُعلن عن وفاته في بداية العام 2014 عن عمر ناهز 85 عاما بعد غيبوبة طويلة استمرت ثماني سنوات.

فتش الإسرائيليون عن حل لمشاكلهم الأمنية والاقتصادية ورأوه في شخصية شارون، وهذا ما يسمى بشخصنة القرار حيث تعني أن يصبح القرار بيد شخص واحد، كما هو شارون بغض النظر عن البرنامج السياسي، وتنبع كاريزما شارون من كونه رجل أمن، ويعدد البروفيسور زئيف شطيرنهل أسباب جاذبية شارون الذي أقام حزب كاديما: فهو أكد لليسار أن لا شيء ثابت بدون تغيير، وللمركز برز كبطل يقوم بالانسحاب من غزة متجاهلا الفلسطينيين، وانسحب من غزة حتى يكون له حرية التصرف في الضفة وليرضي الولايات المتحدة الامريكية التي هو بأمس الحاجة إليها (اغبارية، 2006، ص28: 29).

ويعود سر نجاح كاديما للإعجاب بشخصية أريئيل شارون – رغم دخوله بغيبوبة–، وذلك ليس لمبادئه أو خططه وإنما تعود قوة شارون إلى الصورة التي رسمها في أذهان الإسرائيليين بأنه الوحيد الذي يستطيع كسب تأييد للقيام بانفصال عن الفلسطينيين، وأنه الوحيد الذي يستطيع تبديد مخاوفهم، ونجح في عكس صورته بأنه قائد يشع قوة (اغبارية، 2006، ص88–89).

ولا يخفى على أحد الإضافة الكبيرة التي شكلتها شخصية شارون على حزب كاديما الذي أنشأه، والذي تحول سريعا إلى الحزب الأول في إسرائيل، واستطاع كسر احتكار حزبي العمل والليكود لتشكيل الحكومة الإسرائيلية، إلا أن غياب شارون ودخوله في غيبوبة أثر على الحزب بعد ذلك مما أدى إلى تراجعه رويدا رويدا، حتى كاد أن يختفي عن الساحة في انتخابات 2013م.

ج – يوسف (تومي) لبيد– شينوي:

يوسف لبيد معروف كصحفي ذو توجهات يمينية "معتدلة"، وفق منطق السياسة الإسرائيلية، ولكنه حاد وشرس في مواجهته للحركات الأصولية اليهودية، عارضا إياها كحركات ابتزازية لخزينة الدولة، وضد فرض الإكراه الديني، ومع تحرر كل الأنظمة من الشرائع اليهودية، وغيرها، وعلى أساس هذه الأجندة، قاد حركة "شينوي" بعد انشقاق جزء منها عن حركة "ميرتس" في انتخابات 1999م، وحقق للحركة 6 مقاعد، وفي انتخابات 2003م قفز إلى 15 مقعدا، وبعد اعتزاله الحياة السياسية تحطمت الحركة كليا في انتخابات 2006م، ولم تحصل سوى على بضع آلاف من الأصوات، لأنها رفعت مستوى التوقعات عاليا منها في قضايا الإكراه الديني، ولم تحقق شيئا، وطغت الضبابية على نهجها السياسي، وغيرها من الأسباب (جرايسي، 4–8–2012).

ولم يرتبط حزب في إسرائيل ارتباطا وثيقاً بزعيمه، مثلما هي الحال في حزب شينوي، فلا يكاد يعرف كثير من الناخبين في إسرائيل من شينوي سوى زعيمه يوسيف لبيد، ذلك الصحفي العجوز الداهية الذي مارس الحياة الإعلامية زمناً طويلاً، أظهر خلالها مواقف صريحة وجريئة في شتى القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دغدغت مشاعر الغالبية العظمى في الشارع الإسرائيلي، وتجرأ على انتقاد سياسات رؤساء حكومات إسرائيل دون استثناء، في وقت شاب مواقف هؤلاء الزعماء الكثير من الغموض والتردد. وقد أعطته مشاركته الدائمة في البرنامج التلفزيوني الشهير (بوبوليتكا)، صورة

محددة وفظة، حيث ظهر من خلالها (رجل المركز –اليمين، الحاد الكاره للمتدينين، الصهيوني المتخم) (المسلمي، 2003).

وبالمقارنة مع ما كان يحصل عليه حزب شينوي بعد انشقاقه عن حركة داش في بداية الثمانينيات حيث لم يتجاوز الثلاثة مقاعد، وما حصل عليه في انتخابات عامي 1999 و 2003م بعد أن تزعمه يوسف لبيد، يكشف لنا حجم الزخم الذي أضافته شخصيته لهذا الحزب الوسطي، والذي لم يستطع بعدها أن يتخطى نسبة الحسم بعد أن تركه لبيد قبل انتخابات 2006م.

د– يائير لبيد– يش عتيد:

بعد مسيرة مهنية في التلفزيون، ترك لبيد (49 عاما) –الذي كان أحد كاتبي الافتتاحيات في صحيفة يديعوت أحرونوت– الصحافة لكي يؤسس حزب "يش عتيد" ويباشر التحضير للانتخابات التشريعية. وهذه "الوسطية" التي يتمتع بها "ذو الملامح الجذابة" ورثها عن والده وزير العدل السابق والصحفي السابق أيضا يوسف لبيد المعروف بـ"تومي"، الذي ترأس حزبا علمانيا مناهضا بشدة لليهود المتطرفين (شينوي) وقد توفي يوسف لبيد في 2008م. وركز لبيد الإبن–الذي قدم نفسه على أنه "حامل لواء الطبقات الوسطى"– حملته الانتخابية على حقوق العلمانيين والدفاع عن الطبقات الوسطى التي أنهكت بسبب ارتفاع أسعار المساكن، وعبرت عن ذلك بالنزول إلى الشوارع بكثافة في صيف 2011م وخصوصا في تل أبيب. وقال لبيد –المولود في تل أبيب– لصحيفة جيروزاليم بوست "نحن لسنا حزبا من وسط اليسار، نحن حزب وسط الوسط. نحن حزب الطبقة الوسطى الإسرائيلية". ولبيد –الذي يحظى بشعبية كبرى– ملاكم هاو، ويمارس الفنون القتالية، وكاتب روايات أيضا مثل والدته شولاميت لبيد التي كانت روائية إسرائيلية معروفة، ويهوى التمثيل أيضا (موقع الجزيرة نت، 23–1–2013).

وحسب رأي أغلبية المحللين السياسيين الإسرائيليين، لم تكن الانتخابات البرلمانية الأخيرة سياسية بالمطلق، والدليل على ذلك أن الفائز الأكبر في هذه الانتخابات كان رجلا غير سياسي بشكل كبير، إنه يائير لبيد الذي انتقل في طرفة عين ليكون اللاعب الثاني على مسرح السياسة الإسرائيلية بعد نتنياهو، فلقد رأى الناخب الإسرائيلي في لبيد نموذجا يحتذى به للحلم الإسرائيلي، فهو يبدو بمظهر جيد ويتكلم بصورة جيدة، وهو غير متطرف (المسلمي، 2013، ص68).

ويظهر من هذا مدى تأثير وجود قيادات ذات جاذبية قوية في إنشاء أحزاب الوسط، لما لهذه القيادات من قدرة على حشد الجماهير وإقناع الناخبين ببرامجهم والتفافهم حول أحزابهم، لأن الجماهير تسعى خلف القيادات القوية التي تعتبرها الأقدر على تحقيق أحلامها.

ثانيا: الطموحات الشخصية

فقد "الليكود" و"العمل" الكثير من قوتيهما لسبب مهم وهو الظاهرة الإسرائيلية المميزة التي يجتاز معها ساسة كانوا في مواقع رئيسة في أحزابهم، الخطوط. وهؤلاء القادة الذين يعتزلون أحيانا على أثر الخسارة في الانتخابات التمهيدية يشعرون بأنهم أكبر من الأحزاب التي كانوا يقودونها، أي يعتقدون أنها تفقد من قوتها. وهذه الرسالة لا تغيب عن نواظر مصوتين كثيرين. بعد عدد الاستقالات من هذا النوع لرؤساء "الليكود" و"العمل" جاءت النهاية الحقيقية لعصر الحزبين في العام 2005م حينما ترك أرئيل شارون، رئيس "الليكود" المنتخب، "الليكود" وأنشأ حزبا خاصا به هو "كديما". وانسحب معه إيهود أولمرت وشاؤول موفاز وتسيبي ليفني وتساحي هنغبي من "الليكود"، وشمعون بيريس وحاييم رامون وداليا ايتسيك من "العمل". وفي الانتخابات بعد ذلك حصل "كديما" على 29 من مقاعد الكنيست و"العمل" على 19 مقعدا و"الليكود" على 12 مقعدا. وتدهور الوضع فقط منذ ذلك الحين. وفي الفترة الأخيرة ترك عمير بيرتس وعمرام متسناع حزب العمل، وانضما إلى ليفني التي تركت حزبها هي أيضا (ارنس، 11-2-2013).

ويتبين بقليل من التمحيص أن مسارعة الساسة من اليمين واليسار للانضمام لحزب " كاديما " لم تكن بفعل البرنامج السياسي للحزب الجديد، بل لحرص هؤلاء الساسة بشكل واضح على مصالحهم الشخصية وضمان مستقبلهم السياسي. فمثلاً، معظم النواب الذين تركوا الليكود وانضموا لشارون كانوا من النواب الذين لم يكن لديهم أي أمل في الفوز بترشيح الليكود لهم في الانتخابات القادمة في مكان مضمون. وبإمكاننا أن نشير إلى وزير الحرب شاؤول موفاز الذي كان حتى قبل أربع وعشرين ساعة من انضمامه لحزب " كاديما " يهاجم شارون ويتهم حزبه الجديد بأنه يهدد مستقبل الدولة العبرية، وأخذ يشكك في قدرات شارون القيادية ويطعن في الدوافع التي تحركه لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الدولة. لكن موفاز بعد أن أدرك أنه سيخسر التنافس على زعامة حزب الليكود، وأنّ عضو لجنة مركزية هامشي في الليكود مثل موشيه فايغلين سيحصل على عدد من الأصوات أكثر منه في هذا

التنافس، كما دلت استطلاعات الرأي، فقد تملكه الفزع، و سارع إلى ترك الليكود وانضم ل " كاديما "، مقابل وعد من شارون له بأن يبقيه في منصب وزير الدفاع في الحكومة القادمة في حال كلف بتشكيلها. وكان تساحي هنغبي، أحد أبرز الصقور في الليكود، وهو الذي خلف شارون في رئاسة الحزب بعد أن انشق عنه، أعلن الانضمام لحزب " كاديما " في اليوم الذي أوصت الشرطة بتقديم لائحة اتهام ضده بسبب أعمال فساد أثناء تبوئه منصب وزير البيئة. وما ينطبق على موفاز وهنغبي ينطبق على الزعيم السابق لحزب العمل شمعون بيريس الذي أعلن انضمامه لحزب " كاديما " فقط بعد أن خسر التنافس أمام عمير بيريتس، وبعد أن تلقى وعداً علنياً من شارون بأن يشغل أي منصب يختاره في الحكومة القادمة. بيريس برر انضمامه لحزب شارون بالقول إن هذه الخطوة " تخدم هدفه لتحقيق السلام "، معتبراً أنه فقط يمكن الاعتماد على شارون في تحقيق تسوية سياسية مع العرب. واعتبرت وسائل الإعلام في إسرائيل أن انضمام بيريس لحزب شارون يدل مرة أخرى على أن هذا الشخص لا يعرف الخسارة بشرف (النعامي، 2006).

ويمكن تبرير قيام العديد من الشخصيات الإسرائيلية بترك أحزابهم ولجوئهم إلى أحزاب الوسط لأنه من الصعب على عضو حزب العمل الانتقال إلى حزب الليكود والعكس صحيح، فكان الخيار أمامهم الانضمام إلى حزب وسطي يحقق طموحهم في البقاء تحت الأضواء ويثبت أنهم يستطيعون المحافظة على مكانتهم، إلا أن اللافت هو أن كثيرا منهم يعود إلى حزبه الأصلي بعد ذلك، كما حصل في حزب الوسط الذي عادت معظم قياداته إلى حزب الليكود الذي انشقت عنه سابقا.

المبحث الثاني: أسباب اقتصادية

شكلت الأسباب الاقتصادية عاملا مهما في نشوء أحزاب الوسط في إسرائيل، حتى أن بعض المراقبين اعتبر ظهور هذه الأحزاب للإجابة عن الأسئلة الاقتصادية التي تواجهها دولة إسرائيل والفروقات الكبيرة بين الطبقات، وهناك من اعتبر أحزاب الوسط "فقاعات" من أجل امتصاص حالات الغضب التي تنشأ نتيجة الأزمات الاقتصادية، ويقول عصام مخول في هذا الجانب: "إن الدور التاريخي الذي تضطلع به وتتناوب عليه منذ أكثر من ثلاثة عقود، "فقاعات سياسية" على الساحة البرلمانية الإسرائيلية، على نسق "يش عتيد" و"شينوي" و"داش"، في كل مرة يرتفع فيها منسوب أزمة الحكم القائم في إسرائيل، وفي كل مرة تتراكم مظاهر الغضب والاحتجاج الشعبي، يتلخص في امتصاص الأزمة

وحرف حركة الاحتجاج عن مسارها، وإنقاذ النظام الذي أوصلت سياسته إلى الأزمة، وتثبيت علاقات القوة الطبقية القائمة ولو بثمن تبديل الأدوار واستبدال بعض النخب" (مخول، -2013).

المطلب الأول: الاحتجاجات الشعبية

لم تكن الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها إسرائيل عام 2011م هي الأولى في تاريخ هذه الدولة، بل حصلت عدة مرات كان أبرزها التي قادتها حركة الفهود السود.

نشأت حركة الفهود السود في إسرائيل في عام 1971م، احتجاجا على ما درج على تسميته بالتمييز الطائفي، مشكلة التمييز الطائفي في إسرائيل نجمت أساسا عن الفوارق الاجتماعية والتربوية والثقافية بين اليهود الذين قدموا إلى إسرائيل من الدول العربية، وبين اليهود الذين قدموا إليها من أوروبا، والذين شكلوا الأغلبية فيها, قبل إقامة إسرائيل، واقتبس اسم الحركة، من حركة الفهود السود الأميركية، التي عملت خلال الستينيات في الولايات المتحدة، من أجل تحقيق المساواة للسود هناك. وتمثل نشاط حركة الفهود السود في إسرائيل في تنظيم مظاهرات احتجاجية، تحولت بعضها إلى اشتباكات عنيفة مع أفراد الشرطة, وكذلك في نشر بيانات عبرت فيها عن مواقفها ومطالبها الاجتماعية. ومع أن نشاط حركة الفهود السود استمر حوالي عامين فقط، إلا أنه أثار ردود فعل قوية لدى الرأي العام الإسرائيلي، وحدا بالحكومة الإسرائيلية آنذاك إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة القضايا الاجتماعية التي عانى منها اليهود الشرقيون. علاوة على ذلك, حدا نشاط الفهود السود بالأحزاب السياسية, ولا سيما حزب (غاحال), الذي تحول فيما بعد إلى حزب الليكود – التكتل, إلى إدراج القضايا الاجتماعية، والتمييز الطائفي, في مقدمة برامجها الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت ذاته، أخذت الأحزاب الإسرائيلية تشجع اليهود الشرقيين على لعب دور فعّال وقيادي في صفوفها، مما أدى إلى ازدياد تدريجي في نفوذهم, وإلى دعم مكانتهم داخل المجتمع الإسرائيلي (موقع راديو إسرائيل، 21-2-2012).

وعادت موجة الاحتجاجات الشعبية بصورة أكبر بعد عشرات السنوات، فاندلعت موجة احتجاجات اجتماعية في صيف 2011م لم تعرف إسرائيل مثيلاً لها في السابق، وكان تقرير بنك إسرائيل المركزي بشأن أوضاع إسرائيل الاقتصادية خلال 2011م، أكد أن سياسة الحكومة الاقتصادية – الاجتماعية تسببت بزيادة الفجوات الاجتماعية، وحالت دون حصول المواطنين على الخدمات التي

توفرها الدول المتطورة، ولم تساعد الفئات العشرية الدنيا التخلص من الفقر. ولفت التقرير إلى أن حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية في ذلك الصيف كانت ناجمة عن غلاء المعيشة، وارتفاع أسعار السكن، وعدم تطبيق سياسة عادلة في مجال جباية الضرائب (شلحت، 2013، ص86).

وبدأ الاحتجاج على أزمة السكن يوم الخميس (14.7.2011)، بمبادرة طلاب من جامعة تل أبيب يعانون من ارتفاع أجور السكن، ومواطنين عاديين يواجهون صعوبة في شراء شقق بسبب الارتفاع الهائل في أسعارها. وعمّ الاحتجاج جميع أنحاء إسرائيل تقريبا، من جنوبها إلى شمالها. وذكرت تقارير أن أسعار البيوت في منطقة تل أبيب تبدأ من 430 ألف دولار على الأقل، بينما تبلغ أجرة السكن 1900 دولار على الأقل. وتنخفض الأسعار في المدن الأخرى لكنها تعتبر مرتفعة قياسا بمعدل الدخل في إسرائيل (مدار، 21-7-2011).

وهناك من يعتبر هذه الحركة تعبيرا للتذمر الشديد الذي يعم أبناء الطبقة الوسطى الذين يضطرون إلى تحمل القسط الأكبر من أعباء الضرائب والدفاع عن إسرائيل، دون أن تشارك شرائح واسعة من المجتمع الإسرائيلي هي الأخرى، في تحمل تلك الأعباء. كذلك، وبخلاف حركة الفهود السود، لم تستهدف الحركة الاحتجاجية الأخيرة الحكومة أو الجهات السياسية، وإنما طريقة الاقتصاد الرأسمالية ورجال الأعمال الأثرياء المهيمنين على مرافق الاقتصاد في البلاد (موقع راديو إسرائيل، 21-2-2012).

المطلب الثاني: استفادة الأحزاب من الاحتجاجات

حاولت الأحزاب الإسرائيلية الاستفادة من موجة الاحتجاجات الشعبية، وطرحت الأحزاب والقوائم السياسية خلال حملتها الانتخابية الأجندة الاقتصادية – الاجتماعية في مقدمة دعاياتها. وكان السبب الرئيس لانتخابات 2013م ما آلت إليه الحالة الاقتصادية في إسرائيل من ارتفاع في الأسعار وغلاء المعيشة، واتساع رقعة البطالة، وانهيار متسارع للطبقة الوسطى، وأدى عدم نجاح حركات الاحتجاج الاجتماعي في صيف 2011م في إحداث تغيير جوهري، إلى التمهيد لنجاح بعض الأحزاب الجديدة والقديمة في ركوب موجة المطالب الاجتماعية، وبالتالي حصد عدداً وافراً من مقاعد الكنيست. فالحلول المطروحة هي توزيع العبء؛ أي مشاركة المتدينين المتزمتين (الحريديم) والعرب في "إسرائيل "

بالانخراط في الخدمة العسكرية أو المدنية، وإحداث إصلاحات في بنية الحكم، والنقاش واسع في هذا الأمر (مركز الزيتونة، 31-1-2013).

وفرضت حملة الاحتجاج الاجتماعية التغيير على الخطاب العام في إسرائيل، وجعلته يركز على القضايا الداخلية- المدنية، وأدت إلى إزاحة المشكلات القومية. لكن لا يعني ذلك أن المشكلات الكبيرة والمعقدة الماثلة أمام إسرائيل ستختفي، وفي طليعتها الأزمة الاقتصادية العالمية، والهزة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية، وأزمة البرنامج النووي الإيراني (شلحت، 2013، ص76).

وآذنت هذه الحركة بولادة الحزب الجديد «يش عتيد » بزعامة الإعلامي يائير لبيد، الذي أكد أنه سيركز أيضًا على جدول الأعمال الاقتصادي- الاجتماعي. ويعود الفوز الاستثنائي الذي حققه حزب «يش عتيد» في انتخابات الكنيست 19 إلى عدد من العوامل، بينها حملة الاحتجاج الاجتماعية التي اندلعت في صيف 2011، وعدم وجود حزب وسط آخر قوي (شلحت، 2013، ص74).

وهيمن خطاب الاحتجاج على برنامج حزب يش عتيد الذي رفع لواء مطالب الطبقة الوسطى، ونجح في أن يصبح الحزب الثاني من حيث قوته في الكنيست بعد مضي أشهر معدودة على تأسيسه، والأحزاب القديمة، مثل العمل وميرتس، اللذين نجحا في زيادة أو حتى مضاعفة تمثيلهما. وقد يكون من المنطقيّ أن نفترض أن أثر هذه الحركة قد انعكس في السلوك الانتخابيّ وفي أنماط التصويت، خاصة بعد أن قامت هذه الأحزاب بترشيح بعض قيادات الاحتجاج في صفوفها ووصول بعضهم إلى الكنيست (الصالح، 2013، ص217).

واستطاع حيّز حركات الاحتجاجات أن يحدث تغيرا ولو طفيفا حتى في نوعية مصطلحات الخطاب العام التي غابت عن القاموس الإسرائيلي كالاستغلال والأنانيّة والرأسمالية المتوحشة، وغيرها وحتى الرجوع إلى كارل ماركس أحيانا. هذا الحيّز والذي أفرز أحزابا سياسيّة في الماضي وفي الحاضر باعتبارها وسطيّة وتعنى بشؤون فئات الطبقة الوسطى لن يشكل الضمانة المستقبليّة لا في السياسة ولا في الاقتصاد. فالحصانة الاقتصاديّة في إسرائيل وعلى رغم مرورها بالأزمات الدوريّة للرأسمالية الاحتكاريّة ما زالت تمسك في زمام الأمور السياسيّة تعاملا مع تغليب السياسي على الاقتصادي في الحالة الإسرائيليّة (خالد، 24-2-2013).

ويتضح مما سبق أن الاحتجاجات الشعبية كان لها دور مهم في نشوء بعض أحزاب الوسط، أبرزها حزبا شينوي عام 1973م وداش عام 1977م مستثمرين الاحتجاجات الشعبية التي قادتها حركة الفهود السود، وهو ما تكرر بعد ذلك بعشرات السنين، عندما استغل يائير لبيد الاحتجاجات الشعبية عام 2011م ليبرز كمدافع عن مطالب المحتجين، ويحصد نجاحا كبيرا.

المبحث الثالث: أسباب اجتماعية

تبرز الأسباب الاجتماعية كعامل مهم في نشوء أحزاب الوسط، وأبرزها الطبقة الوسطى التي تمثل ثقل أحزاب الوسط، وتعتبر هذه الأحزاب نفسها مدافعة عنها لأنها في وجهة نظرها تتحمل العبء الأكبر في المسؤوليات في إسرائيل.

المطلب الأول: الطبقة الوسطى في إسرائيل

منذ أن انطلقت حركة الاحتجاج في صيف 2011م انشغل الخطاب العام في إسرائيل بالطبقة الوسطى، حتى كاد هذا المصطلح لا يغيب عن صفحات الجرائد ونشرات الأخبار والتقارير المنشغلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وقد اكتسب الاهتمام بالطبقة الوسطى اهتمامًا أكبر مع بدء المنافسة الانتخابية في الشهرين الأخيرين من 2012م، إذ هنالك أحزاب حقّقت مكاسبها الانتخابية برفعها لواء الطبقة الوسطى ومصالحها ومجابهة السياسة المالية التي تؤدي إلى تآكلها، مثل حزب «يوجد مستقبل » –يش عتيد– برئاسة يائير لبيد وحزب العمل برئاسة شيلي يحيموفيتش وغيرهما. ويتوقع المحللون السياسيون في إسرائيل أن تثبت الدراسات التي سوف تجرى، كما هو متبّع في أعقاب كل انتخابات برلمانيّة، أن هذه الأحزاب حصلت على قسم كبير من أصواتها بسبب اهتمامها بمطالب الطبقة الوسطى، وهي التي رفعتها حركة الاحتجاج في أوج نشاطها واتساعها. ومن المعروف أنّ عام 2011م شهد اندلاع موجات احتجاج كثيرة غطت مجتمعات عديدة في إسرائيل ودول العالم، دلّت شعاراتها ومطالبها على الصعوبات التي تواجهها الطبقة الوسطى في كل من هذه المجتمعات (الصالح، 2013، ص213).

وتوجهت احزاب الوسط في اسرائيل نحو الشرائح المتوسطة التي تقوم الفكرة الاساسية لدى الليبراليات الغربية على اساس أن الطبقات الوسطى تمثل دينامو هذه المجتمعات، ويبدو أن مثل هذه الرؤية قد تأثر بها كافة من قاموا بإنشاء الاحزاب الاسرائيلية محل البحث، والمفارقة في الامر أن الأصل في الشرائح الوسطى هي انها فئات "رجراجة" ومترددة ومتنقلة بين اليمين واليسار رغم حيويتها.

والتعريف المعتمد للطبقة الوسطى لدى الأوساط الرسمية ومعاهد الأبحاث المتخصصة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، ووسائل الإعلام في إسرائيل يعتبر أنها "تتكون من الأسر التي يرأسها معيل موظف (أو موظفة)، ويتراوح دخلها بين 75 % - 125 % من منتصف الدخل للأسرة، قبل خصم الضرائب". أما الطبقتان الدنيا والعليا فتتكونان من الأسر التي تتقاضى أقل من 75 % من مُنتصف الدخل أو ما يزيد عن 125 % منه. نستنتج مما تقدّم أن حجم الطبقة الوسطى يعتمد إلى حدّ كبير على السياسة المالية للدولة وعلى الشبكة الاجتماعية التي توفرها وعلى سياسة الضرائب، وبكلمات أخرى، فإن اتساع الطبقة الوسطى واستقرارها بعد مدفوعات التحويلات الحكومية والضرائب منوط بسياسة الرفاه الواسعة والخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية التي تضمنها الدولة لسكانها. يفسّر هذا حقيقة أن الطبقة الوسطى في إسرائيل آخذة في التآكل بسبب مواصفات سوق العمل وسياسة الرفاه، وهو ما أدّى إلى اتساع الفوارق الاجتماعية، وإلى فجوات أوسع في توزيع الدخل. وقد كانت هذه التطورات في البنية الطبقية في إسرائيل متوقعة على ضوء تراجع إسهام العاملين في الدخل القومي، وسياسة تقليص الإنفاق الحكومي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والتقليصات الواسعة في شبكة الضمان الاجتماعي في العقد الأخير، على أقل تقدير (الصالح، 2013، ص214).

ويرى عزمي بشارة أن بروز الطبقة الوسطى في إسرائيل جاء بعد أن عززت المساعدات والاستثمارات التي تلقتها إسرائيل عقب حرب 1967م من نشاط رأس المال اليهودي الخاص واقتصاد السوق، وبالتالي من حجم ومكانة الطبقات الوسطى اليهودية، وطرأ في هذه الفترة ارتفاع كبير على مستوى المعيشة في إسرائيل، كما توسع قطاع الخدمات وتوسعت الطبقة الوسطى في المدن على حساب العمل المأجور، وتحالفت قطاعات جديدة من الطبقات الوسطى اليهودية مع فئات واسعة من اليهود الشرقيين، ولكل أسبابه، فقد استفادت الطبقة الوسطى من هذا التحالف في الوقوف في وجه الخصخصة (بشارة، 2005، ص208: 209).

و"ازداد حجم الفئات الوسطى بعد السبعينيات عقب دخول بعض من فئات العمال إلى أوساطها جراء الانقلاب السياسي الاقتصادي في العام 1977م وصعود حزب الليكود بقيادة مناحيم بيغن, هذه الفئات توهمت بالمخارج المالية التي أغدقت عليها السياسة الاقتصادية الجديدة وعلقت في براثن وفكيّ الحرية الاقتصادية وذاقت الطعم اللذيذ لمنهج الحياة المرفهة مقابل الاقتراض الذي أتاحته البنوك التجارية المراقبة عن طريق الحكومة والبنك المركزي- بنك إسرائيل لا تستطيع العودة إلى حياتها اليومية التي كانت قبل العام 1977م. إن دخول هذه الفئات قد زاد من الوزن النوعي الإحصائي لعدد الفئات الوسطى. نسوق هذه الظاهرة التي تتجاهلها المعطيات الرسمية وحتى التحليلات الأكاديمية للاقتصاد الإسرائيلي. إن التحديد بأن حوالي 60% من الأسر الإسرائيليّة (يشمل العرب والحريديم) هي اللب الكمّي للطبقة الوسطى يبدو مبالغا, لكن عندما نأخذ بعين الاعتبار التطور الاقتصادي الإسرائيلي وتحديدا فترة دخول تلك الفئات لهذه الأوساط نستطيع أن نفهم أو نتفهم حجم هذه الطبقة (خالد، 24-2-2013).

وبرزت الطبقة الوسطى من خلال تحالف حزب حيروت مع حزب الليبراليين الذي يمثل الطبقة الوسطى والرأسمالية لتكوين قائمة غاحال في البداية ومن ثم الليكود ليشكل تحالفا ما بين الفئات الأكثر فقرا في المجتمع الإسرائيلي، والفئات الرأسمالية الخاصة (بشارة، 2005، ص217).

ونرى من كل ذلك أن الطبقة الوسطى برزت بشكل كبير بعد حرب عام 1967م، وبشكل أكبر بعد صعود حزب الليكود إلى السلطة عام 1977م وما شكّله من تغير كبير على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال تبنيه رؤية يمينية، وسياسة اقتصادية رأسمالية، وإتاحة الفرصة للطوائف الشرقية "السفارديم" للمشاركة في الحكم بعد فترات طويلة من تهميشهم، كل ذلك أدى إلى ظهور الطبقة الوسطى بشكل واضح.

المطلب الثاني: تبني أحزاب الوسط للطبقة الوسطى

قدم المحلل الاقتصادي الإسرائيلي "سيفر بلوتسكر" عام 2004م تشخيصا أكثر دقة لهذا الوضع عندما كتب عن التحولات السياسية والاقتصادية في إسرائيل والتي أدت إلى تحويل الطبقة الوسطى في إسرائيل إلى الطبقة الأهم من حيث الأحزاب السياسية وعلى رأسها الليكود. وتوصل بلوتسكر إلى أن

الساحة السياسية في إسرائيل تتجه بقوة إلى تنمية أحزاب المركز وتهميش اليمين واليسار وأن النظام السياسي سيتطور إلى ما يشبه الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية أي وجود حزبين كبيرين يتنافسان على تمثيل الطبقة الوسطى التي اتسعت وأصبحت هي الكتلة الرئيسة المحددة للقيم والتوجهات في المجتمع (عكاشة، 2013).

وجاء تأسيس حركة داش استجابة لرغبة العديد من الإسرائيليين وخاصة الطبقات الوسطى، وفي ظل بروز قضايا فساد طالت كبار قادة حزب العمل، فقد أدرك يغئال يادين ضرورة أن تكون الحركة مكونة من مجموعة من الشباب الذين يمثلون كافة شرائح المجتمع من سياسيين ورجال أعمال وأكاديميين شباب (نيوبيرجر، 1997، ص168).

وحين خاضت "شينوي" الانتخابات في العام 1999م بزعامة الصحافي يوسف (تومي) لبيد حصلت على ستة مقاعد، واختارت لنفسها راية محاربة الإكراه الديني، إلى جانب "الدفاع" عن الشرائح الوسطى في المجتمع، بصفتها الشريحة التي تدفع أكبر قسط من الضرائب، وكانت بذلك المنافس الأقوى والأعنف لحركة ميرتس في الصراع على أصوات العلمانيين، الذين يناضلون ضد سياسة الإكراه الديني المتغلغلة في كتاب القوانين الإسرائيلي، وتتدخل في تفاصيل الحياة الدقيقة للفرد في إسرائيل، بدءا من تعريفه كيهودي أم لا، مرورا بشروط زواجه، وحركته أيام السبت والأعياد، وأوقات العمل، والقائمة لا تنتهي (مدار، 25-1-2006).

واستثمرت شينوي جيداً غضب ناخبي الطبقة الوسطى، الذين ما انفكوا يطالبون بتوزيع عادل لموارد الدولة وللأعباء التي يتحملها المواطنون. وليس صدفة أن الكثيرين من مصوتي العمل وميرتس رأوا في يوسف لبيد مصداقية تفوق بأضعاف مصداقية زعمائهم في معسكر اليسار، ورأى جزء كبير من ناخبي اليسار في شينوي بيتاً. لقد قرر أبناء هذه الطبقة في انتخابات 2003م أن يضعوا ثقتهم في يوسف لبيد الجاد والواضح، مقابل تلعثم الأحزاب الأخرى (المسلمي، 2003).

وفيما يتعلق بالقضية الاجتماعية والاقتصادية كان شينوي يعتبر نفسه ممثلاً للطبقة الوسطى التي تضم شرائح واسعة من الشعب الإسرائيلي بدءا من أصحاب المهن الحرة والمستقلين وأصحاب الأعمال

والمدراء والموظفين والعاملين في مجال "الهاي تيك"* وأساتذة الجامعات وصولاً للطلبة الجامعيين والمتقاعدين، وطالب الحزب بتخفيض الضرائب والكف عن توجيه الإعانات للطبقات الأدنى لأن ذلك يشجعها على عدم الدخول إلى سوق العمل، ولم يكن هذا البرنامج يختلف كثيراً عن برنامج الليكود وإن تميز قليلاً عن برنامج حزب العمل الذي يعتبر ممثلاً لليسار مع حزب ميرتيس، وكلاهما كان ما يزال يطالب بالإبقاء على دولة "الرفاه" التي تخصص جزءا من الموارد للطبقات الضعيفة (عكاشة، 1-2-2013).

ويمثل حزب يش عتيد بزعامة يائير لبيد –من حيث فكره وبرنامجه الاقتصادي وتركيبة قيادته – مصالح الشرائح الطبقية الوسطى العليا، والعليا في المجتمع الإسرائيلي. وقد أظهرت نتائج انتخابات الكنيست 2013م أنه قد حصل على أصواته بالأساس (علاوة على أصوات من الجيل الشاب) من اليهود الإشكناز العلمانيين، الذين ينتمون إلى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، ويسكنون عموما في المدن والبلدات الغنية بإسرائيل (المركز العربي للأبحاث، 29-1-2013).

وحقق يائير لبيد هذا الإنجاز لأنه أدرك حقيقتين مهمتين عن واقع الطبقة الوسطى، التي تمثل العمود الفقري للمجتمع في إسرائيل؛ وعمل على أساسهما عند صياغة برنامج حزبه وخلال الحملة الانتخابية لقد أدرك لبيد أن الطبقة الوسطى في إسرائيل تواجه أزمات اقتصادية واجتماعية حقيقية، وأن معظم المنتمين لهذه الطبقة قد ضاقوا ذرعاً بسياسات حكومة نتنياهو الاقتصادية الاجتماعية؛ لكن في الوقت ذاته وعى لبيد أن التوجهات السياسية والأيديولوجيا للطبقة الوسطى من الصراع مع العرب والفلسطينيين؛ هي توجهات يمينية واضحة وجلية. وقد تجلى إدراك لبيد لهاتين الحقيقتين في أنه تبنى جملة المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي رفعتها حركة الاحتجاج الجماهيري في العام 2011؛ وفي الوقت ذاته حرص على عرض مواقف يمينية واضحة في كل ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. فعلى صعيد برنامج الحزب، فقد وعد لبيد بتبني مطالب الطبقة الوسطى، وتعهد بأن تتبنى أية حكومة يشارك فيها سلم أولويات يضمن حل المشاكل التي تعاني منها، وعلى رأسها: ارتفاع الأسعار؛ سيما أسعار الشقق السكنية، وعلى وجه الخصوص في منطقة تل أبيب والوسط، معقل العلمانية الإسرائيلية،

* التقنية العالية (بالإنجليزية: High Tech هاي تيك، اختصارا لـ High Technology) هي التقنية المتواجدة في الوضع الأكثر تقدما المتوفر حاليا، ويتطرق المصطلح في كثير من الأحيان للصناعات المتعلقة بعالم الحوسبة، ولكنه يشمل أيضا الإلكترونيات، البيوتكنولوجيا ومجالات أخرى.

وتقليص مستوى عبء الضرائب، وإدخال إصلاحات جذرية في مجال التعليم والصحة (النعامي، 29-1-2013).

ولاءم يائير لبيد خطابه السياسي وبرنامج حزبه مع ما يريده الجمهور الإسرائيلي، ومع ما تبتغيه الشرائح الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى الأشكنازية بالخصوص، علاوة على ما يريده جيل الشباب. وقد سعى من خلال ذلك إلى بث الأمل في المستقبل، في مقابل ما كان لدى نتنياهو من جمود وانسداد أفق. فقد طرح هذا الحزب أثناء حملته الانتخابيّة شعارات براقة ومطالب عامة تحظى بتأييد غالبية الإسرائيليّين "العلمانيين"؛ مثل "المساواة في الأعباء" و"الخدمة العسكرية للجميع" الموجهة أساسا ضد اليهود المتدينين "الحريديم" وضد العرب في إسرائيل. وشّدد على مطالب تغيير الأولويات في إسرائيل، وعلى تحسين أوضاع الطبقة الوسطى، وحلّ مشكلة السكن، وتخفيف الأعباء المثقِلة كاهل الطبقة الوسطى، وتحسين الجهاز التعليمي، ومكافحة الفساد، وتقليص عدد الوزارات في الحكومة الإسرائيلية، وتغيير النظام السياسي، ووضع دستور لإسرائيل (المركز العربي للأبحاث، 29-1-2013)

واحتلت مسألة الطبقة الوسطى في إسرائيل، مكانتها، أهميتها وما آلت إليه وآفاق تطورها، مركز الصدارة في النقاش العام في إسرائيل خلال الأعوام القليلة الأخيرة، على خلفية المداولات التي جرت في الكنيست حول قانون الميزانية العامة الجديدة للدولة، ارتباطا مع توجهات وتصريحات وزير المالية الجديد، يائير لبيد، الذي حقق وحزبه يش عتيد في الانتخابات البرلمانية الأخيرة إنجازا كبيرا ولافتا بوصفه ممثل الطبقة الوسطى وراعي مصالحها (شلحت، 2013، ص7).

وحصل لبيد خلال حملته الانتخابية على دعم من 87 ثريا، كل منهم قدم للبيد ضمانات مالية في البنوك بقية 27 ألف دولار، وهذا المشهد يوحي أن "حيتان المال" لم يكتفوا بدعم الحزبين الكبيرين، ففي الانتخابات الأخيرة بحثوا عن حزب جديد وهو يش عتيد يتغلغلون من خلاله في جمهور كبير له ميزته وهو جمهور تل أبيب الكبرى حيث الطبقة العليا الميسورة من الطبقة الوسطى وهي قوة اقتصادية مهمة. (جرايسي، 2014، ص31)

ويظهر من خلال ما سبق مدى ارتكاز أحزاب الوسط على الطبقة الوسطى التي اعتبروها العمود الفقري للمجتمع الإسرائيلي وهي التي تتحمل معظم الأعباء ومع ذلك غير ممثلة بالشكل المناسب،

فعملوا على مخاطبتها ودفعها إلى التصويت لهم من خلال تبني شعاراتهم، وهو ما تحقق وحصلت أحزاب الوسط على مقاعد كثيرة من خلال دعم الطبقة الوسطى لهم.

المبحث الرابع: أسباب دينية

شكلت قضية تجنيد الحريديم في الجيش الإسرائيلي قضية هامة في أجندات عدد من أحزاب الوسط، اضافة إلى موضوع الاكراه والاضطهاد الديني والذي كان بمثابة ورقة رابحة في يد هذه الاحزاب الوسطية والتي جعلتها في مقدمة مطالبها من خلال المناداة بضرورة توزيع العبء.

المطلب الاول: الحريديم والاكراه الديني

يضم اليهود المتدينون فرق مختلفة، إلا أن الحريديم منهم هم الأبرز في إسرائيل، خاصة وأنهم هم المسؤولون عن المؤسسة الدينية (رئاسة الحاخامية). والصراع الذي نقصده حصرا هنا هو بينهم وبين العلمانيين ، إذ أنهم هم وحدهم الذين يرفضون التعايش مع العلمانيين، بينما بقية الفرق الأخرى من المتدينين، أقل تشددا مع العلمانيين، وأكثر قبولا لهم، وتسامحا معهم. فهم لا يمانعون في العيش معهم، بل والسكن بينهم مثل "الأرثودكس المحدثون" الذين لا يمانعون أن يسكن بينهم الاخرون. وعلى الرغم من أن المجتمع الإسرائيلي يعاني اليوم من عدد من المشاكل، إلا أن مشكلة الصراع العلماني الديني، تأتي في المقدمة بعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (حسن، 16-10-2010).

ودلت معطيات تم نشرها في أواخر اكتوبر/تشرين أول 2012 على ارتفاع نسبة الشبان الحريديم الذين صادق الجيش الإسرائيلي على عدم تجنيدهم للخدمة العسكرية الإلزامية بموجب النظام المعروف بإسم "توراتهم حرفتهم" والذي يعني السماح لهم بالدراسة في المدرسة الدينية بدلا من أداء الخدمة العسكرية. وكانت قضية تجنيد الحريديم للجيش أحد الأسباب المركزية وراء إنهاء ولاية حكومة نتنياهو الثانية عام 2012م، وفي شهر مايو/أيار 2012 قررت المحكمة الإسرائيلية العليا أنه بحلول الاول من شهر أغسطس/آب 2012 ينتهي سريان مفعول "قانون طال" الذي منح الحريديم امتيازات وإعفاءات من الخدمة العسكرية، ودخل حزب كاديما في الائتلاف الحكومي آنذاك من أجل تطبيق توصيات المحكمة إلا أن رفض نتنياهو ذلك أدى إلى انسحاب كاديما من الائتلاف الحكومي وتقديم موعد الانتخابات.

وتفيد المعطيات الرسمية أن عدد الحريديم في إسرائيل بلغ 736 ألفا في العام 2010م (مدار، 2012، ص6-13).

وتشير سلسلة من التقارير إلى أن جمهور الأصوليين (الحريديم) في إسرائيل ستصل نسبته في غضون 12 إلى 15 عاما، إلى أكثر من 24% من اليهود في إسرائيل، وما يعزز هذه الفرضية، هو تقرير القوى العاملة في الجيش الإسرائيلي، ويشير إلى أن نسبة الشبان الحريديم الذين لن يخدموا في الجيش في هذا العام 2009، ستصل إلى 12%، علما، أن نسبة التكاثر بين هذا الجمهور تنافس النسبة بين العرب، وتشير تقديرات إلى أنهم يتكاثرون بنسبة 4% سنويا، ولربما أكثر، في حين أن إجمالي نسبة التكاثر بين اليهود في إسرائيل هي في حدود 2%، بمعنى أن نسبة تكاثر العلمانيين اليهود قد تدور حول 1,6%، وهؤلاء الحريديم سيشكلون لاحقا قوة سياسية أكبر من اليوم، ومجندة أكثر من غيرها، ولكن الأهم على المستوى الاستراتيجي، فإن هؤلاء سيزيدون العبء الاقتصادي وحتى العسكري، وذلك لأن نسبة المشاركين في سوق العمل في إسرائيل من بين الحريديم، هي الأدنى إطلاقا، وهي أقل من 40%، إضافة إلى أنهم بشكل عام لا يتجندون للخدمة العسكرية الإلزامية، باستثناء البعض، الذي يتوجه إلى خدمة إدارية، وليست عسكرية محضة في الجيش، وتقتطع مؤسسات الحريديم جزءا هاما من الخزينة العامة، وبنظر اقتصاديين فإن هذا صرفا من دون مردود، وفي حال استمر الوضع القائم، فإن هؤلاء سيشكلون عبئا اقتصاديا جديا على الخزينة، وأيضا على الناتج القومي العام كونهم جمهورا غير منتج. (ابراهيم، 23-1-2013)

ونظرا للدور الذي تلعبه الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية فقد حصل المتدينون على مزيد من الامتيازات، وعززوا قوتهم المؤسساتية بشكل يفوق حجمهم الاجتماعي، وتتمثل أهم هذه الامتيازات في إعفاء طلبة المدارس الدينية "الييشيفا" من الخدمة العسكرية خصوصا المدارس التابعة للحريديم (أغودات هتوراة وشاس) حيث بلغ معدل نسبة المعفيين 7,5% سنويا، إلى جانب إعفاء الفتيات المتدينات من الخدمة العسكرية نهائيا، وزيادة دعم الحكومة للعائلات الكثيرة الأفراد وهي شائعة في الأوساط الدينية، وزيادة المساعدات الاجتماعية للمدارس الدينية وطلابها، وتخصيص ميزانيات إضافية لمساعدة المتدينين في السكن. و هذا الوضع أخذ يزداد الاعتراض عليه من قبل الجمهور العلماني بحجة أنه يكرس عدم المساواة بين المواطنين الإسرائيليين. (عبد العالي، 2007)

وظهرت قضية عدم تحمل شريحة المتدينين المتزمتين لنصيبهم من العبء القومي لإسرائيل، منذ قيام دولة إسرائيل، حيث دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة في الجيش، ومنح الوسط الديني نظاما دراسيا منفصلا يعدّ الشباب للدراسات الدينية فقط دون أن يمنحهم أدوات التعليم اللازمة لتولي أي دور فعّال في المجتمع مع زيادة عدد الطلاب المنتفعين، وزادت المبالغ المخصصة للوسط الديني التي لا تجبى من ورائها سوى نسبة قليلة من الضرائب، الأمر الذي أثار استياء كثير من الإسرائيليين العلمانيين الذين يقضون عدة سنوات في الخدمة العسكرية الإلزامية بالإضافة إلى الخدمة الاحتياطية بعد ذلك، فعليهم تكبد الخسائر في الأرواح ودفع مزيد من الضرائب من أجل رفع مستوى حياة الطلاب المتشددين. ورغم أن الاستياء من المتدينين الحريديم كان شائعاً قبل الانتفاضة، إلا أن حالة الإجحاف أصبحت لا تطاق منذئذ. أما المصدر الثاني من مصادر السخط العلماني، هو ما يسميه الإسرائيليون الإكراه الديني، ولا سيما تلك القوانين التي تنص على سبيل المثال، على إغلاق المحلات وتعطيل حركة المواصلات العامة أيام السبت. فضلاً عن أن جميع قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والدفن هي خارج الصلاحيات المدنية، حيث يتولى إدارتها مؤسسات دينية رسمية، وهناك نسبة لا بأس بها من الإسرائيليين المستائين، يقبلون على مضض هذه الإملاءات الدينية، وهذه الشريحة من المجتمع تدافع عن فكرة فصل الدين عن الدولة على غرار النمط الأمريكي (المسلمي، 2003).

ومن هذا يظهر مدى الاحتقان في صفوف العلمانيين في إسرائيل نتيجة ما يرونه من امتيازات تعطى للحريديم دون مقابل سواء من ناحية التجنيد في الجيش أو من عدم دفعهم الكثير من الضرائب وضخ الأموال لهم ولمدارسهم الدينية، إلى جانب محاولة الحريديم فرض نمط عيشهم على الجمهور العلماني في إسرائيل، مما أدى الى وجود عدة احتكاكات فيما بينهم في عدد من المدن الإسرائيلية وخاصة القدس.

المطلب الثاني: استفادة احزاب الوسط من معاداة الحريديم

تشكلت في عصر ما بعد الحداثة قيم وأفكار جديدة قد تشكل تهديدا على القيم الوسطية في إسرائيل، فقوة الحريديم واتساع نفوذهم جعل الكثير من الوسطيين يشعرون أن قيمهم الديمقراطية وأسلوب حياتهم تحت التهديد وهذا ما ساهم في نجاح شينوي عام 2003م. (Rynhold, Sandler, 2007, p.243).

وزادت الأحزاب ذات التوجه العلماني شعبيتها نتيجة ما يعتبره الرأي العام الإسرائيلي ممارسة ابتزازية من قبل الأحزاب الدينية، ومع تزايد التوتر بين الأحزاب الدينية المتصلبة في الشؤون الدينية، مثل حزب شاس، وهي ما يطلق عليها بالأحزاب الحريدية، وبين ما يسمى بالوسط العلماني، التي أخذت تحتج على الوضع القائم، وتدعو إلى تغييره وإعادة النظر فيه، تحول حزب صغير مثل حزب شينوي إلى الحزب الثالث انتخابيا عام 2003م بسبب تركيزه في الحملة الانتخابية على مهاجمة الأحزاب الدينية الحريدية (عبد العالي، 2010، ص233).

سلّمت دولة إسرائيل في القرن الماضي بالسلطة الشمولية للجهاز الحريدي داخل طائفته، وأملت أن تشبع بذلك شهوته إلى السيطرة. ومن المفهوم ضمنا أن العكس هو الذي حدث لأن الشهوة زادت مع الطعام. وسعى الساسة الحريديون منتشين بقدرتهم لا على أن يكونوا لسان الميزان في حكومات إسرائيل فقط بل الميزان نفسه، ووسعوا مجالات حكمهم لتشمل قضايا في قلب الرسمية الإسرائيلية من غير أن يشاركوا في بنائها بالفعل. في مقابل ذلك بدأ الإسرائيليون غير الحريديين يصرفون زمنا وجهدا أكبر إلى شؤونهم الخاصة. وأرهقت قوة تدخل المؤسسات الحريدية أعصابهم وأصابتهم بالجنون وردوا بأعمال لم تكن ترمي إلى المس بالحريديين بل إلى تسهيل حياة الطبقة الوسطى المدنية المشغولة مثل مجمعات تجارية مفتوحة في أيام السبت، ورحلات جوية في شركات إسرائيلية في أيام السبت والأعياد، وشبكات طعام غير حلال ومراسم زواج لا يُسيرها حاخامون حريديون. فلم يكن صعود أحزاب وسط علمانية ليبرالية كبيرة مثل "شينوي" و"كديما" ظاهرة موضة عابرة اذاً، حتى حينما كانت الأحزاب نفسها تمضي وتغير أسماءها. إن هذه الحركات عبرت تعبيرا أصيلا عن مخاوف الطبقة الوسطى من تحريد سريع للدولة وتحول المجتمع إلى حريديم (بلوتسكر، 3-7-2013).

وبسبب ظهور الأحزاب الدينية وتأثير المتدينين في المجتمع الإسرائيلي نشأت أحزاب علمانية جديدة كرد فعل على تأثير المتدينين في المجتمع الإسرائيلي وعلى أساس رفض هيمنتهم على الحياة العامة وكان من هذه الأحزاب حزب شينوي (التغيير) الذي قام بشكل أساسي على محاربة الحريديم ومنع سيطرتهم على شؤون الحياة في إسرائيل. وكان في حملته الانتخابية قد انتقدهم نقدا لاذعا ، وقال عنهم إنهم أناس مدمرون ويهددون كيان الدولة على المدى البعيد ويبتزون أموالها. كما أنه رفض ما يقولونه عن أنفسهم بأنهم هم وحدهم اليهود الحقيقيون وأن غيرهم ليسوا كذلك. وهو أيضا انتقد نظرتهم إلى العلمانيين واعتبارهم غوييم (أجانب). كما قال عنهم إنهم يجوزون خداعنا ويعتبرون عدم الخدمة

في الجيش فرضا شرعيا. وفي حينها وعد ناخبيه بأنه سيعلن حرب عصابات عليهم ويوقف الصفقات غير النظيفة التي يقومون بها. وقال كذلك إن هؤلاء يدمرون اليهودية لأنهم يعطونها صورة مضحكة حيث تبدو وكأنها من شعوذة القرون الوسطى. وهو يعتبر نقدهم للصهيونية عارا عليهم، وانتقدهم كذلك لعدم ترديدهم النشيد الوطني. ونشر إعلانا آخر في الصحف جاء فيه "إن اليهود الحريديم يقسمون الشعب اليهودي" (حسن، 16-10-2010).

لذلك فإنّ أهم تفسيرات الصعود الصاروخي لحزب شينوي، أنه مظهر من مظاهر السخط والاحتجاج الاجتماعي الذي تراكم بشكل كثيف خلال أكثر من عقدين من الزمن، وترجم بالالتفاف حول حزب ينادي بصراحة وجرأة إلى وقف ومحاربة الإكراه الديني، ويدعو إلى وضع حد لأكبر عملية ابتزاز تعيشها دولة إسرائيل من شريحة متزمتة لا تتجاوز نسبتها 10% من مجموع السكان (المسلمي، 2003).

ووعدت حركة "شينوي" في معركتي الانتخابات اللتين خاضتهما في العامين 1999 و2003 بثورة علمانية في إسرائيل، بعد عشرات السنوات من الاكراه الديني الذي يتدخل في أبسط تفاصيل الحياة للمواطن العادي، بدءا من مولده وهويته (من هو يهودي)، وطعامه وحركته وزواجه، إلى جانب الميزانيات الضخمة التي تحول إلى جمهور الاصوليين (الحريديم)، الذي بغالبيته لا يعمل ولا يشارك في قوة العمل، ومن أهم ما وعدت به "شينوي": السماح بالزواج المدني وتخفيف التقييدات على دخول من هم ليسوا يهودا حسب الشريعة اليهودية، واقرباء لعائلة يهودية من الدرجة الأولى، مثل ازواج ليهوديات وغيرهم. (جرايسي، 19-12-2014)

ومما لا شك فيه أن أحد الشعارات التي جذبت قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى لحزب يش عتيد بزعامة يائير لبيد، هو تشديده على وجوب المساواة في تحمل عبء الخدمة العسكرية، وهذا يعني عدم السماح باستثناء أبناء التيار الديني الحريدي من الخدمة العسكرية؛ بحجة تفرغهم للتعليم الديني. لقد أدرك لبيد حجم السخط، الذي يعتمل في قلوب أبناء الطبقة الوسطى من المزايا الاقتصادية التي أغدقتها الحكومات الإسرائيلية على أبناء التيار الديني الحريدي؛ وفي الوقت الذي أعفتهم من أعباء الخدمة العسكرية. وقد لفت لبيد خلال الحملة الانتخابية إلى أن الحريديم يتمتعون بهذه المزايا لأن أحزابهم (شاس ويهدوت هتوراة) تلعب بيضة القبان عند تشكيل أية حكومة، وبالتالي كان من النادر أن يتم تشكيل حكومة بدون هذه الأحزاب. من هنا تعهد لبيد بأنه في حال حصل على عدد كبير من

المقاعد، فإنه سيحرم هذه الأحزاب من هذه الورقة، وسيبطل مفعول أساليب الابتزاز، التي وظفتها الأحزاب الحريدية منذ عقود. لهذا لم يكن من المفاجئ أن تكون أكبر نسبة من التصويت لحزب "يش عتيد" في مدينة تل أبيب، التي تمثل معقل العلمانية والطبقة الوسطى (النعامي، 2013-1-29).

وكان حزبا شينوي ويش عتيد هما الأبرز في حمل مطالب العلمانيين في وجوب محاربة الإكراه الديني، فسار لبيد الابن على خطى والده وإن كان بدرجة أقل حدة، إلا أنه لا يزال يطالب بالمساواة في تحمل العبء بين كافة الشرائح في إسرائيل.

الخلاصة:

برزت العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور وصعود أحزاب الوسط في إسرائيل، أهمها أسباب سياسية تعلقت بالأزمات السياسية والعسكرية التي واجهتها إسرائيل مثل حرب 73 وانتفاضة الاقصى وخطة فك الارتباط وحربا غزة عامي 2008م و 2012م، إضافة إلى الانشقاقات التي عانى منها الحزبان الكبيران العمل والليكود، وتراجع اليسار، ودور القيادة السياسية والشخصيات المؤثرة أمثال يادين وشارون ولبيد، والطموحات الشخصية، إلى جانب الأسباب الاقتصادية الاجتماعية والتي تمثلت في موجة الاحتجاجات الشعبية، وبروز الطبقة الوسطى بشكل واضح والتي دافعت عنها أحزاب الوسط ورأت أنها تتحمل العبء الأكبر رغم أن طبقات أخرى لا تتحمله مثل الحريديم والذين اعتبروهم يقتاتون على الدولة دون أن تكون لهم مشاركة واضحة في بنائها.

الفصل الرابع

عوامل اختفاء أحزاب الوسط

المبحث الأول: عوامل اختفاء أحزاب الوسط

المبحث الثاني: مستقبل ظاهرة أحزاب الوسط

مقدمة

لم ينجح أي حزب وسط في إسرائيل في المحافظة على تواجده لفترة طويلة على الساحة الحزبية الإسرائيلية، فبعد تحقيق أي حزب من أحزاب الوسط إنجازا كبيرا وحصوله على عدد مهم من المقاعد في الكنيست، فإنه بعد دورة أو دورتين انتخابيتين يختفي عن الساحة السياسية، تاركا مكانه إلى حزب وسطي جديد أو يتفرق أعضاؤه على الأحزاب الأخرى القائمة، مما يدفع للتساؤل حول الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انهيار أحزاب الوسط في إسرائيل، والتي سيوضحها هذا الفصل، ومن ثم يتناول مستقبل ظاهرة أحزاب الوسط في إسرائيل.

المبحث الأول: عوامل اختفاء أحزاب الوسط

تعددت الأسباب التي أدت إلى اختفاء أحزاب الوسط في إسرائيل والتي تتنوع ما بين غياب الأيديولوجيا التي تشكل عقيدة للحزب، إلى الضبابية السياسية وعدم الوضوح في الطرح السياسي تجاه القضايا الكبيرة على الساحة السياسية، إلى جانب التفكك الحزبي وعدم وجود هيكلية ضابطة لأعضائه وهرمية واضحة، إضافة إلى الصراعات الشخصية والانشقاقات الناتجة عن تجمع الشخصيات السياسية لتشكيل حزب وسطي لالتقاء مصالحهم لفترة معينة، وبزوال هذه المصالح ينفرط عقد الحزب.

المطلب الأول: غياب الأيديولوجيا

تعتبر الأيديولوجيا والعقيدة السياسية من أهم العوامل التي تشكل الحزب وتحافظ على تواجده واستمراريته، وذلك يعود إلى ما للأيديولوجيا من قدرة على التحشيد والتعبئة لعناصر الحزب وتحريك الجماهير وإقناعها بأفكار الحزب، بالإضافة إلى قيام إسرائيل على الأساس الأيديولوجي لذا فإن معظم الأحزاب التي قامت على أساس أيديولوجي استمرت مثل العمل والليكود والتيار الديني، إلا أن غياب الأيديولوجيا والأفكار السياسية عن أحزاب الوسط أفقدها القدرة على ربط أعضائها بأفكار سياسية ثابتة.

وتعرّف الأيديولوجيا بأنها منظومة من الأفكار تنحو إلى الحركة، نموذجيا تحتوي على برنامج واستراتيجية لتحقيقه، وظيفتها الأساسية هي توحيد المؤسسات التي أقيمت حولها، فالأيديولوجيا منظومة

فكرية تتعلق بالنظام الاجتماعي والسياسي القائم إما للدفاع عنه أو لتغييره، وهي التي توحد الحزب أو الجماعة وذلك للمشاركة السياسية الفعالة في الحياة السياسية. (أبو شهيوة، خلف، 1995، ص23)

وتؤثر الاعتبارات الأيديولوجية بشكل كبير على مجمل مناحي الحياة السياسية والحزبية في إسرائيل، وللاعتبارات الأيديولوجية دوراً بارزاً في الانشقاقات والاندماجات وكثرة الأحزاب على الساحة الإسرائيلية، ويشكل مستقبل المناطق المحتلة والمستعمرات والعلاقة مع العرب الفلسطينيين تحديدا والمسائل السياسية المتصلة بها كالمفاوضات والتنازلات وسياسة الانسحابات سواء من طرف واحد أو غير ذلك مصدرًا رئيساً للخلاف بين الأحزاب في إسرائيل، وإلى جانب ذلك تأتي العلاقة بين الدين والدولة لتلقي بظلالها على العلاقة الحزبية من حيث الأيديولوجيا الكامنة وراء أفكار كل من المتدينين من جهة والعلمانيين من جهة أخرى (بني جابر، 2011، ص20).

وفشل أحزاب المركز أو الوسط يعود إلى أنها بالأساس حملت أجندة مرحلية وعينية، ولكنها لم تكن تشكل بديلا سياسيا واضحا للأحزاب الكبيرة من اليمين واليسار، وخرجت هذه الأحزاب باستثناء كاديما والمركز من يسار الخارطة السياسية وعادت إليها لاحقا، على الأقل على مستوى جمهور الناخبين، وظهرت هذه الأحزاب في لحظة أزمة أو مرحلة حرجة في المجتمع الإسرائيلي استطاعت أن تكسب فيها تعاطف الجمهور، ولكنها لم تستطع أن تؤسس نفسها كبديل ثالث أمام الخيارين القويين في السياسة الإسرائيلية (مصطفى،2006، ص58).

وتفتقد أحزاب الوسط لأهداف بعيدة وأيديولوجية واضحة أو برنامج متماسك خاص بها، ما يجعل الناخب في حيرة (lim,2009,p.42). وتعتبر أحزاب الوسط في إسرائيل بمثابة أحزاب مطلبية اجتماعية بلا أيديولوجيا، ومن أسباب زوال هذه الأحزاب سريعا هو حالة غياب الاتصال والتواصل بين الحزب والجماهير (مجلة معوراف العبرية، يناير 2013).

وكانت حركة داش هي البادئة في هذا الجانب من خلال تشكيلها الذي غاب عنه الأساس الفكري الناظم لها، وأدى انعدام الوحدة والانسجام بسبب غياب الأيديولوجيا لدى حركة داش وحلول المناورات والدفاع عن المصالح الشخصية محل الطبقة التي هي بالأصل عبارة عن خليط من العناصر غير الثابتة وغير المستقرة، والمسحة الأخلاقية التي ظهرت في مقابلات ومقالات زعماء الحركة وفي

لوائحها لم تنعكس على أية خطوة عملية من العمليات التي قامت بها والتي أدت إلى انفضاض عدد من أعضائها قبل أن تخطو خطواتها الأولى (مجلة الارض، 21-1-1982، ص31).

وتكرر نفس الأمر كذلك مع حركة شينوي التي انفصلت عن حركة داش ولم تتعلم من تجربتها بالشكل الجيد حيث كان واضحا منذ تلك الفترة أننا أمام حركة عابرة، أو كما اصطلح على تسميتها حركة "ترانزيت" لا يمكنها الثبات طويلا في الخارطة السياسية لعدم وجود رؤية سياسية واضحة لديها، وبإمكانها أن تتأقلم في حكومات اليمين واليسار. وحاولت الحركة التشبث أكثر بمصالح كبار رؤوس الأموال، إلا ان هذا لم يسعفها، كون أن هذه الشريحة تفضل أكثر الأحزاب ذات الإمكانيات الأكبر لتكون القوة الأولى في الحكم، أو أنها ثابتة أكثر في سدة الحكم ولها أذرعها فيه (مدار، 25-1-2006).

فلم تقف شينوي على أرضية سياسية ثابتة، بل كانت تمثل قطاعا واسعا من الجمهور الذي لم يحسم طريقه السياسي، فهو لم ير باليمين الإسرائيلي حلا، ورأى حالة "الضياع" في اليسار الصهيوني، وحصول هذه الحركة على 15 مقعدا لم يعط الإجابة لهذا الجمهور طيلة ثلاث سنوات، بل أبقت شينوي على برنامجها السياسي الضبابي، تقود جمهورا بمئات آلاف الناخبين إلى المجهول، تحت شعار "مركز الخارطة السياسية"، إلى أن ظهرت حركة "كديما" بزعامة اريئيل شارون، ونادت بـ"الوسطية السياسية"، بمعنى في الخانة التي ترتكز عليها حركة شينوي، مع برنامج أوضح سياسيا مقارنة مع ما تطرحه "شينوي" إلى جانب ظهور أشخاص أثبتوا من وجهة نظر الرأي العام الإسرائيلي، أنهم قادرون على التنفيذ، فأظهرت استطلاعات الرأي انهيارا حادا في قوة الحركة بخسارتها 66% من قوتها البرلمانية، إلا أن الضربة شبه القاضية جاءت بسقوط شارون على فراش المرض وظهور إيهود أولمرت، بشخصيته "المعتدلة" كما يراه الإسرائيليون. فحتى الأيام الأخيرة لشارون في الحلبة السياسية كان هناك من قوى الوسط السياسي من يهاب اللجوء إلى شارون ذي الخلفية العسكرية واليمينية الدموية، وبالتالي عدم الثقة به، رغم أن الكثيرين في محيطه السياسي أقرب إلى مركز الخارطة منه، وهذا التخوف، لدى من يعتبرون أنفسهم "وسطا"، زال بزوال شارون عن الحلبة السياسية وظهور أولمرت، مما خلق حالة إرباك في داخل شينوي، وأجج هذا الإرباك إجماع استطلاعات الرأي على خسارة شينوي القسط الأكبر من قوتها (مدار، 25-1-2006).

ورغم أن حزب كاديما حاول الظهور ببرنامج انتخابي أقوى من أحزاب الوسط التي سبقته إلا أنه لم يولد بشكل طبيعي كباقي الأحزاب الإسرائيلية، حيث لا توجد له أيديولوجيا مشتركة ولا مؤسسات مشابهة لباقي الأحزاب، وأعضاؤه يعودون في عضويتهم السابقة إلى أحزاب أخرى مثل الليكود والعمل وغيرها إضافة إلى مستقلين (اغبارية، 2008، ص83).

وافتقد حزب " كاديما" إلى التوافق الأيديولوجي الذي حل محله التوافق المصلحي "، وكما قالت صحيفة "معاريف" فإن ما حدث في الحلبة الحزبية الإسرائيلية في أعقاب تشكيل "كاديما " ليس أقل من تخبط سياسي، وتساءل الصحفي الإسرائيلي المعروف عكيفا الدار المعلق السياسي لصحيفة " هآرتس" قائلاً: " أي توافق أيديولوجي يتحدثون عنه..، كيف يمكن لحزب أن يضم بين صفوفه من جهة شخص مثل شاؤول موفاز منفذ عمليات الاغتيال ضد الفلسطينيين، والذي لا يرى أنجع من السلاح كوسيلة في التخاطب مع الفلسطينيين والعرب، وهنغبي الذي يعتبر تفكيك المستوطنات خيانة، ومن جهة أخرى شخص مثل شمعون بيريس، الحاصل على جائزة نوبل للسلام، والذي يعتبر أن رسالته في الحزب الجديد هو العمل على تحقيق تسوية سياسية مع الفلسطينيين " (النعامي، 2006).

ومثلت إقامة حزب كاديما ظاهرة غريبة في السياسة الإسرائيلية، حيث تمت إقامته بدون مقدمات، وبدون أيديولوجيا، وبدون تجانس بين الأعضاء بل حتى مع تناقضات، منهم من ليس لهم تجربة في الحياة السياسية، ولا يمثلون فئة ذات مصلحة معينة في إسرائيل، بل أفراد ومجموعات ستظهر تناقضاتهم في منعطفات خلافية، ومع تشكيله بدأ السؤال، هل سيكون مصير حزب كاديما مغايرا لمصير حزب رافي بزعامة بن غوريون وديان وبيريس، ومصير حزب داش بزعامة يغئال يادين، ومصير حزب شينوي بزعامة يوسف لبيد، حيث كانت جميعها محاولات لملء الفراغ بين اليمين واليسار وفشلت جميعها (اغبارية، 2005، ص87).

فلقد بدا كاديما حزباً وسطياً بين اليمين المتطرف وأحزاب الوسط الأقرب لليسار في إسرائيل، مثل حزب العمل وحزب ميريتس، غير أن تركيبته احتوت على طيف متعدد لأصحاب الآراء المتعارضة في كافة القضايا السياسية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية، وهو ما جعل الحزب أقرب لتجمع سياسي لأحزاب صغيرة أكثر منه إلى حزب له أيديولوجيا واضحة، وبرنامج سياسي محدد (عكاشة، 30-1-2013).

حتى أن كاديما وعندما حاول أن يقدم برنامجا سياسيا بذل قادته جهدا كبيرا بسبب ضيق الوقت لعرض أنفسهم على الناخب الإسرائيلي، وحاولوا التأكيد على أنهم حزب مركز، مجددين ومخلصين لفكرهم الإصلاحي اليميني التاريخي، الذي طرحه جابوتنسكي، أو بالأحرى لبصمات اريل شارون، بعد أن أصيب بسكتة دماغية في بداية شهر كانون الثاني 2006م، وقد نشر البرنامج السياسي في أواخر شهر نوفمبر 2005م، وقامت تسيبي ليفني بصياغته على عجل، ولم يجر نقاش حوله في مؤسسات الحزب لأنها لم تكن موجودة أصلا (اغبارية، 2008، ص86).

ولهذا لم يكن غريبا أن يتوقع البروفيسور زئيف شطرينهل أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية الانهيار السريع لحزب كاديما بمجرد إنشائه، ووصفه قائلا "بأنه "حزب كول بو" (أي يجمع كل واحد) لا يتسم بالمواصفات العادية للأحزاب، ولا يلتزم بمبادئ، وأيديولوجيته الوحيدة أن ليس له أيديولوجيا (اغبارية، 2006، ص30).

ويعتبر غياب الأيديولوجيا من الأسباب المهمة التي جعلت أكبر حزب وسطي في تاريخ إسرائيل يتهاوى بعد دورتين انتخابيتين، شكّل في إحداها الحكومة الإسرائيلية، فهو لم يستطع تقديم أفكار سياسية ثابتة، بل كان لكل عضو فيه فكره ورؤيته السياسية الخاصة، وذلك يعود لتشكيله على عجل بدون أيديولوجيا وهو ما سهل عملية تراجعه.

ولم يخرج يائير لبيد زعيم حزب يش عتيد عن هذ الإطار، فهو الذي يعمل في خدمة البرجوازية الإسرائيلية الكبيرة المهيمنة على الحكم في إسرائيل، والذي وصل إلى الساحة السياسية ممثلا لمصالحها، يعي أنها تعتمد على ديماغوجيته، كما اعتمدت على ديماغوجية والده من قبل، في خلط الأوراق وتضييع التناقض الجوهري الصارخ، بين مصالح الجماهير الشعبية المنتجة، وبين الرأسمالية الإسرائيلية المأزومة، وأنها تعتمد عليه في خلق المزاج العام لتوجيه اللوم للضحية، وتحميلها المسؤولية عن فقرها وبؤسها ومعاناتها، وتفتيت نضالها، وقولبته في مفاهيم فئوية وطائفية متضاربة ومتناقضة. إن التناقض الرئيس الموهوم الذي يروج له لبيد، ليس بين المستفيدين من السياسات الليبرالية الجديدة من جهة وبين ضحايا هذه السياسات من الجهة الأخرى، بين رأس المال الكبير وبين الطبقات العاملة والمنتجة، بين المستفيدين من الاحتلال والاستيطان الذين يجنون أرباحه من جهة، وبين الذين يدفعون ثمنه من الجهة الأخرى، وإنما هو التناقض الزائف، بين من يخدم في الجيش، ومن أعفي من الخدمة

العسكرية، وبين المتدينين المتشددين من أصول شرقية بالأساس، وبين الطوائف اليهودية من أصول غربية اشكنازية "العلمانية " غالبا، بين العامل العربي وبين العامل اليهودي، بين مركز الدولة وأطرافها (مخول، 17-3-2013).

وهنا يظهر غياب الأيديولوجيا والأساس الفكري الذي يشكل حجر الزاوية في إقامة الحزب السياسي، فغياب الأفكار السياسية الواضحة والمتماسكة عن الحزب السياسي يؤدي إلى عدم وجود الناظم الذي يعمل على توحيد أعضاء الحزب وتشكيل أفكارهم برؤية موحدة تكون قادرة على الإجابة على كافة القضايا والأسئلة المطروحة، إلا أن غياب ذلك عن أحزاب الوسط جعل أعضاءها يتشتتون بين عدة رؤى واجتهادات سياسية متباينة أشعلت الخلافات السياسية فيما بينهم لعدم قدرتهم على التجمع خلف فكرة واحدة، مما أدى إلى سهولة تفكيك هذه الأحزاب، وهذا ما يتحدث عنه المنهج المؤسسي من خلال أهمية إقامة أحزاب فاعلة وقادرة على اكتساب قدر يعتد به من القيمة والاستقرار وبالتالي اكتساب شرعية ذاتية، وقدرة الحزب على التكيف في مواجهة التغيرات سواء الداخلية أو الخارجية، وهذا ما فشلت فيه أحزاب الوسط نتيجة غياب الأيديولوجيا الناظمة لأمور الحزب.

المطلب الثاني: الضبابية السياسية

لم تتبن معظم أحزاب الوسط رؤية واضحة حول القضايا المطروحة على الساحة السياسية، وهذا يعود إلى غياب الأيديولوجيا التي تحكمها وتعدد الانتماءات الفكرية لقادتها الذين ينتمون إلى اليمين واليسار، وحاولت أن تظهر كمن تمسك بالعصا من الوسط ولم تقدم أفكارا سياسية واضحة لحل الأزمات المحيطة بإسرائيل وخاصة في الصراع العربي الإسرائيلي.

وهوجمت حركة داش بعد إنشائها بسبب الغموض في الاتجاه السياسي، وكتب أوري افنيري يقول إن الحركة تخدع الناخبين وأن من واجبها التصريح علانية مع من ترغب في إقامة الائتلاف، لأن أسلوب الخيارات المفتوحة للحركة أشبه بالخداع والتضليل، وكل ذلك كان منبتا لبذور الشقاق التي وجدت منذ تأسيس الحركة الديمقراطية للتغيير (مجلة الأرض، 21-10-1978 ص11).

وتوضح داليا رابين- أحد قادة حزب المركز- أن من العوامل التي أدت إلى انهيار حزبها تمثل في المواقف المبهمة، "كان كل شيء ضبابي للغاية، لدرجة أن كل الأمور والمواقف كانت تلائم كل من

يرغب في الاستماع، بما في ذلك الناس الذين تكلموا بعدة لغات وعدة أصوات، إسحق مردخاي ذهب من ناحيته لينال بركة وتأييد الحاخام عوفاديا يوسيف، فيما دعا روني ميلو وآخرون إلى وجوب انتهاج الحزب لخط علماني، كان هناك الكثيرون من الأشخاص المختلفين الذين تجمعوا ظاهريا حول هدف مشترك، لكن الشيء الكفيل بشدهم أو إيجاد اللحمة بينهم كان مفقودا" (مدار، 16-12-2002).

ولم تقف حركة شينوي على أرضية سياسية ثابتة بل كانت تمثل قطاعا واسعا من الجمهور الذي لم يحسم طريقه السياسي، فهو لم يرَ باليمين الإسرائيلي حلا، ورأى حالة الضياع في اليسار الصهيوني، وحصول هذه الحركة على 15 مقعدا لم يعطِ الإجابة لهذا الجمهور طيلة ثلاث سنوات، بل أبقت شينوي على برنامجها السياسي الضبابي، تقود جمهورا بمئات آلاف الناخبين إلى المجهول، تحت شعار مركز الخارطة السياسية (مصطفى، 2006،ص60).

وساهم عدم وجود أجندة سياسية واضحة لحكومة أولمرت في ازدياد الصورة النمطية أن حزب كاديما خدع الناخب الإسرائيلي، الأمر الذي يقلل الثقة والمصداقية لحزب كاديما، وأبرز ما يمكن تعداده في هذا الإطار هو تصريح أولمرت أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في شهر إبريل نيسان عام 2006م أنه قام بتجميد خطة الانطواء التي كانت أساسا لانتخاب حزب كاديما على إثر معارضة شديدة من أعضاء حزب كاديما، بعد أن كان قد صرح سابقا خلال الحرب على لبنان أن نتائج هذه الحرب سوف تكون أساسا لتطبيق خطة الانطواء، وهذا ما مثل طعنة للناخب الإسرائيلي وقضى على الأجندة السياسية لحكومته التي أدخلت إسرائيل في متاهات سياسية متعددة، ومثال آخر على ذلك حين صرح عضو الكنيست آفي ديختر أنه يوافق مقابل السلام مع سوريا على الانسحاب من الجولان، وعارضه أولمرت ووزير ماليته أبراهام هيرشزون. وانقسم وزراء حزب كاديما حيال خطة الانطواء إلى أربعة معسكرات: شطريت وبيريس يعارضانها لأنها لا تتحدث عن اتفاق مع الفلسطينيين، وديختر يطالب بإخلاء المستوطنات وبقاء الجيش فيها، أما بويم وعزرا فقد عارضاها لعدم جدواها في احلال السلام، وأولمرت وليفني ورامون يدعمونها لأنها تدعو لانسحاب وموافقة دولية تضمن حدودا آمنة (اغبارية، 2007، ص52).

ويواجه حزب يش عتيد مشكلة تتمثل في أن مواقف هذا الحزب ومواقف زعيمه في المجالات السياسية الأمنية، سواء فيما يتعلق بالعملية السياسية مع الفلسطينيين، أو بالمشكلة الإيرانية، ليست واضحة

تماماً. فقد ركز الحزب وزعيمه يائير لبيد خلال المعركة الانتخابية على المشكلات الداخلية، مثل المساواة في تحمل العبء في تطبيق الخدمة الإلزامية، وتحسين وضع الطبقة الوسطى، ولم يوليا المشكلات السياسية اهتماماً حقيقياً. ومن مجموع 19 عضواً من الحزب في الكنيست هناك مَن ينتمي إلى يسار الوسط، وهناك أيضاً مَن ينتمي إلى يمين الوسط (بن مئير، 2013، ص3).

وركز حزب يش عتيد وزعيمه يائير لبيد خلال المعركة الانتخابية على المشكلات الداخلية، مثل المساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة من خلال فرض الخدمة العسكرية على الشبان اليهود الحريديم (المتشددين دينيًا)، وفرض الخدمة الوطنية–المدنية على العرب، وتحسين وضع الطبقة الوسطى، ولم تحظ القضايا السياسية بالاهتمام الكبير. وعلى الرغم من هذا، فإن الموقف المعلن للحزب وللبيد مؤيد لحل «الدولتين لشعبين »، ويدعم استئناف العملية السياسية في أسرع وقت (شلحت، 2013، ص74: 75).

وأدى عدم الوضوح في الموقف السياسي الذي عانت منه أحزاب الوسط إلى غياب التمايز عن الأحزاب الأخرى والذي كان بمقدورها أن تشكل حالة دفع مستمرة لها من أجل الحفاظ على تواجدها في الساحة السياسية، إلا أن انتماء أعضائها لمدارس فكرية مختلفة شكل عاملا مهما في وجود الضبابية السياسية التي جعلت الناخبين ينفضون عن هذه الأحزاب كل في مرحلته مما أدى إلى انهيارها واختفائها بسرعة كبيرة.

المطلب الثالث: عدم وجود الهيكلية الحزبية

عانت أحزاب الوسط في إسرائيل من غياب الانضباط الحزبي الناتج عن غياب الهيكلية الحزبية الهرمية التي تجعل كل عضو في الحزب يعرف دوره وواجباته ومسؤولياته، وهذا ناتج عن غياب الرابط الأيديولوجي بين أعضاء الحزب الذين في معظمهم ينتمون إلى مدارس سياسية مختلفة، مما أدى إلى سهولة تفكك الحزب وتشتت أعضائه بين الأحزاب المختلفة.

ولم تصمد معظم الأحزاب الوسطية في إسرائيل منذ عام 1977 أكثر من دورة انتخابية واحدة، نظرا لغياب مؤسسات الحزب وعدم وجود قاعدة، بمعنى غياب جذور للحزب، ووجود المؤسسات شيء أساسي داخل الحزب وهي التي تميزه وتجعله ينتقل من مرحلة إلى اخرى ويعيش فترة أطول، فالحزب

بحاجة إلى إقامة لجانه الداخلية التي تقود الانتخابات الداخلية، ووجود تمويل لأعضائه وبيروقراطية مركزية، وربط أساسي بين نخبة الحزب والقاعدة، فالتاريخ أثبت أن الرموز الشخصية لا تضمن لوحدها النجاح على المدى الطويل. وعانت أحزاب الوسط في إسرائيل من اصطدام الكاريزما الشخصية لقيادة الحزب الوسطي بعدم وجود مؤسسات متينة للحزب تحافظ عليه (lim,2009,p.45).

وسرعان ما انكشف للجمهور أن الشخصيات البارزة في المجالات العسكرية والأمنية ليست بالضرورة هي الأجدر بقيادة البلاد خاصة وأن قواعد اللعبة السياسية كانت تقودهم بطبيعتها إلى الانخراط في السياسات التي كان القطاع الغاضب نفسه يرفضها ومن ثم عادة ما يخسر الحزب الجديد الذي يدعي الوسطية مؤيدوه بشكل سريع، على الأقل لأن الأحزاب الكبرى تكون قادرة على البقاء بحكم تمتعها بكيان مؤسسي حقيقي لا يعتمد كثيراً على أشخاص بعينهم لكي يستمر في الحياة السياسية على عكس الأحزاب الوافدة التي لا يمكنها عامل الوقت من بناء هيكل حزبي متماسك وتبني أيديولوجيا واضحة ومختلفة عما هو قائم في الأحزاب الكبرى فضلاً عن افتقاد قيادات الأحزاب الجديدة للخبرات اللازمة للتعامل مع المناورات السياسية والحزبية التي يجيدها الحزبان الكبيران والأحزاب الحريدية والقومية المتشددة (عكاشة، 1-2-2013).

وهذا ما ظهر واضحا في حركة داش الذي اعترف رئيس كتلتها البرلمانية امنون روبنشتاين في آخر اجتماع لمجلس الحركة بأنه لا يستطيع السيطرة على الكتلة، وتغيب أعضاء الكنيست الذين يمثلون الحركة عن حضور الاجتماعات دون أن يبلغوا بذلك مسبقا، وحتى زعيم الحركة يادين عندما طُلب منه ان يأخذ زمام القيادة وأن يفرض سيادته على أعضاء الكنيست في حزبه رد قائلا " ماذا يمكنني ان أفعل عندما يتغيبون ويخرجون في منتصف الجلسة؟، هل هذا جيش حتى اتمكن من إصدار الأوامر!"، ولذلك فإن عدم وجود القيادة وتقصير الوزراء يعتبران من أهم العوامل التي أدت إلى تدهور حركة داش، وبرزت التناقضات في الطابع وفي المفاهيم بين الأعضاء الذين كانوا ينتمون للمجموعات المختلفة (تيروتس، 1978، ص45).

وتؤكد نحامه رونين من جهتها أن حزب الوسط (المركز) "ضم كثرة من الناس الجيدين ذوي القيم والمبادئ، لكنه لم يكن هناك زعيم واحد يسيرون خلفه، ولم يتم بناء قوة سياسية بشكل سليم، يقودها رجل واحد، كما لم تكن هناك هرمية واضحة" (مدار، 16-12-2002).

وعانى حزب كاديما من هشاشة وضعف البناء التنظيمي منذ بداية إنشائه حيث لا توجد أيديولوجية تجمع اعضاؤه لأن أبرز عوامل إقامته هي حسابات شخصية، ولا توجد فروع للحزب ولم يكن تجنيد إضافي لأعضاء الحزب الذين وصل عددهم إلى 15 ألفا، وهذا ما أدى إلى تراجع الحزب، وتجسد الضعف الإداري في حزب كاديما في فشل المسؤولين في عقد مؤتمر عام للحزب حتى مع بداية تأسيسه، وبما أن البناء التنظيمي هو أساس لنجاح كل حزب، فإن الهشاشة التي عاني منها حزب كاديما جعلت مصيره يقترب من مصير حزب شينوي الذي اختفى عن الساحة في انتخابات 2006م (اغبارية، 2007، ص50).

واعتمدت معظم أحزاب الوسط على الشخصية المركزية التي تسيطر وتهيمن على الحزب، حتى إنه لم تكن هناك مؤسسات أو مراكز للحزب بالشكل المطلوب، حتى الانتخابات الداخلية لم تتم في الكثير من هذه الأحزاب الوسطية وإن جرت بطريقة ديمقراطية فإنه لا يتم الاعتراف بشرعيتها مثلما حدث في حركة شينوي، ويتم عادة اختيار القوائم الانتخابية للمشاركة في انتخابات الكنيست من خلال زعيم الحزب دون الرجوع إلى المؤسسات الحزبية، وهو ما أدى إلى سهولة انفراط عقد هذه الأحزاب نظرا لعدم وجود الهيكلية اللازمة وغياب المؤسسية عن عملها.

المطلب الرابع: الصراعات الشخصية

تعد الصراعات الشخصية بين قادة أحزاب الوسط المختلفة عاملا مهما في اختفاء هذه الأحزاب عن الساحة السياسية، فلم ينج أي حزب وسطي من هذه الصراعات والتي تعود إلى غياب الحد الأدنى من الأفكار السياسية فيما بينهم، إضافة إلى الطموحات الشخصية في تبوء المناصب والتي نتج عنها الكثير من الخلافات.

ورغم النمو السريع لحركة داش في انتخابات العام 1977م حتى احتلت في مدة زمنية قصيرة مركز الحزب الثالث في إسرائيل، إلا أن البريق الذي أحاط بهذه الحركة بدأ يخفت سريعا نتيجة انتماء قادتها إلى عقائد مختلفة ولهم أهداف متباينة، جمع بينهم الطموح إلى الزعامة من خلال استغلال موجة التغيير التي عمت إسرائيل وقتها، فقد ضمت مئير عميت من حزب ماباي التاريخي، ويادين يعتبر نفسه استمرارا لأسلوب بن غوريون، أما أمنون روبنشتاين فهو ذو اتجاه يميني، بالإضافة إلى أصحاب

الاتجاه البرجوازي الواضح، إلى جانب بعض الوجوه التقدمية، ولهذا السبب لم تقدم داش أي جديد ولم تحدث تغييرا حقيقيا كما لم تقدم حلولا جادة ومحددة للمشاكل القائمة (مجلة الأرض، 21-10-1978 ص11-13)، مما أوقعها ضحية الصراعات الشخصية بين قادتها الذين أخذوا يبحثون عن ضمان مستقبلهم كوزراء أو أعضاء كنيست بعياد عن مصلحة الحركة.

وكان حزب "المركز" الذي ظهر في العام 1999م، برئاسة يتسحاق مردخاي ومع رئيس الأركان الأسبق أمنون لبكين شاحك، وإبنة يتسحاق رابين، داليا، وغيرهم، مثالا ساطعا على تقلب استطلاعات الرأي، فحينما ظهر هذا الحزب بنجومه العسكرية والسياسية، منحته استطلاعات الرأي بداية ما يقارب 20 مقعدا، نظرا لما يضمه من شخصيات ذات وزن كبير، ثم بدأ يتهاوى في غضون أسابيع قليلة بعد أن بدأت الخلافات تدب بين قادته لمن يستحق الزعامة، ليحصل في انتخابات ذلك العام على 6 مقاعد لا أكثر، واختفى في الانتخابات التالية (جرايسي، 4-8-2012)، نتيجة ما وصل إليه هذا الحزب من انقسامات وخلافات عميقة بين قادته أدت في النهاية إلى تفككه واختفائه عن الساحة السياسية.

ويقول يحئيل لاسري في معرض تفسيره لما حصل لحزب الوسط (المركز): "هذا لم ينجح لأن أجمل وأحسن الأفكار تحتاج أيضا لأشخاص يجسدونها.. لكن هؤلاء – الذين تزعموا حزب الوسط – لم يستطيعوا الاتفاق فيما بينهم لأسباب شخصية. لم تكن هناك خلافات أيديولوجية، بل ولم تصل الأمور إلى هذا الحد من الخلاف. لقد تطورت الخلافات الشخصية مباشرة في مرحلة اتخاذ القرار بشأن زعامة الحزب. إضافة إلى ذلك كان هناك جدل حول ما سمي بـ "الأجواء"، إذ أراد روني ميلو انتهاج الليبرالية، في حين سعى اسحاق مردخاي إلى اتباع مزيد من التقليدية المحافظة" (مدار، 2002-12-16).

أما حجاي ميروم أحد قادة حزب الوسط فيقول ""كان هناك حلم جميل بإمكانية إنشاء قوة وسطية في الساحة السياسية الإسرائيلية، لكن هذا الحلم انقلب إلى عاصفة من الانفعالات والمشاكل.. لقد اجتذبت الفكرة قلوب الناس حسب استطلاعات تلك الفترة، لكن ذلك انهار في اللحظة التي أخذ فيها رؤساء الحزب يتحاملون ويشهرون أحدهم بالآخر" (مدار، 16-12-2002).

أما حزب كاديما فإنه رغم نجاح شارون في إقامته وتعيين وتصنيف مرشحيه بنفسه كونه يمتلك شرعية المقيم والزعيم القوي، إلا أن أولمرت لم يتحل بهذه المواصفات حين تسلم الحزب بشكل مفاجيء بعد

دخول شارون في الغيبوبة، وقيامه شخصيا متوهما أنه يستطيع فعل ما فعله شارون بتوزيع المناصب والحقائب الحكومية، فبدأت النزاعات والصراعات، ونشب في البداية خلاف بينه وبين شاؤول موفاز الذي طالب بوزارة الدفاع ولم تتحقق مطالبه، وبينه وبين مائير شطريت الذي طالب بوزارة العدل ولم يأخذها، وانقسم الحزب إلى مجموعات جميعها كانت تتربص بأولمرت، ويوضح الصحفي الإسرائيلي بن كاسبيت الموقف قائلا : "هناك تمرد في صفوف كاديما بواسطة 10 أعضاء كنيست يفكرون في إقامة حزب أو العودة إلى حزب الليكود". وزاد فشل الحكومة في حرب صيف 2006م على لبنان وفلسطين من حدة الصراع الشخصي بين قيادات كاديما، ولم يخف مائير شطريت انتقاده اللاذع لأولمرت حين اتهمه بعدم التشاور قبل اتخاذ ما أسماه بخطوات مهمة في تاريخ إسرائيل، وشن شاؤول موفاز هجوما كاسحا على أولمرت واتهمه بالفشل في إدارة الحرب، ووصل الأمر إلى اتهامه بقتل جنود إسرائيليين بلا مبرر حين أمر بالهجوم البري في لبنان (اغبارية، 2007، ص49-50).

ومن بين القادة الأساسيين الثلاثة الذين كانوا مسؤولين عن الحرب على لبنان عام 2006م بقي أولمرت في السلطة، وخلال مدة حكمه قامت الشرطة بالتحقيق معه في قضايا فساد والتي اتهم بالتورط فيها في الماضي، وظهرت إلى العلن وجود اتهامات مالية ، وفي شهر إبريل 2008م عندما تم اكتشاف أن أولمرت استلم كميات كبيرة من الأموال عندما كان وزيرا في الحكومة وخلال ترؤسه أيضا لبلدية القدس، طالبه زعيم حزب العمل وقتها إيهود باراك بالاستقالة، وأعلن إنه إذا لم يقم كاديما بإبدال قائده فإن حزب العمل سينسحب من الائتلاف الحكومي (Diskin,2010 p.55). وهذا ما حدث في النهاية ما أدى إلى تراجع حزب كاديما ليفشل بعدها في تشكيل الائتلاف الحكومي بعد انتخابات 2009م.

ويمكن القول إن انتخابات حزب كاديما التي جرت في مارس 2012 ، وأسفرت عن فوز" شاؤول موفاز" برئاسة الحزب على منافسته "تسيبي ليفنى" بفارق يصل إلى 20% من أصوات منتسبى الحزب، كانت المسمار الأخير في نعشه، حيث لم تؤدِ هذه النتائج إلى تحسن موقفه في استطلاعات الرأي العام، والتي كانت ترشحه للحصول على أقل من نصف عدد مقاعده في الكنيست الثامن عشر (28 مقعداً). كما لعب العامل الخفي المتمثل في الثقافة الأشكنازية لمؤسسي الحزب (شارون، وأولمرت، وليفني) دورا لا يمكن إنكاره في شعور الرأي العام الإسرائيلي بأن كاديما قد تحول إلى حزب "للسفارديم" بسبب الأصول الإيرانية لشاؤول موفاز (عكاشة، 30-1-2013).

وساهمت المخالفات القانونية للكثير من زعماء كاديما في تراجع الحزب أكثر، وكان أبرزها اتهام رئيس الحكومة والحزب إيهود أولمرت ووزير العدل حاييم رامون ووزير المالية هيرشزون وعضو الكنيست ورئيس لجنة الخارجية والأمن تساحي هنغبي، والتحقيق مع رئيسة الكنيست داليا ايتسيك المتهمة بالحصول على رشاوي من الثري اليهودي حاييم سابان ومع عضو الكنيست أفيغدور يتسحاكي رئيس الائتلاف الحاكم بتهمة تقديم تقارير مزيفة لسلطات الضرائب وهم من أبرز زعماء كاديما، مما أدى إلى توجيه ضربات قاسية للحزب، حيث رأى الكثير من الإسرائيليين أن حزب كاديما قد فقد المبرر الأخلاقي لوجوده (اغبارية، 2007، ص52).

ويعطي إنهيار كاديما بعض البراهين، فكان من الواضح أنه بني حول شخصية شارون، وأسس من أجل رغبة واحدة وهي الحكم، وهؤلاء الذين اجتمعوا ساعدوا الحزب في الوصول إلى قيادة إسرائيل من خلال الوقوف على المكان الوسطي المرن، وكان أعضاء الحزب يريدون البقاء في السلطة، لذلك كان هناك عامل أو قوة موحدة داخل الحزب، طالما الحزب يحكم طالما بقي الأعضاء في الحزب، لذا فمع ذهاب شارون وفقدان الحزب للسلطة بعد أن هَزم نتنياهو تسيبي ليفني، بدأ الحزب في التراجع، وبدأت النزاعات تتفجر بين أعضاء الحزب ما بين من يريد أن يعارض نتنياهو والذين يريدون أن يتحالفوا معه، وهذا ما يبدو يميز أحزاب الوسط التي لا تصمد في إسرائيل (Rosner, 2012).

وهذا يقودنا الى المنهج المؤسسي الذي اشترط في إقامة الحزب وضمان استمراره ضرورة التماسك ودرجة الرضا والاتفاق بين الأعضاء داخل الحزب ومدى انتمائهم، وهذا ما لم يحدث في أحزاب الوسط في إسرائيل التي عانت من عدم التماسك وعدم وجود الرضا بين الأعضاء داخل الحزب مما أدى إلى عدم وجود الانتماء وهذا ما جعل هذه الأحزاب تعاني من المشاكل التي أدت في النهاية إلى اختفائها.

المطلب الخامس: الانقسامات

أدت الانقسامات التي حدثت في أحزاب الوسط بإسرائيل إلى فشل هذه الأحزاب، وهذه الانقسامات تكمن في أعضاء تلك الأحزاب، ما يؤدي إلى عدم الحفاظ على استمراريتها ما يدعم أراء دوفرجيه أنه

لا يوجد حزب وسط بشكل حقيقي، وهذا ما حدث في داش وشينوي والمركز والطريق الثالث (lim,2009,p.42).

ودلت التجربة الإسرائيلية أن الأحزاب التي تتشكل نتيجة انشقاقات عن أحزاب أخرى، أو تلك التي ترتبط بشخصية مؤثرة، سواء كان قائدا عسكريا أو سياسيا لامعا، لا تعمر طويلاً. فمثلاً قد انهار حزب " رافي " الذي شكله رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دفيد بن غوريون بعد أن انشق عن حزب " مباي "، وتهاوى حزب " داش " الذي شكله رئيس هيئة أركان الجيش الأسبق يغآل يادين، وتلاشى حزب " ياحد " الذي شكله الجنرال عيزر فايتسمان، وواجه نفس المصير حزب " تسوميت " بقيادة الجنرال رفائيل ايتان (النعامي، 2006).

جاء انضمام حركة داش إلى الائتلاف الحكومي بزعامة الليكود عام 1977م بداية الشرارة التي اشعلت نار الخلافات الداخلية فيها والتي أدت فيما بعد إلى انشقاقها وذلك بعد تخليها عن مطلبها في تغيير الحكم وأسلوب الانتخابات وتقليص الجهاز الحكومي، فبعد دخول الحكومة بوقت قصير قرر خمسة أعضاء كنيست تابعين للحركة في الشهر الأول من عام 1978م الانسحاب من كتلتها البرلمانية وتشكيل كتلة مستقلة داخل الكنيست، وبعدها بثمانية أشهر انقسمت حركة داش إلى حركتين هما الحركة الديمقراطية ولها سبعة أعضاء في الكنيست بزعامة يادين وظلت في الحكومة والثانية هي شينوي ولها خمسة أعضاء في الكنيست بزعامة روبنشتاين والذي اعلن انسحابه من الحكومة، وشكل عضو داش مئير عميت حركة جديدة حملت إسم "شاي"، وقام أساف ياغوري بتشكيل كتلة مستقلة ظلت في الائتلاف الحكومي (مجلة الأرض، 21-10-1978 ص17).

وفشلت داش في تأمين السياسة التوافقية التي كانت معنية بها، أصبح هناك تفتت في الحزب نتيجة لوجود خلافات داخلية حتى قبل العام 1981، وهو ما أدى إلى وصف داش بالفائز انتخابيا والخاسر سياسيا (lim, 2009, p35).

وأدى اضمحلال حركة داش إلى تقاسم التجمعين الليكود والعمل للتركة التي خلفتها الحركة بمجمعها، ويضاف إلى ذلك أن الذين غادروا صفوف الحركة إما اندمجوا في صفوف احد التجمعين الكبيرين أو أنهم تلاشوا سياسيا كما فعل زعيمهم يغئال يادين وبعض من أنصاره، أو بحثوا عن كتل جديدة أو أنهم

انطلقوا من أساس كتلتهم القديمة كما فعلت حركة شينوي التي انفصلت مع انضمام داش إلى حكومة بيغن (مجلة الارض، 21-1-1982، ص31).

وهذا يبين مدى الانقسامات التي عانت منها حركة داش بعد عام واحد فقط من مشاركتها في انتخابات الكنيست، ليؤكد مدى التباين والاختلاف الفكري بين قادتها والذي أدى إلى هذه الانقسامات المتتالية التي عملت على زوال حركة داش عن الخارطة السياسية الإسرائيلية سريعا.

وهزت حزب الوسط (المركز) في شهر آذار 2000 والطبقة السياسية برمتها قضية (فضيحة) اسحاق مردخاي الذي اتهم بارتكاب أفعال مشينة استقال إثرها فورا من مناصبه ومهامه السياسية. وواصل الحزب انحداره ببطء في ظل فقدان أعضائه للرغبة في مواصلة طريقه، وبعد مرور عشرة أشهر على انتخابات عام 1999م، أعلن أعضاء حزب الوسط عن حل الحزب، لا سيما في ضوء ضغوط مارسها كل من أمنون شاحك وأوري سفير اللذين أعلنا اعتزالهما للحياة السياسية. داليا رابين، اغتنمت من جهتها الفرصة لتعود إلى صفوف حزب العمل، آخذة معها المقعد السادس، وبعد حوالي سنة ونصف أعلنت اعتزالها الحياة السياسية. وفي أغسطس آب 2001م انضم ما تبقى من حزب الوسط (مريدور وميلو ورونين ودافيد مغين ولاسري) إلى حكومة أرئيل شارون، غالبية "لاجئي" حزب الوسط لم يخرجوا بمكاسب من مغامرة انتخابات العام 1999م، إذ واجه معظمهم مصاعب في إيجاد موقع لهم (مدار، 16-12-2002).

وتزامنت بداية انهيار حزب شينوي مع الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات، ووصل ذروته مع انتقال بروفيسور أوربيل رايخمان، رئيس مجلس إدارة شينوي، إلى حزب كاديما بعد إقامة الأخير، وتلقى ضربة أخرى حين أعلن رئيس كتلة شينوي في الكنيست اعتزاله، وكانت الضربة الأقوى حين فشل ابراهام بوراز، أحد مؤسسي الحزب في الفوز بالمكان الثاني في الانتخابات التمهيدية في الحزب، وليعلن على إثرها مع مجموعة أعضاء كنيست الانسحاب من الحزب وإقامة حزب جديد بإسم (حيتس)، وهو ما علق عليه رئيس شينوي يوسف لبيد بالقول "إن ما يقلقني هو أن كل واحد يفكر بنفسه أو بالمجموعة التي تحوم في فلكه" (اغبارية، 2005، ص90).

وبقي حزب كاديما لاعبا قويا في الساحة السياسية الاسرائيلية حتى العام 2012 حيث بدأ بالانهيار، وقام بعض أعضاء الحزب في الكنيست بالانشقاق أو تركه والانضمام إلى حزب الليكود اليميني،

والبعض الآخر بحث عن أماكن أخرى في اليسار، في حين بقي البعض الآخر في الحزب محبطا (Rosner,2012).

ومن هنا نعود إلى المنهج المؤسسي الذي أكد على أن مدى وجود الأجنحة داخل الحزب ومدى وجود خلافات بين أعضائه هو الذي يحدد مصيره، وما شاهدناه في أحزاب الوسط هو أنها كانت مكانا خصبا للأجنحة المتعددة والخلافات العميقة مما أدى إلى تفككها واندثارها.

المطلب السادس: عدم الايفاء بالوعود الانتخابية

تشير حقيقة انهيار أحزاب ما يسمى "بالوسط" بشكل سريع إلى أن الأساس الاجتماعي والسياسي لهذه الأحزاب ليس قوياً إلي الحد الذي يضمن بقاءها بشكل دائم في الخريطة السياسية والحزبية الإسرائيلية، فمعالجة قضايا معقدة بحلول توفيقية وتبسيطية قد يخلق حالة من الانجذاب المؤقت من قبل قطاع من الرأي العام الإسرائيلي ناحية هذه الأحزاب بسبب حالة الغضب وربما اليأس من عدم قدرة كل من اليمين واليسار على حلحلة الأوضاع المتفاقمة هنا وهناك، غير أن ظهور الفجوة بين الأفكار والممارسات العملية سرعان ما يظهر منذ اللحظة الأولى أي لحظة اختبار الأفكار في علاقتها بتشكيل الائتلاف الحاكم، وهى لحظة لا تبعد سوي أسابيع قليلة من ظهور نتائج الانتخابات (عكاشة، 1-2-2013).

وتحظى أحزاب الوسط بالتفاف جماهيري كبير من منطلق رغبة هذه الفئة في تحقيق مصالحها، إلا أن عدم مقدرة هذه الأحزاب على الايفاء بتعهداتها أمام الناخب تفقدها جماهريتها بسرعة أكبر (مجلة معوراف العبرية، يناير 2013).

بدأت حركة داش تفقد بريقها شيئا فشيئا في أعين الجمهور الذي صدم من سرعة تخلي الحركة التي عقد عليها الآمال عن مبادئها وعن شروطها التي كانت قد وضعتها قبل الانتخابات لانضمامها لأية حكومة.. وجاءت الخلافات الشخصية التي حدثت بين قادتها لتساهم في التنازلات أمام حزب الليكود طمعا في الحصول على المناصب (مجلة الارض، 21-10-1978، ص17).

ورغم أن داش عملت منذ تأسيسها في الموضوع الاجتماعي واهتمت بالقضايا الاجتماعية التي تلامس حياة الناس، إلا أن تحولها نحو السباق السياسي والبعد عن قضايا الجمهور أدى إلى تراجعها، وكان من أهم أسباب فشلها أنها لم تستطع الحفاظ على راية المطالب الاجتماعية (نيوبيرجر، 1997، 169).

ونال حزب شينوي ثقة الجمهور بالأساس ليكون جزءا من الائتلاف الحكومي ليقوم بتنفيذ الوعودات الكثيرة التي أطلقها لجمهور ناخبيه بخصوص تحسين مكانة الطبقة الوسطى التي تراجعت كثيرا، والتوزيع العادل للموارد على الطبقات المختلفة (مصطفى، 2006، ص59).

ولم يدم توهج حزب شينوي كثيراً بعد انكشاف الفجوة بين ما كان يطالب به وبين ما مارسه بالفعل من سياسات وما اتخذه من مواقف، فالحزب الذي تصدرت شعاراته الانتخابية قضية تحجيم الحريديم وعدم الجلوس معهم في حكومة واحدة سرعان ما قبل الدخول إلى الائتلاف الذي شكله "شارون" عام 2003م بمشاركة حزب "يهود هاتوراه" – الحريدي الأشكنازي – رغم إصراره على استبعاد حزب شاس –حريدي سفاردي– وهو موقف اعتبره جمهور الناخبين الذين منحوه أصواتهم نوع من التراجع عن برنامجه المعلن، بل الأسوأ أنه يعبر عن الروح العنصرية التي كان طومي لابيد متهماً بها كونه يكره السفارديم – الشرقيين – لسماحه لنفسه بالتعامل مع حزب يهودة هاتوراه لمجرد أنه حزب أشكنازي رغم كونه حريدي أيضاً (عكاشة، 1-2-2013).

وتحول البرنامج الذي تحمله شينوي لوقف ابتزاز الأحزاب الدينية للحصول على الموارد العامة والذي لاقى تأييدا جارفا بين النخب الإشكنازية القديمة والحديثة وأبناء الطبقة الوسطى إلى خطاب كراهية عنصري للمجتمع المتدين اليهودي، واتخذت الحركة سلسلة خطوات أقرت في الكنيست في هذا الصدد اعتبرت في المجتمع الإسرائيلي خطوات معادية للدين وليس للأحزاب الدينية، ومنها تفكيك وزارة الأديان وإلحاق المحاكم الحاخامية إلى وزارة العدل والزواج المدني وتسريع قانون طال لتجنيد الشباب اليهودي المتدين للخدمة الوطنية، كل هذه الخطوات طبعت الحركة بطابع معاد وعنصري حيال الأحزاب الدينية والشرائح السكانية التي تمثلها، ولهذا اعتبر الكثيرون أن الحزب قد خرج من دائرة معاداة الأحزاب الدينية بسبب ابتزازها السياسي وحصولها على الموارد العامة مجانا إلى معاداة الدين ورموزه والمجتمع المتدين الحريدي، فخطاب الكراهية إلى حد العنصرية الذي أطلقته حركة شينوي ضد المجتمع الحريدي جاء في سياق تحولين لم يلعبا لصالح الحركة، الأول هو ظهور الأجندة الاجتماعية

الاقتصادية كعامل أساسي إلى جانب الاجندة السياسية في توجيه سلوك الناخب الإسرائيلي، والثاني ظهور الخطاب الذي يركز على الجانب الإثني والهوية اليهودية (مصطفى، 2006، ص59-61).

ورفع شينوي الشعار غير المناسب ومحاولة التواجد في المركز دون مساهمة تذكر على أرض الواقع، ورفض طرح شعارات أحزاب معينة وخاصة تلك الطروحات التي حاولت الأحزاب المتدينة مثل شاس ويهودوت هتوراة فرضها على ساحة الواقع في إسرائيل، ليست كافية لضمان حتى تواجده، إضافة إلى أنه لم يلتزم بشعارات سوى أنه يمثل الطبقة الوسطى ويرفض التزمت الديني وهذا ما مثله قبله حزب داش بزعامة يغئال يادين الذي قام واندثر بسرعة في سنوات السبعين من القرن الماضي (اغبارية، 2006، ص 27).

وهو الأمر الذي جعل من الحزب (أي شينوي) الخاسر الأكبر من قيام شارون بتشكيل حزب كاديما ليمثل الوسط، كما ساعد على هذه الخسارة أيضا اتجاه حزب العمل في مواقفه السياسية تجاه الوسط وتركيزه على القضايا الاجتماعية. فالحزب الذي تكوّن في أعقاب الأزمة التي عاشها المجتمع الإسرائيلي بعد هزيمة عام 1973م كحركة احتجاجية سواء ضد حزب العمل أو ضد صعود اليمين بشقيه الديني والقومي، تطور إلى أن أصبح يتبنى موقفا وسطا بين العمل والليكود في كافة القضايا، وركز في حملته الانتخابية في الانتخابات الماضية على حاجة المجتمع الإسرائيلي إلى حزب يمثل الطريق الثالث بين الحزبين الكبيرين في كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستطاع من خلال ذلك الحصول على الخمسة عشر مقعدا في الانتخابات الماضية. ولكن في انتخابات مارس 2006م لم يستطع الحفاظ على تلك المكانة ولم يستطع كذلك منافسة حزب كاديما في تقديم البديل الثالث بشكل أو بأخر بين العمل والليكود (انور، 2008، ص163).

ومن المؤكد أن خروج شارون من الليكود في أواخر عام 2005م وتشكيله لحزب جديد باسم "كاديما" وُصف بأنه سيكون حزباً وسطاً بين الليكود وأحزاب اليسار (العمل وميرتس) قد تسبب في انهيار "شينوي" الذي لم يعد يوجد بينه وبين كاديما أي فارق فيما يتعلق بالمواقف من القضيتين الرئيستين (التسوية مع الفلسطينيين، والتوجهات الاقتصادية - الاجتماعية للدولة) وهو ما حدث بالفعل في الانتخابات التالية التي أُجريت في مارس آذار عام 2006م حيث لم يتخطَ الحزب نسبة الحسم البالغة 1.5% واللازمة لأي حزب كحد أدنى للحصول على تمثيل في الكنيست (عكاشة، 1-2-2013).

ورفع حزب كاديما عدة شعارات لم يطبق أي منها كان أبرزها تنفيذ خطة التجميع الأحادية الانسحاب من الضفة الغربية وبعض المستوطنات من خلال ترويج فكرة عدم وجود الشريك الفلسطيني القوي ورسم حدود دولية نهائية لدولة إسرائيل بحلول عام 2010 م ومن جانب واحد لا سيما الحدود الشرقية لإسرائيل، وإقامة دولة يهودية نقية داخل حدود إسرائيل المزمع ترسيمها (مركز الزيتونة، 31-1-2013).

وأدى عدم تنفيذه وعوده الانتخابية إضافة إلى الإخفاقات الكبرى التي وقع فيها حزب كاديما خاصة في حربي لبنان وغزة إلى تراجعه الكبير، حيث تراجع من 28 مقعدا إلى مقعدين فقط في الانتخابات الأخيرة، ومن غير المتوقع أن يصمد في أي انتخابات قادمة.

ومن كل ذلك يتبين لنا أن الفجوة الكبيرة بين البرامج الانتخابية لأحزاب الوسط وتحقيقها على أرض الواقع ساهم بصورة كبيرة في اختفاء أحزاب الوسط تباعا، لأن برنامجها الانتخابي كان هو الذي يميزها عن الأحزاب الأخرى ويعطيها فرصة للتمايز عن هذه الأحزاب، إلا أن عدم الإيفاء بمعظم بنود هذا البرنامج أدى إلى انفضاض الناخبين عن هذه الأحزاب نظرا لعدم قدرتها على جذب الناخبين مرة أخرى وهي التي لم تستطع تحقيق برنامجها ووعودها الانتخابية.

المبحث الثاني: مستقبل أحزاب الوسط في إسرائيل

بعد البحث في أسباب ظهور واختفاء أحزاب الوسط في إسرائيل، يبرز هنا تساؤل: هل ستظل أحزاب الوسط تعيش في ظل نفس الظروف التي واجهتها؟، أي يتم تشكيلها قبل الانتخابات بفترة قصيرة وتحصد عددا كبيرا من المقاعد ، إلا أنها سرعان ما تتوارى وتختفي بعد دور انتخابية أو دورتين على الاكثر، وتصبح في عداد الأحزاب التي يتم ذكرها في كتب التاريخ والسياسة بعيدا عن أي تواجد مستمر في الحياة السياسية، أم سنشهد ولادة حزب وسط يتعلم من تجربة الأحزاب السابقة ويستطيع الصمود لفترة طويلة بحيث يصبح مكونا رئيسا في الحياة السياسية الإسرائيلية بعيدا عن الانشقاقات والصراعات التي كانت السبب الرئيسي في اختفاء أحزاب الوسط.

المطلب الأول: استمرار الظاهرة

يقول موشيه أرنس وزير الدفاع الإسرائيلي السابق حول هذا الموضوع: " إن الأحزاب التي تنشأ سريعاً وتظهر فجأة في سماء السياسة ستختفي من المشهد كما اختفى "رافي" برئاسة دافيد بن غوريون، و"داش" برئاسة يغئال يادين، وحزب المركز برئاسة اسحق مردخاي وأمنون لبكين شاحاك ودان مريدور، و"شينوي" يوسف لبيد، و"كديما" برئاسة ارئيل شارون وإيهود أولمرت. وسيكون هذا هو مصير "الحركة" لتسيبي ليفني و"يش عتيد" ليائير لبيد. ففضلاً عن أن هذه الأحزاب مثل سابقاتها عديمة الجذور لأنها تعتمد على جذب مؤقت لأوساط معينة فإن قائمة القائمة المرقعة التي تحصي مرشحيها والتي ألفها "زعيم" الحزب، تُظهرها مثل نجم عابر في السياسة الإسرائيلية" (آرنس، 12-12-2012)، أي أن أرنس ينظر إلى تجربة الأحزاب الوسطية بأنها ستظل تدور في نفس الدائرة التي عاشتها ولن تنجح أي تجربة وسطية لأنها في رأيه أحزاب لا أساس ولا أركان لها مثل الحزبين الرئيسين الليكود والعمل واللذان لهما جذور قوية.

وتشرح داليا رابين دروس وعبر تجربة حزب "الوسط" الذي كانت من أبرز مؤسسيه بقولها: "واضح أنه من الصعب في إسرائيل تمرير حزب جديد غير فئوي أو مبني بشكل واضح على موضوع محدد، ليكون (هذا الحزب) ملاذا لأشخاص من كل الفئات والطبقات. ولعل حالتنا تمثل تكرارا لقصة حزب (داش). ولكن بدرجة نجاح أقل بكثير".

وهنا تشير داليا رابين إلى نقطة مهمة بخلاف الحديث عن الجذور، وهي أنه من الأمور المهمة التي تساعد الحزب في إسرائيل على البقاء هو تمثيله لفئة محددة وهو ما ساعد أحزاب على البقاء مثل حزب شاس الذي مثل المتدينين الشرقيين وإسرائيل بيتنا الذي عبر عن المهاجرين الروس، فيما أحزاب الوسط ضمت معظم الفئات ولم تكن تمثل أي مجموعة اثنية أو عرقية أو دينية، لذا فلم يكن بمقدورها الصمود.

أما حجاي ميروم الذي احتل سابقا المكان العاشر في قائمة حزب الوسط، فتحدث عن أن أحزاب الوسط هي بمثابة نزهة لأعضائها بعيدا عن تحقيق أهداف ملموسة أو وجود أفكار تربطهم ببعضهم البعض، وعلق قائلا: "الشيء الوحيد الذي أستطيع قوله هو أنني أشعر بالأسف إزاء النزهة غير

الموفقة التي قمت بها، وإزاء العار الذي ألحقته هذه التجربة بكل من شارك فيها" (مدار، 16-12-2002).

فيما يرى آخرون أن أحزاب الوسط إذا ظلت تتعامل بانتهازية مع القضايا المطروحة دون الحديث عن أفق واضح وحلول منطقية فإنها ستظل تدور في حلقة مفرغة، ويقول عصام مخول إن أخطر ما يمثله يئير لبيد الذي كان أكثر من حصد ثمار حركة الاحتجاج الاجتماعي غير المسبوقة، من دون أن يكون له فيها ناقة أو جمل، هو عملية السطو التي قام بها على حركة الاحتجاج، والالتفاف عليها وتفريغها من مضامينها الجوهرية، وفي صلبها رفض السياسات الليبرالية الجديدة، التي فرضتها حكومات اليمين وتغيير سلم الأولويات، وتضييق الفجوات الاجتماعية، وتوفير أماكن عمل، وإمكانات السكن، ووضع حد لسياسة الافقار والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وبدلا من الانضمام إلى هذه المطالب التي حملتها أيضا فئات واسعة من الطبقة الوسطى التي يدعي تمثيلها، فقد قام لبيد بأكبر عملية تمويه حين القى بمطالب حركة الاحتجاج الاجتماعي في سلة المهملات، وقام بالترويج لأجندة تافهة، تضليلية، تحت مسمى "الحملة من أجل المساواة في تحمل العبء" و"حكومة من دون "الحريديم" .. ورفع نسبة الحسم" لقطع الطريق على الأحزاب الصغيرة وإخراجها من اللعبة البرلمانية، وخلق الوهم بأن فرض الخدمة العسكرية أو بدائلها على اليهود المتدينين المتشددين "الحريديم"، وعلى العرب، هو الكفيل بتحقيق العدالة الاجتماعية والتجاوب مع مطالب حركة الاحتجاج الاجتماعي، وهو الطريق نحو "سياسة جديدة" ، تقود إسرائيل خارج الأزمة. إن عملية التضليل والالتفاف التي قادها لبيد ويمثلها، هي التي تمكنه اليوم من استلام منصب وزير المالية وإدارة سياسة الأزمة بنفسه، في الحكومة الليبرالية الجديدة والرأسمالية المتوحشة، التي خرجت حركة الاحتجاج ، لمقاومتها وكنسها (مخول، 17-3-2013).

ويؤكد أرنس أن هذه الأحزاب محكوم عليها بالفناء أيضا وإن كانت قوائمها للكنيست مشحونة بذوي العلم ممن يستطيع بعضهم أن ينسب إلى نفسه عملا عاما ممتازا لكنهم يطلبون لأنفسهم اختصار الطريق إلى مقعد في الكنيست بالالتفاف على المسار الديمقراطي بوساطة تعيين من "الزعيم". وفي واقع الأمر فان "الليكود" وحزب العمل و"ميرتس" و"حداش" فقط تنتخب مرشحيها بإجراءات ديمقراطية سوّية. لكن ليست الأحزاب التي نشأت في الآونة الأخيرة – "الحركة" و"يش عتيد" – هي فقط التي

تختار ممثليها للكنيست على يد زعيم الحزب أو جسم من "الحكماء"، فـ "إسرائيل بيتنا" و"شاس" و"أغودات يسرائيل" تسلك كذلك نفس الطريق (آرنس، 12-12-2012).

ولهذا ورغم المفاجأة التي حققها حزب "يش عتيد" بزعامة يائير لبيد بحصوله على 19 مقعداً وامتلاكه المركز الثاني بعد الليكود، إلا أنه قد يعاني من نفس ما عانته ما أسميت بأحزاب الوسط في إسرائيل من حيث البروز واللمعان السريع ثم الانطفاء والانزواء بعد دورة أو دورتين انتخابيتين فقط.

فالأجواء التي سيطرت على إسرائيل عشية الانتخابات الأخيرة تشبه مثيلتها في سنوات أسبق عندما ظهرت أحزاب مماثلة مثل داش والمركز وشينوي، فالأول (داش) ظهر في أعقاب أزمة ثقة بين الجمهور الإسرائيلي والسياسيين الكبار في الليكود والعمل وعلى الأخص بسبب الأجواء التي خلفتها حرب أكتوبر عام 1973م والتي تلقت فيها إسرائيل درساً قاسياً على كل الأصعدة العسكرية والسياسية والاجتماعية، وحصل داش على تأييد جمهور واسع منحه 15 مقعداً عام 1977م فقط كتعبير مؤقت عن غضب قطاع من الرأي العام من الحزبين الكبيرين (الليكود والعمل).

وتأتي قضية رفع نسبة الحسم في إسرائيل إلى 3.25% لتضيف أعباء جديدة على أحزاب الوسط، فنسبة الحسم السابقة والتي كانت منخفضة 2% فقط هي التي حافظت على تواجد حزب كاديما بحده الأدنى (مقعدان)، ولكن مع رفع نسبة الحسم فإن ذلك سيؤدي إلى اختفاء حزب كاديما وربما يلحق به حزب الحركة ان لم يستطيعا تدارك الموقف وتشكيل تحالف قادر على الصمود.

جدول رقم 4

يوضح عدد مقاعد أحزاب الوسط في الكنيست خلال الفترة (1977-2013م)

عام الانتخابات	اسم الحزب	عدد المقاعد
1977م	داش	15
1981م	شينوي	2
1984م	شينوي ياحد	3 3 المجموع: 6
1988م	شينوي	2
1992م	-	0
1996م	الطريق الثالث	4
1999م	المركز شينوي	6 6 المجموع: 12
2003م	شينوي	15
2006م	كاديما	29
2009م	كاديما	28
2013م	كاديما يش عتيد هتنوعاه	2 19 6 المجموع: 27

المصدر: موقع الكنيست الكنيست باللغة العبرية 2013

شكل توضيحي 1

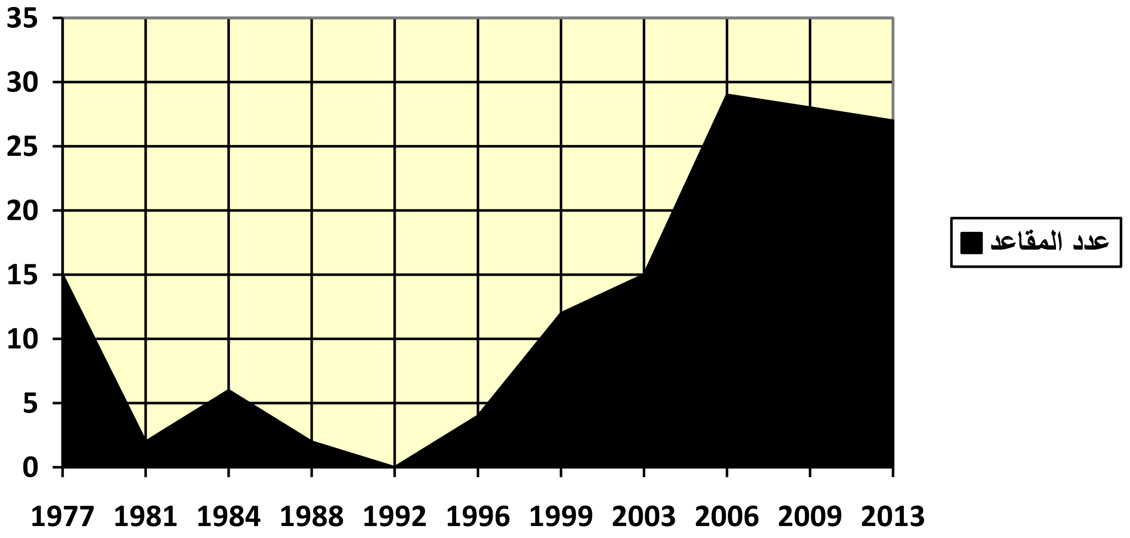

رسم توضيحي لعدد المقاعد التي حصلت عليها أحزاب الوسط في إسرائيل في انتخابات الكنيست (1977-2013م)

ويوضح الرسم البياني المرفق أن أحزاب الوسط وبعد أن بدأت بقوة في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م مع ظهور حركة داش وحصولها على 15 مقعدا، إلا أنها تراجعت بعد ذلك لفترة طويلة حتى انتخابات العام 1999م حينما صعد حزبا شينوي والمركز وحصلا معا على 12 مقعدا، وهي الفترة التي شهدت بداية تراجع حزبي العمل والليكود بفعل طريقة الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء وتقهقر معسكر اليسار والمشاكل الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها إسرائيل، لتكون انتخابات العام 1999م انطلاقة كبيرة لأحزاب الوسط التي حصلت على عدد كبير من المقاعد في الانتخابات التي تلتها، حتى أن حزب كاديما الوسطي استطاع تشكيل الائتلاف الحكومي عام 2006م، لتستمر ظاهرة أحزاب الوسط في الصعود مع حزبين جديدين هما يش عتيد وهتنوعاه، وهذا ما يوضح أن ظاهرة أحزاب الوسط في إسرائيل ستظل قائمة ولكن بأسماء مختلفة.

المطلب الثاني: ضمان الاستمرارية

توجد العديد من العوامل التي قد تقود أحزاب الوسط القائمة حاليا في إسرائيل من أجل المحافظة على تواجدها لأطول فترة ممكنة، وأهمها تبني رؤية سياسية واضحة وايجاد هيكلية حزبية هرمية والسيطرة على الصراعات والانقسامات.

ومن السابق لأوانه القول بأن زعيم "يش عتيد" قد وعى الدرس الذي لم تفهمه أحزاب الوسط الأسبق ظهورا، إذ يحاول لبيد عدم الابتعاد كثيراً عما يسمى بالإجماع القومي، فبرنامجه الذي فاز على أساسه بتسعة عشر مقعداً ينص على أن استئناف مسيرة التسوية مع الفلسطينيين ضرورة ولكن ليس على حساب متطلبات الأمن الإسرائيلي، ويتبنى الحزب بوضوح مبدأ يهودية الدولة وحتمية اعتراف الفلسطينيين بها في أي تسوية كما يرفض حق العودة ويرفض أيضاً العودة على حدود يونيو عام 1967. وهو بهذا المعنى لا يبتعد أيضا عن برامج أحزاب شبيهة اندثرت مثل "داش" وشينوي (عكاشة، 2013).

ويعتبر حزب يش عتيد من أكثر أحزاب الوسط القادرة على الاستمرار في الحياة السياسية الإسرائيلية فترة طويلة، فهو حقق عددا من المطالب التي رفعها وأهمها عدم دخول حزب حريدي في الائتلاف الحكومي، ورفع نسبة الحسم، إضافة إلى عدم وجود صراعات داخلية أو انقسامات داخل الحزب حتى الآن، مما يعني أن الحزب قادر على تجاوز العديد من العوامل التي أدت إلى اختفاء أحزاب الوسط التي سبقته.

ويرى سعيد عكاشة أن حزب يش عتيد بإمكانه أن يحافظ على استمراريته لأنه تميز بكونه يتوجه للشباب وينادي بتوزيع عادل للثروة ولا يدخل في مواجهة سافرة مع الأحزاب الحريدية كما فعل حزب شينوي مثلاً، كل ذلك منح الحزب تأييداً واسعاً من جانب مصوتي حزب كان يسمى حزباً وسطاً أيضاً وهو حزب كاديما الذي هبط تمثيله في الانتخابات الأخيرة من 28 مقعداً إلى مقعدين فقط، ولكن عوامل استمرار "يش عتيد" وبقاؤه في الساحة السياسية الإسرائيلية لفترة أطول ستكون مرهونة بالعوامل الأتية (عكاشة، 1-2-2013):

1 - الإسراع ببناء هياكل للحزب توضح أيدولوجيته ورؤيته لمستقبل إسرائيل وآلية محددة للانتخابات الداخلية فيه، ووضع سياسة متميزة عن أحزاب اليمين واليسار فيما يتعلق بالتوجه إلى القاعدة الاجتماعية التي ستكون ضمانة الحزب للبقاء والتطور معا.

2 - الحفاظ على التوازن الدقيق بين تلبية متطلبات المشاركة في الائتلاف والتي تقتضي مساومات صعبة ومرهقة، وبين التأكيد علي مصداقية الحزب وعدم تضارب ممارساته مع برنامجه الانتخابي.

3 – مواجهة تربص الأحزاب الكبيرة ذات التاريخ السياسي والحزبي الطويل مثل الليكود والعمل بالأحزاب الجديدة حيث تبين السوابق التاريخية أن أحد أهم أهداف الأحزاب التاريخية هو محاصرة الأحزاب الجديدة والسعي لتفكيكها وإنهاء وجودها.

ويرى كل من جونثان رينولد وشموئيل ساندلر أن هناك عدة تحديات أمام أحزاب الوسط أهمها كيفية الملائمة والتكيف مع الآراء السلبية لكل من اليسار واليمين وتراجع جماهيريتهما مما يفرض على أحزاب الوسط أن تشمل أجندتهم الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا الحكم الرشيد والفساد والعلمانية والدينية، إضافة إلى قدرة حزب الوسط على تمثيل الفروع الثقافية داخل الحزب أو في الائتلاف مع أحزاب أخرى مثل المهاجرين الروس والعرب (Rynhold, Sandler, 2007, p.248).

ويتبنى الكاتب داني غوطفاين رؤية تقول بأن ظاهرة الوسط ستظل مستمرة لأن الخزان الانتخابي الوسطي يتواجد في كافة الانتخابات، وتحتاج إلى حزب وسطي قادر على الاستمرارية من أجل استثمار هذه الأصوات التي تعمل على الإدلاء بصوتها دوما لتيار الوسط، ويقول: "ما كنت سأصور الأمر بهذا الشكل. فهناك مكان في إسرائيل لحزب وسطي. الآن، هذا الحزب هو 'يوجد مستقبل'، وفي الماضي كان كاديما الحزب الوسطي. والمسألة ليست اسم الحزب الوسطي وإنما أنه دائما سيكون هناك حزب وسطي وبحجم كاديما أو 'يوجد مستقبل'. وصحيح أن حزبا كهذا لا يستقر ولكن الناخبين هم دائما الناخبون أنفسهم الذين يصوتون لحزب وسطي. ولو أنه طوال السنين الماضية كان حزب يحمل اسم 'حزب الوسط'، بدلا من كل أسماء الأحزاب التي تناوبت على هذه الصفة، لحصلنا على حزب مستقر من حيث قوته وتمثيله في الكنيست" (غوطفاين، 5-2-2013).

وهذا يدلل أن تجربة أحزاب الوسط في إسرائيل ستظل قائمة طالما وُجد الناخبون الذين يبحثون عن الوسط دائما هربا من تسلط اليمين والحريديم أو هيمنة اليسار بكافة تشكيلاته، مما يعني أن ظاهرة إنشاء أحزاب الوسط في إسرائيل ستظل قائمة بمسميات متعددة طالما أن هذه الأحزاب لم تتعلم من تجربة سابقاتها.

الخلاصة

ساهمت عدة عوامل في اختفاء أحزاب الوسط في إسرائيل بعد نجاحها في الحصول على عدد كبير نسبيا من المقاعد، ومن هذه العوامل غياب الأيديولوجيا وتبنيها برامج مرحلية لفترة معينة وعدم إيفائها بالوعود الانتخابية الكبيرة التي أعلنت عنها، وعدم تبنيها رؤية واضحة ومتكاملة حول القضايا الكبيرة، وانتهاجها الضبابية السياسية، إضافة إلى غياب الانضباط الحزبي وعدم وجود هيكلية واضحة لهذه الأحزاب أو إطار مؤسسي مما أدى إلى سهولة تفكك الحزب، إلى جانب الصراعات الشخصية التي عانت منها هذه الأحزاب، وهذا يعود إلى غياب التعقيد والمؤسسية، وعدم قدرتها على جذب مؤيدين خارجيين بالإضافة إلى عامل الشخصية والهيمنة القيادية لمؤسس الحزب.

وهذا ما يوضحه المنهج المؤسسي من خلال عدم قدرة أحزاب الوسط في إسرائيل على إقامة مؤسسات فاعلة وقادرة على اكتساب قدر من الاستقرار والتكيف ومواجهة التغيرات الداخلية والخارجية وعدم التماسك الذي عانت منه ووجود أجنحة وخلافات داخل هذه الأحزاب، وهو ما ظهر واضحا في هذا الفصل من خلال تحليل كافة هذه العوامل التي أدت إلى اختفاء أحزاب الوسط سريعا من الحياة السياسية في إسرائيل.

وتشير المعطيات في الحياة السياسية الإسرائيلية إلى أن هناك تيارا كبيرا للوسط سيظل محركا لإنشاء أحزاب وسطية جديدة كل فترة تحت مسميات جديدة من أجل كسب أصوات هذا التيار الكبير، إلا أن الحزب الوسطي الذي يريد الاستمرار لفترة طويلة عليه القيام بإيجاد إطار حزبي مؤسسي وتبني رؤية واضحة حول كافة القضايا.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا الواقع السياسي في إسرائيل من حيث طبيعة النظام السياسي القائم ودور رئيس الدولة ورئيس الوزراء الذي يتمتع بصلاحيات كبيرة إلى جانب الكنيست الذي هو بمثابة بيت للأحزاب والتي لها الكلمة العليا، إضافة إلى التعرف على طبيعة النظام الحزبي في إسرائيل وكيفية تشكيل الأحزاب ووظائفها ودورها ومدى تأثيرها في الحياة السياسية الإسرائيلية والتي تعتبر هي المكون الرئيس والأساسي فيها.

وتناولت الدراسة بالتفصيل أحزاب الوسط في إسرائيل من حيث نشأتها وحصولها على عدد مهم من مقاعد الكنيست ودورها في الائتلافات الحكومية، وتم التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى ظهور وصعود هذه الأحزاب الوسطية، إلى جانب العوامل التي تؤدي إلى اختفائها عن الساحة السياسية في إسرائيل.

وحللت الدراسة مستقبل أحزاب الوسط في إسرائيل والتي ستظل ظاهرة مستمرة بأسماء وشخوص مختلفة وذلك نظرا لأن هناك تيارا وسطيا واسعا في إسرائيل قادر على إيصال عدد من ممثلي هذه الأحزاب إلى مقاعد الكنيست.

لذا علينا كفلسطينيين أن نكون واعين لكافة المجريات السياسية في إسرائيل خاصة وأن واقعنا مرتبط ارتباطا كبيرا بتفاعلات الداخل الإسرائيلي، وهذا الداخل مليء بالتغيرات والديناميكية، فمن كان يتوقع أن يتولى حزب وسطي هو "كاديما" سدة الحكم في إسرائيل، أو أن يصبح حزب "يش عتيد" الحزب الثاني في الكنيست وبفارق ضئيل عن الحزب الأول "الليكود"، مما يحتم علينا أن نكون مستعدين لكافة الاحتمالات والتطورات في إسرائيل.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

بعد استكمال العمل بهذه الدراسة، وعلى ضوء المعطيات من خلال الدراسات والأبحاث والتقارير والمقالات المتعلقة بموضوع البحث، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أدت نشأة إسرائيل واعتمادها على عامل الهجرة إلى تعددية الأحزاب وكثرتها على الساحة الإسرائيلية نظرا أيضا لسهولة تأسيسها، الأمر الذي مكّن الكثير من الأحزاب ببرامجها وأحجامها المختلفة من الوصول إلى الكنيست، والمشاركة في الحكومات الائتلافية، مما يعمل على خلق بيئة حكم غير مستقرة في إسرائيل، وهو ما ساعد أحزاب الوسط على الظهور.
- تلعب الأحزاب في الحياة السياسية الإسرائيلية دورا رئيسيا فمن خلالها يتم اختيار الأعضاء للكنيست وزعيم حزب الأغلبية هو الذي يكلف بتشكيل الحكومة، إضافة إلى أن برنامج الحكومة يعكس بصورة كبيرة برنامج الحزب المسيطر على تشكيلة الحكومة. ومن هنا يمكن وصف النظام السياسي في إسرائيل بأنه قائم على الأحزاب .
- تعدد الأحزاب الإسرائيلية يعود إلى طبيعة الجماعات اليهودية، ونزوعها نحو الإفراط في التحزب، وطبيعة المجتمع الإسرائيلي القائم على خليط متعدد الأجناس، والثقافات، واللغات، وتشجيع المنظمة الصهيونية العالمية، على تمثيل كافة الاتجاهات داخلها لضمان ولاء كافة الجماعات اليهودية.
- تقسيم الأحزاب في إسرائيل ضمن اليمين واليسار ليس مبنيا على الأسس التقليدية المتعلقة بالموقف من علاقة الدولة بالاقتصاد والموقف من التغيير، بل يطغى على هذا التقسيم البعد المحلي الخاص بأوضاع الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومستقبل الأراضي المحتلة عام 1967م، بالإضافة إلى البعد التقليدي التاريخي المتعلق بالخلاف حول مشروع الدولة وهويتها وطابعها الصهيوني واليهودي بين تيارات الصهيونية .
- يعتبر تصنيف الأحزاب على أساس أنها أحزاب –يمين– , مركز– ويسار – لا ينطبق تماما على الأحزاب الإسرائيلية، لأن هذا التقسيم سطحي وبسيط جدا ولكن يتبع العمل بموجبه لسهولة تفهم مواقف وآراء الأحزاب البلبلة والغموض والتشويه في المفاهيم عملية مقصودة تلجأ

إليها الأحزاب الإسرائيلية من أجل القفز عن المشكلات الكبرى الحقيقية والتهرب منها سواء عن خوف أو لدواعي الراحة.

- شكل ظهور الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) في انتخابات عام 1977م مرحلة فاصلة في الحياة السياسية الإسرائيلية، وذلك لأنها أعلنت عن ظهور الوسط الحقيقي في إسرائيل من خلال وجود حزب يتبنى بشكل أساسي القضايا الداخلية ولديه برنامج واقعي فيما يخص التسوية السياسية، ويعتبر حزبا برامجيا وليس أيديولوجيا.
- يعتبر حزب كاديما طفرة كبيرة في الحياة السياسية الإسرائيلية، من خلال حصوله على عدد كبير من المقاعد جعلته الحزب الأول في إسرائيل خلال دورتين انتخابيتين متتاليتين، وتشكيله أول حكومة إسرائيلية منهيا احتكار حزبي العمل والليكود.
- شكلت الأسباب السياسية عاملا مهما في ظهور أحزاب الوسط في إسرائيل، من خلال قدرة هذه الأحزاب على استثمار تراجع الحزبين الكبيرين العمل والليكود، والحصول على مقاعد على حساب هذين الحزبين، إضافة إلى الأزمات السياسية ووجود القيادة السياسية التي لها دور كبير في حشد التأييد لأحزاب الوسط.
- تعتبر الانشقاقات من الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) من أبرز الأسباب التي أدت إلى ظهور أحزاب الوسط، ويعود ذلك إلى أن القيادات المنشقة سواء من حزب العمل أو الليكود تجد صعوبة في الانتقال إلى الحزب الآخر، مما يدفعها إلى تشكيل حزب ذو توجهات وسطية يكون ممرا لها من أجل المحافظة على التواجد في الساحة السياسية.
- تشكيل أحزاب وسط في إسرائيل عن طريق الانشقاق عن أحد أكبر الأحزاب الإسرائيلية في الغالب محاولة لإعادة هيكلة النظام الحزبي والسياسي، والاستفادة من الأصوات العائمة بين حزبي العمل والليكود.
- ظهرت أحزاب الوسط غالبا على حساب الأحزاب اليسارية في إسرائيل، فقد برزت تسمية "الوسط" بشكل واضح بعد غياب أجندات سياسية ودخول الحلبة الإسرائيلية إلى مرحلة ضبابية.
- فجرت حرب عام 1973م شرارة العديد من القضايا التي تم العمل على إخفائها خلال الفترات السابقة، وأهمها الصراع العرقي ورفض الهيمنة الإشكنازية على مقاليد الأمور في إسرائيل. حيث كانت الجوانب الأمنية هي المسيطرة على الساحة الإسرائيلية، إلا أن ذلك تبدل وظهرت

الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والرؤية السياسية المختلفة للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي والتي عبرت عنها أحزاب الوسط.

- تراجع اليسار الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية (الأقصى)، وساهم إيهود باراك في موت اليسار حينما فشل مؤتمر كامب ديفيد وتحميله القيادة الفلسطينية مسؤولية هذا الفشل من خلال قوله: "لا شريك فلسطيني للسلام".
- شكل انسحاب شارون من حزب الليكود وإنشاؤه حزب كاديما زلزالا في الحياة السياسية الإسرائيلية، وشكلت الشخصية القوية و"الكاريزما" الخاصة بشارون محور تشكيل الحزب الجديد، واستطاع كاديما استقطاب حالة شعبية واسعة وكان مع نهاية 2005م في صدارة الأحزاب الإسرائيلية.
- عملت ولادة كاديما وفوزه في انتخابات 2006م على تبلور وسط جديد في إسرائيل، مختلف في رؤيته العامة ومواقفه عن الوسط التقليدي المألوف، الذي مثلته في فترات سابقة أحزاب متعددة.
- نجح حزبا كاديما والليكود في الاستفادة من نتائج الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2008م، حيث جاء كاديما في المركز الأول بعدد 28 مقعدا –محافظا تقريبا على عدد مقاعده في الكنيست السابقة–، وجاء نجاح كاديما بعد إقناعه للرأي العام الإسرائيلي بأنه يسير في اتجاهين، الأول المفاوضات والآخر في العمل العسكري، وأنه يمتلك رؤية حول إمكانية الحل السلمي مع الفلسطينيين، وأنه يملك أيضا الخيار العسكري خاصة مع حركة حماس أو حزب الله اللبناني.
- تشكل القيادة السياسية والشخصية "الكاريزماتية" عاملا مهما في الأحزاب في إسرائيل بشكل عام وفي بروز أحزاب الوسط بشكل خاص، فمن خلال العودة إلى نشأة هذه الأحزاب نجدها برزت من خلال شخصية قيادية، عملت على جذب الناخبين لهذه الأحزاب.
- يمكن تبرير قيام العديد من الشخصيات الإسرائيلية بترك أحزابهم ولجوئهم إلى أحزاب الوسط لأنه من الصعب على عضو حزب العمل الانتقال إلى حزب الليكود والعكس صحيح، فكان الخيار أمامهم الانضمام إلى حزب وسطي يحقق طموحهم في البقاء تحت الأضواء ويثبت أنهم يستطيعون المحافظة على مكانتهم، إلا أن اللافت هو أن كثيرا منهم يعود إلى حزبه

الأصلي بعد ذلك، كما حصل في حزب الوسط الذي عادت معظم قياداته إلى حزب الليكود الذي انشقت عنه سابقا.

- شكلت الأسباب الاقتصادية عاملا مهما في نشوء أحزاب الوسط في إسرائيل، حتى أن بعض المراقبين اعتبر ظهور هذه الأحزاب للإجابة عن الأسئلة الاقتصادية التي تواجهها دولة إسرائيل والفروقات الكبيرة بين الطبقات، وهناك من اعتبر أحزاب الوسط "فقاعات" من أجل امتصاص حالات الغضب التي تنشأ نتيجة الأزمات الاقتصادية.
- يعود فشل أحزاب الوسط أو المركز أو التي اطلقت على نفسها انها أحزاب وسط إلى أنها بالأساس حملت أجندة مرحلية وعينية ولكنها لم تكن تشكل بديلا سياسيا واضحا للأحزاب الكبيرة من اليمين واليسار.
- دلت التجربة الإسرائيلية أن الاحزاب التي تتشكل نتيجة انشقاقات عن أحزاب أخرى، أو تلك التي ترتبط بنجم، سواء كان قائدا عسكريا أو سياسيا لامعا، لا تعمر طويلا.
- لم تتبن معظم أحزاب الوسط رؤية واضحة حول القضايا المطروحة على الساحة السياسية، وهذا يعود إلى غياب الأيديولوجيا التي تحكمها وتعدد الانتماءات الفكرية لقادتها الذي ينتمون إلى اليمين واليسار، وحاولت أن تظهر كمن تمسك بالعصا من الوسط ولم تقدم أفكارا سياسية واضحة لحل الأزمات المحيطة بإسرائيل وخاصة في الصراع العربي الإسرائيلي.
- عوامل استمرار حزب وسطي في إسرائيل وبقاؤه في الساحة السياسية الإسرائيلية لفترة أطول مرهونة ببناء هياكل للحزب توضح أيدولوجيته ورؤيته لمستقبل إسرائيل وآلية محددة للانتخابات الداخلية فيه، والحفاظ على التوازن الدقيق بين تلبية متطلبات المشاركة في الائتلاف وبين التأكيد على مصداقية الحزب وعدم تضارب ممارساته مع برنامجه الانتخابي.
- ظاهرة أحزاب الوسط ستظل مستمرة في إسرائيل لأن الخزان الانتخابي الوسطي يتواجد في كافة الأوقات، وتحتاج إلى حزب وسطي قادر على الاستمرارية من أجل استثمار هذه الأصوات التي تساند غالبا الأحزاب الوسطية.

ثانيا: التوصيات

انتهت الدراسة إلى التوصيات التالية :

- تسليط الضوء بشكل أكبر من جانب الباحثين لدراسة الحياة السياسية في إسرائيل وخاصة تجربة أحزاب الوسط والتي أصبح لها دور كبير في الحياة السياسية ولا يخلو أي ائتلاف حكومي إسرائيلي من تواجدها.
- التعمق أكثر في دراسة المجتمع الإسرائيلي للتعرف على جميع مكوناته والمؤثرين في الحياة السياسية داخله.
- على صانع القرار الفلسطيني استثمار أحزاب الوسط التي تتبنى غالبا رؤية وسطية باتجاه الحل من أجل دفعها إلى تبني المطالب الفلسطينية والتأثير على الحكومة التي تشارك فيها.
- العمل على إقامة المزيد من مراكز الدراسات التي ترصد الحياة السياسية في إسرائيل والتي تهمنا بشكل كبير نظرا لحالة الصراع القائمة معهم، وتوثيق العلاقة مع مراكز البحث المتخصصة في هذا المجال في فلسطين والدول العربية.
- القيام بدراسات أكبر في هذا المجال وخاصة التركيز على أحزاب الوسط في النظام السياسي الإسرائيلي، نظرا لافتقار المكتبة العربية لمثل هذه الدراسات.

المراجع

أولا: الكتب

- أبو النصر، مدحت (2004): **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- أبو شهيوة، مالك. خلف، محمود (1995): **الأيديولوجيا والسياسة**، الجزء الثاني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا.

- اغبارية، مسعود (2006): **المشهد السياسي الإسرائيلي، تقرير مدار الاستراتيجي 2006**، المشهد الإسرائيلي العام 2005 ، مركز مدار، رام الله، فلسطين.

- اغبارية، مسعود (2007): **المشهد السياسي، تقرير مدار الاستراتيجي 2007**، المشهد الإسرائيلي 2006، تحرير جوني منصور ومفيد قسوم، مركز مدار، رام الله.

- الجندي، كريم (2011): **صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

- السعدي، غازي (2009): **النظام الانتخابي الإسرائيلي (انتخابات الكنيست 2009، الأحزاب، تشكيل الحكومة، برامجها السياسية)**، دار الجليل للنشر، عمان.

- السعدي، غازي. (1989): **الأحزاب والحكم في إسرائيل**، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن.

- الشرقاوي، سعاد (2005): **الأحزاب السياسية، أهميتها، نشأتها، نشاطها**. مركز البحوث البرلمانية، مجلس الشعب، مصر.

- الصالح، نبيل (2013): **المشهد الاجتماعي**، تقرير مدار الاستراتيجي 2013 تحرير هنيدة غانم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.

- العجلوني، عبد الكريم. (2010): **الأحزاب الإسرائيلية بين العلمانية والدولة والدين**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.

- المسيري، عبد الوهاب (2005): **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (الموسوعة الموجزة)**، الجزء الثاني، دار الشروق، القاهرة.

- الوحيدي، فتحي (1997): **نظام الحكم في إسرائيل**، مطابع الهيئة الخيرية بقطاع غزة، غزة.

- بدر، كاميليا (1985): **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية**، الطبعة الثالثة، جمعية الدراسات العربية، القدس.

- بدوي، محمد ومرسي، ليلى (1999): **مقدمة إلى العلوم السياسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- بركات، نظام (1982): **النخبة الحاكمة في إسرائيل**، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، لبنان.

- بشارة، عزمي (2005): **من يهودية الدولة حتى شارون**. دار الشروق، القاهرة، مصر.

- تيم، سعيد (1989): **النظام السياسي الإسرائيلي**، دار الجيل، بيرت، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

- تيم، فوزي. (1997): **تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل –انتخابات مجالس الكنيست 1949-1996**، دار زهران، عمان، الأردن.

- جبارين، يوسف، ومصطفى، مهند (2011): **نظام الحكم في إسرائيل**، دليل إسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

- جبور، سمير (1985): **انتخابات الكنيست الحادية عشرة 1984**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

- جرايسي، برهوم (2014): **جهات الضغط والتأثير على دوائر القرار في إسرائيل**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.

- جرايسي، برهوم (2013): **الخارطة السياسية في إسرائيل، انتخابات 2013.** المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.

- خالد، محمود (1988): **معسكر اليمين الصهيوني**، دار الكرمل للنشر، عمان، الأردن.

- خضر، طارق فتح الله (1986): **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام البرلماني**، دار نافع للطباعة والنشر، مصر.

- خليفة، احمد (2011): **الأحزاب السياسية، دليل إسرائيل العام 2011**، تحرير كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

- دائرة شؤون المفاوضات (1999): **برامج الأحزاب الإسرائيلية المشاركة في انتخابات الكنيست الـ15**، منظمة التحرير الفلسطينية.

- دوفرجيه، موريس (2011): **الأحزاب السياسية**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.

- رزوق، أسعد (1966): **نظرة في أحزاب إسرائيل**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

- سالم، محمد صلاح (2002): **الديمقراطية المزعومة في إسرائيل**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

- شعبان، خالد (2011): **التغيرات الحزبية والسياسية في إسرائيل 1999-2010**، قراءات إستراتيجية، العدد العاشر، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، غزة.

- شلحت، انطوان (2013): **المشهد السياسي الحزبي الداخلي**، تقرير مدار الاستراتيجي 2013 تحرير هنيدة غانم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.

- صالح، محسن –تحرير– (2009): **حزب كاديما**، تقرير معلومات (9)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

- طايل، فوزي (1992): **النظام السياسي في إسرائيل**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة.

- عبد العالي، عبد القادر (2008): **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، جامعة سعيدة، الجزائر.

- عبد العالي، عبد القادر (2010): **التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي**. مركز دراسات الوحدة، بيروت، لبنان.

- غالي، بطرس، وعيسى، محمود (1998): **المدخل في علم السياسة**، الطبعة العاشرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

- ماضي، عبد الفتاح (1999): **الدين والسياسة في إسرائيل**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- منصور، جون (2009): معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، مركز مدار، رام الله.

- منصور، كميل –محرر–. (2011): **دليل إسرائيل العام 2011**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

- مهنا، نصر محمد. معروف، خلدون (1996): **الحكم والإدارة في إسرائيل**. دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة.

- هيكل، السيد (1998): **الأحزاب السياسية فكرة ومضمون**، الطبعة الثانية، دار النهضة المصرية، القاهرة.

ثانيا: رسائل الدكتوراة والماجستير

- اجنيد، سليم (1993): **الأحزاب الإسرائيلية ومفهوم اليمين واليسار**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

- أنور، سحر (2008): **دور الأحزاب السياسية في الخطاب السياسي لإسرائيل**، جامعة الزقازيق، مصر (رسالة ماجستير)

- بني جابر، حسين (2011): **أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009 م على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي**، جامعة النجاح، نابلس (رسالة ماجستير)

- شعبان، خالد (2001): **دور الأحزاب والحركات العربية لفلسطينيي 1948 في النظام السياسي الإسرائيلي 1976-1995**م ، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر

ثالثا: الدراسات والدوريات

- اغبارية، مسعود (2005): **المشهد السياسي الإسرائيلي، تقرير مدار الاستراتيجي 2005**، مدار، رام الله، فلسطين.

- اغبارية، مسعود (2006): **الانتخابات الإسرائيلية العامة 2006، التطورات، النتائج، الابعاد.** مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 22، السنة 6، 2006. مركز مدار، رام الله.

- اغبارية، مسعود (2008): **المفهوم الإسرائيلي للسلام مع الفلسطينيين في عهد كاديما**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 44، عمان.

- الكيالي، عبد الحميد (2005): **الأحزاب السياسية في إسرائيل**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العددان 29،30.

- المسلمي، عاطف (2003): **شينوي.. الصعود المخيف**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة، العددان التاسع والعاشر.

- المسلمي، عاطف (2013): **قراءة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية 2013**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة العاشرة، العدد 37-38. مركز التخطيط، غزة.

- المشهد الإسرائيلي، (22-1-2013): **انتخابات 2013**، العدد 299، السنة الحادية عشرة. مركز مدار، رام الله.

- النعامي، صالح (2006): **كاديما.. الوسطية على الطريقة الشارونية**، مجلة وجهات نظر مصرية، عدد يناير 2006، القاهرة.

- بن مئير، يهودا (2013): **دلالات وخلاصات أولية بشأن الانتخابات الإسرائيلية**، مجلة "مباط عال"، العدد 398، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

- تيروتس، ابراهام (1978): **أحزاب وهيئات سياسية تنتظر كالذئاب تفتت الحركة الديمقراطية للتغيير لكي تقنص منها قطعة**، صحيفة معاريف العبرية، ترجمة مجلة الارض العدد 18.

- شعبان، خالد (1998): **حزب الطريق الثالث**، سلسة دراسات وتقارير (العدد 61)، مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين.

- شعبان، خالد (2012): **الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة نوفمبر 2012**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة التاسعة، العدد 35-36. مركز التخطيط، غزة.

- شلحت، انطوان (تحرير) (2013) : **حال الطبقة الوسطى في إسرائيل**، أوراق إسرائيلية 61، مركز مدار، رام الله.

- ليفي، غال (2004): **حول شينوي والاستمرارية.. هل يمثل الحزب حقا ثورة علمانية.** مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 15، السنة الرابعة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.

- ليفي، غدعون (2013): **أين كان اليسار الإسرائيلي وأين هو الآن؟**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 49، السنة 13، مركز مدار، رام الله.

- مجلة الأرض (21-10-1978): **حول انقسام الحركة الديمقراطية للتغيير**، العدد 3.

- مجلة الأرض، (21-1-1982): **أحزاب الوسط في الكيان الصهيوني**، العدد 9، السنة 9.

- مدار (2012): **الحريديم في عين العاصفة**، أوراق اسرائيلية (59)، مركز مدار، رام الله.

- مصالحة، عمر (1999): **قراءة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست 15**، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة السادسة، العدد 23، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.

- مصطفى، مهند (2006): **انتخابات 2006: انهيار حركة شينوي**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 22 السنة 6، مركز مدار، رام الله.

- مصطفى، مهند (2006): **نظام الحكم والاستقرار في إسرائيل**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 24، السنة السادسة، مركز مدار، رام الله.

- مطر، حجاي (2013): **اليسار الإسرائيلي بين الاحتجاج الاجتماعي والانتخابات البرلمانية للكنيست**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 49، السنة 13، مركز مدار، رام الله.

- ياهف، دان (2006): **هل دولة إسرائيل ديمقراطية؟**. مجلة قضايا إسرائيلية، العدد الرابع والعشرون، مركز مدار، رام الله.

رابعا: المراجع باللغة الانجليزية:

- Diskin, Abraham, (2010): **The Likud, The struggle for the center**. Israel Affairs. Vol. 16, No. 1, January 2010

- Inbar, Efraim, (2012): **The Decline of The Labour Party**, Israel Affairs, Vol. 16, No. 1, January 2010

- Jiryis, sabri, (1972): **Democratic Freedoms in Israel**, instate for palestin studies, Beirut, Lebanon.

- Lim, Kevin (2009): **'Neither Left nor Right but Backwards: The Failure of Centrist Parties in Israel and their Relationship to the Multiparty System'** ,Israel Affairs, Vol.15, No.1, January 2009.

- Sandler, Shmuel . Rynhold, Jonathan (2007) : **Introduction: From Centrism to Neo-Centrism**. Israel Affairs, Vol.13, No.2, April 2007

- Roberts, Samuel, (1990): **Party and Policy in Israel**, Westview press, boulder, San Francisco, & London.

- Sager, Samuel, (1985): **The parliamentary System of Israe**l, University press, New York.

- Zureik, elia (1979): **The Palestinian in Israel**, astudy in internal colcnialism rovttledge, and keedan paul, London

- Rosner, shamauel, (2012): **Kadima's Undoing**, The new York times, http://latitude.blogs.nytimes.com/2012/07/27/israels-main-centrist-party-is-collapsing/?_php=true&_type=blogs&_r=0

خامسا: المراجع باللغة العبرية:

- أريان، اشر (1985): **السياسة والحكم في إسرائيل**، زامدرا، تل أبيب.
- شابيرا، يونتان (1989): **للسلطة انتخبنا**، عودي، تل أبيب.
- مجلة معوراف العبرية (يناير 2013): **أحزاب الوسط لأين يتجهون**، الجزء 10، جامعة بن غوريون، النقب.
- نوبيرجر، بنيامين (2013): **الأحزاب الاسرائيلية**، الجامعة المفتوحة، تل أبيب.

- يشاي، اياعيل (1986): **جماعات المصلحة في إسرائيل، اختبار الديمقراطية**، عم عودني، تل أبيب.
- فايس، إدري (27-3-2013): **صعود وهبوط أحزاب الوسط**، صحيف معاريف. http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/455/797.html
- صحيفة معاريف العبرية (2014): **حزب كاديما**. www.nrg.co.il/online/11art1/819/436.html
- موقع الكنيست باللغة العبرية (2013): http://main.knesset.gov.il/Pages/default.aspx
- موقع حزب هتنوعاه باللغة العبرية (2013): http://www.hatnua.org.il
- موقع حزب يش عتيد بالعبرية (2013) : http://yeshatid.org.il/
- موقع الانتخابات للكنيست الـ 19، 2013 : http://www.knesset.gov.il/elections19/arb/list/Results_arb.aspx
- هآرتس (19-12-2013): **كاديما** . http://www.haaretz.com/misc/tags/Kadima-1.476782

سادسا: مواقع الانترنت:

- أرنس، موشيه (12-12-2012): **أحزاب في طريق الانقراض**، جريدة الأيام، رام الله. http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=205443&date=12/12/2012
- أرنس، موشيه (11-2-2013): **وداعـاً لعهـد الأحزاب الإسرائيليـة الكبـيرة**، نقلا عن هآرتس، موقع زمان برس، http://www.zamnpress.com/ar/news/16025
- ابراهيم، مصطفى (23-1-2013): **دراما الانتخابات الاسرائيلية**، وكالة معا الاخبارية، (http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=558656

- غوطفاين، داني (5-2-2013): **حزبا العمل والليكود هما الخاسران الأكبران في انتخابات 2013**، مقابلة مع مركز مدار، http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=23611&catid=21

- جرايسي، برهوم (2012/8/4): **أحزاب الوسط الإسرائيلية: سباق على هامش ضبابي.** http://www.aljabha.org/index.asp?i=70160

- جرايسي، برهوم (19-12-2014) **شينوي سقطت في إمتحان التنفيذ** ، مدار http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=2191

- الشاذلي، أمل (2013): **الحركة الديمقراطية للتغيير داش**، موقع الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=214303&eid=3928

- عكاشة، سعيد (1-2-2013): **حزب يش عتيد الواقع والمصير**، الاهرام الرقمي، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1212914&eid=410

- عكاشة، سعيد (2013): **ظاهرة أحزاب الوسط أو أحزاب الغاضبين**، http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Gd=false&Serial=110

- عكاشة، سعيد (30-1-2013): **دلالات تراجع الأحزاب الكبرى في انتخابات الكنيست الإسرائيلي**، موقع السياسة الدولية، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2913/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A.aspx

- عبد العالي، عبد القادر (2007): **التصدّع الديني العلماني من خلال الحالة الإسرائيلية**، مجلة انسانيات، الجزائر، http://insaniyat.revues.org/3167

- المسلمي، عاطف : **شينوي الصعود المخيف**، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين. http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_14.htm

- المشهد الإسرائيلي (19-3-2013): **الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثون برئاسة بنيامين نتنياهو**، http://www.madarcenter.org/main-details.php?id=5

- شبيب، سميح (3-12-2004): **شينوي التغيير** ، جريدة الايام، رام الله. http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=13378&Date=12/3/2004

- كدمون، سيما (12-1-2013): **أحزاب الوسط - اليسار في إسرائيل: حكاية الفشل**، http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=207488&date=1/12/2013

- مدار (16-12-2002): **لعنة الوسط تلاحق السياسيين الإسرائيليين**، موقع المشهد الإسرائيلي. http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=94

- مدار (2002): **لا مركز في إسرائيل اليوم**، موقع المشهد الإسرائيلي >http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=32&catid=34

- مدار (3-3-2001): **حزب المركز ولادة سبقتها شهادة وفاة**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله. http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=145

- مركز الزيتونة (19/02/2013): **ليفني تنضم إلى حكومة نتنياهو المقبلة وتتولى إدارة المفأوضات مع الفلسطينيين**. http://www.alzaytouna.net/permalink/36460.html

- لجنة الانتخابات المركزية للكنيست ال19(2013) ، http://www.bechirot.gov.il/elections19/arb/home_arb.aspx

- مخول، عصام (17-3-2013): **انتخابات الأزمة وأزمة الحكم في إسرائيل**، الحوار المتمدن. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20232117

- مدار (16-12-2002): **لعنة الوسط تلاحق السياسيين الإسرائيليين**، موقع مدار على الانترنت، http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=94

- مدار (2-12-2004): **شارون يتوجه إلى العمل والمتدينين بعد إقالة وزراء شينوي**. http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=2147&catid=20

- مدار (25-1-2006): **إسدال الستارة على شينوي يفيد ميرتس جزئيا**،
http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=2881&catid=20

- مدار، (21-7-2011): **الشارع الإسرائيلي يتحرّك ضد تدهور أوضاع السكن والصحة ويقرع باب المؤسسة السياسية**، http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=355

- مركز الزيتونة (31-1-2013): **انعكاسات الانتخابات الإسرائيلية على تشكيل الحكومة وسياساتها**، تقدير استراتيجي (53).
http://www.alzaytouna.net/permalink/35011.html#.UTUUQzeMQm0

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2013): **يوجد مستقبل.. مفاجأة الانتخابات**،
http://www.dohainstitute.org/release/e34d89de-4e0f-4e92-9a9b-b3a34d1193e1

- المسلمي، عاطف (2003): **شينوي.. الصعود المخيف**، موقع مركز التخطيط الفلسطيني،
http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_14.htm

- بلوتسكر، سيفر (3-7-2013): **هل تنجح أحزاب الوسط في سلب الحريديين سلطتهم؟**، صحيفة يديعوت أحرنوت. نقلا عن موقع زمان برس. http://zamnpress.com/news/17740

- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية – 30-12-2010 : **إسرائيل- قانون الدولة**
http://www.altawasul.com/mfaar/Pages/default.aspx

- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية : http://www.altawasul.com

- موقع الكنيست باللغة العربية (2008): http://www.knesset.gov.il/main/arb/home.asp

- مخول، عصام (17-3-2013): انتخابات الأزمة وأزمة الحكم في إسرائيل، موقع الحوار المتمدن،
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=350106&r=0&cid=0&u=&i=0&q

- النعامي، صالح (2006): **كاديما الوسطية على الطريقة الشارونية**، مجلة وجهات نظر المصرية عدد يناير **2006**، http://www.naamy.net/view.php?id=130

- النعامي، صالح (29/1/2013): **الانتخابات الإسرائيلية.. دلالات وتداعيات**، موقع الجزيرة نت،
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/b9b01579-7237-49bf-96a7-4237442b0a6b

- بويرات، محمد (2013): **الأحزاب في إسرائيل**، موقع مدنيات،
http://civics.arabic.cet.ac.il/ShowItem.aspx?ItemID=775f8abc-c5f7-4d99-b996-48997b0bbf2e&lang=ARB

- موقع السياسي (10-3-2011): **معنى اليسار واليمين بالسياسة**،
http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=274

- مركز المعلومات الوطني (2011): **حزب كاديما**،
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4875

- موسوعة المقاتل (2013) : **الأحزاب السياسية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية**، مقاتل من الصحراء، إعداد الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز، الإصدار الرابع عشر 2013.http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/isra-parts/index.htm

-صبري، باسم (2011): **توضيح مفاهيم سياسية: اليسار و اليمين و الوسط** .
http://anarabcitizen.blogspot.com/2011/06/blog-post_06.html

- الحبيب، عبد الرحمن (2008): قصة اليمين واليسار.. هل انتهت؟، صحيفة الجزيرة السعودية، العدد 13157 http://www.al-jazirah.com/2008/20081006/ar3.htm

- اسماعيل، حسين (211): **الحزب الشيوعي الصيني - من الثورة إلى بناء الدولة**، شبكة الصين
http://arabic.china.org.cn/news/txt/2011-07/15/content_22996638.htm

- حسن، جعفر هادي (16-10-2010): **الصراع العلماني الديني في إسرائيل أسبابه وتجلياته**، الحوار المتمدن-العدد: 3156
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=350106&r=0&cid=0&u=&i=0&q

- موقع المعرفة (1-5-2007م): **ما هو اليشوف**، الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3bffda03-6a7b-48c6-a2b9-da70efd5e2fd

- خالد، ماجد (24-2-2013): **حركة الاحتجاج في إسرائيل، أمن المعقول ؟**، موقع الحوار المتمدن، العدد 4013، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347144

- عمارة (2012): **مصطلحات سياسية.** http://imarahrebuilding.arabblogs.com/Page_4.html

- موقع الجزيرة نت (23-1-2013): **يائير لابيد حصان انتخابات إسرائيل الأسود**،
http://www.aljazeera.net/news/pages/6fc94b87-81d9-446e-930e-ea2550fe6937

- موقع راديو إسرائيل (21-2-2012): **الموجة الاجتماعية الاحتجاجية في إسرائيل هل تعتبر امتدادا لحركة الفهود السود؟** ،
http://iba.org.il/arabil/arabic.aspx?classto=InnerKlali&type=5&entity=821717&topic=0

- موقع مدنيات (2011): **الأحزاب في إسرائيل.**
http://civics.arabic.cet.ac.il/ShowItem.aspx?ItemID=a19ee985-4237-44e5-a6a4-9361f065e417&lang=ARB